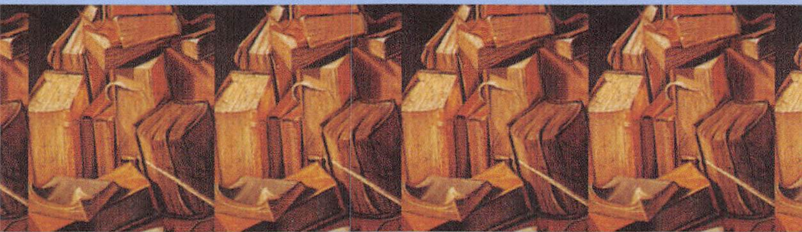
الكتب الممنوعة



ماريو إنفليزي

ترجمة : وفاء البيه



نبذة عن المؤلف:

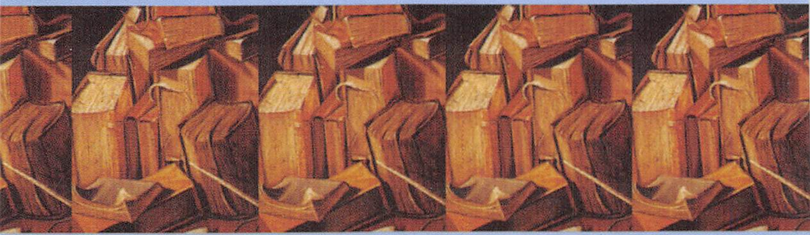
ماريو إنفِليزي، إيطالي من مواليد 1952، درّس في جامعتي ميلانو والبندقية، ويتولى في الوقت الحالي كرسي تاريخ الطباعة والنشر. اهتم طويلاً بقضايا الرقابة على المؤلّفات، وتداول المطبوعات في أوروبا الحديثة. نشر في هذا الصدد العديد من الدراسات والأعمال من بينها: «صناعة النشر في البندقية في القرن الثامن عشر» (ميلانو 1989). ويعكف حالياً على كتابة تاريخ نشأة الإعلام السياسي.



نبذة عن المترجمة:

وفاء البيه، أستاذة جامعية من مصر، تدرّس الأدب الإيطالي الحديث في جامعة حلوان، آخر ترجماتها المنشورة رواية: «المسيح توقف عند إيبولي» لكارلو ليفي.

الكتب الممنوعة



كانت الرقابة الفعلية تكمن حقيقةً وبقوة، في أيدي محكمة التفتيش التي تمتلك أدوات لا نهاية لها. كان بمقدورها –من جانب–، ممارسة تأثيرها في نفوس المؤمنين بشكل مباشر، من خلال عمل كهنة الاعتراف، وإلزام الجميع بالإبلاغ عن أولئك الذين يمتلكون مؤلفات يشتبه بها، والتدخل من جانب آخر، في عملية التداول، عن طريق القيام بزيارات إلى حوانيت بيع الكتب والمكتبات، والتفتيش على الحدود فأضيرت حرفة بيع الكتب ذاتها بشدة.

الكتب الممنوعة

الكتب الممنوعة

ماريو إنفِليزي

ترجمة: وفاء البيه

مراجعة: عز الدين عناية

الطبعة الأولى 1432هـ - 2011م

الكتب الممنوعة
ماريو إنفِليزي
Z657 .I5412 2011
.Infelise, Mario
الكتب الممنوعة / تأليف ماريو إنفِليزي ؛ ترجمة وفاء عبدالرءوف البيه ؛ مراجعة عز الدين عناية.- أبوظبي : هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، كلمة، 2011.
222 ص ؛ 11.5×18.5 سم.
ترجمة كتاب : ...I libri proibiti
تدمك: 978-9948-01-807-0
1- الكتب-رقابة. 2- النشر و التأليف-قوانين و تشريعات.
أ-بيه، وفاء عبد الرءوف. ب-عناية، عز الدين.

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإيطالي:
Mario Infelise
I libri proibiti da Gutenberg all'Encyclopédie

Published by arrangement with Marco Vigevani Agenzia Letteraria

كلمة
KALIMA
www.kalima.ae
ص.ب: 2380 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 468 6314 2 971+ فاكس: 462 6314 2 971+

أبوظبي للثقافة والتراث
ABU DHABI CULTURE & HERITAGE
www.adach.ae
ص.ب: 2380 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 300 6215 2 971+ فاكس: 059 6336 2 971+

المحتويات

الرقابة على الكتب

1- نشأة الرقابة

يحكي تاسيتس أنه في زمن القيصر طيباريوس، وجهت إلى كريموسيوس كوردو، تهمة جديدة، وعجيبة (*novum ac tunc auditum crimen*)، حيث نشر كتابات يعبر فيها عن تأسيه على الفضائل الجمهورية القديمة، ونعت فيها كاسيوس بآخر الرومان، وذهب دفاع الكاتب الراسخ عن حرية التعبير سدى، فقد أصدر مجلس الشيوخ قراراً بإحراق مؤلفاته.

بعد ذلك بألفي عام تقريباً، اشتعلت محرقة أخرى، ففي 10 مايو عام 1933م، التهمت النيران أمام جامعة برلين، مؤلفات الكتّاب الليبراليين، والديمقراطيين؛ لكي يصير واضحاً أن النازية في ألمانيا، لا تسعى إلى إحكام قبضتها على المؤسسات فحسب، بل إلى التغلغل في أعماق النفوس أيضاً.

ويقبع خلف مشهد محرقة الكتب إرث ثقيل، يعبر بشكل دراماتيكي فعال، عن أقصى تبعات العلاقة الخلافية بين سلطات منظّمة، وأصوات توصف بأنها منشقّة. في الحقبة الزمنية ذاتها شهدت الرقابة تطورات أقل وضوحاً، لكنها أكثر تأثيراً، ألقت بظلالها على حضارتنا في جوانب عدة،

وعلى طرائق فهم السلطة والقدرة على التعبير، فخلال العصر الحديث بشكل خاص، وبين بداية القرن السادس عشر، ونهاية الثامن عشر، نشأ في أوروبا، وتطور، وضعف، نظام من الرقابة على تأليف الكتب، وتداولها، واستخدامها، كان يعتبر تتمة طبيعية لمجتمع جيد التنظيم.

سرعان ما ارتبطت الطباعة بحروف متحركة، وانتشار الإصلاح البروتستانتي بنشأة هيئات تختص بالمراقبة، حتى إن ذلك قد صار قولاً سائراً، يتردد باستمرار حتى أيامنا هذه. في عام 1526م، كتب الأفينوني فرانسوا لامبرت أن الله قد أوحى بفن الطباعة؛ بهدف نشر الفكر الإصلاحي، كما أعلن لوثر ذاته -الذي كان أكثر من يجيد استخدام التقنية الجديدة- أن «الطباعة آخر وأعظم نعم الله؛ لأنه أراد أن يُعرف بها جوهر الدين الحق في كل مكان، وحتى أقاصي العالم، وينشره في جميع اللغات».

وكان ظهور ردة فعل على الجانب المعاكس حتمياً، حيث سادت النظرة إلى الكتاب باعتباره خطراً، أو مرضاً معدياً، يجب الحد من انتشاره، بل ومنعه بشتى الوسائل، وأقامت كنيسة روما، خلال أعوام قليلة، جهازاً رقابياً، كان من المقرر أن يمتد نشاطه إلى القارة كلها، وقد صار نموذجاً لأي تنظيم

رقابي، بوليسي، يفرض سيطرته على التفكير المستقبلي، كما ترك آثاراً حتميةً على حياة الأفراد، وعلاقتهم بالواقع، والسلطات، وتطور العلوم، والمعرفة بشكل عام.

ولا نسعى في هذا الصدد، إلى تحليل أحد الأقوال الشائعة الموروثة، الذي يحمل في طياته قدراً لا بأس به من الصواب، لكننا نسعى إلى الإلمام بظاهرة الرقابة على الكتب، مع أخذ العناصر الأخرى في الاعتبار.

سرعان ما ظهرت قوة الكتاب المطبوع جليةً، واضحةً، وبدأت قدرته على الانتشار بيسر شديد بين أفراد الشعوب الأوروبية، الذين كانوا بمنأى في السابق عن الثقافة المكتوبة، في إثارة القلق، وحتى قبل انتشار أبحاث لوثر، ففي عصر المخطوطات، وعندما كان نسْخُ النصوص يوكل إلى ورش كتابة، على درجة متفاوتة من الكفاءة، أو إلى اجتهاد فردي، كان من المحال تقريباً التحكم في تيار بالغ المحدودية – في الأساس –، وكانت لقرارات الحظر، والحرق، قيمة لا تتعدى كونها رمزية.

غيرت الطباعة، وقيام نظام تجاري سرعان ما امتد إلى أطراف أوروبا كلها، من ظروف التلاقح الفكري جذرياً، حيث زادت كميات، وعمليات الإصدار المطبعي المتوسطة،

وتدفقت على عالم الكتاب استثمارات، أسهمت في زيادة جودة تقنيات التوزيع، وصارت بذلك بعض المدن الأوروبية الكبري، مثل: البندقية، وليون، وباريس، وبازيليا، وأنفيرسا، وأوجوستا، وكولونيا، مراكز مميزة، يتدفق عليها الطبّاعون، والناشرون، والمؤلفون؛ بفضل الطفرة التي أصابت فن الطباعة.

لم تمر الطباعة إذن مرور الكرام، ولم تكن الثورة التي خلقتها في عادات القارة الفكرية «خفية على أحد»، ولم يتوانَ خطرها القوي– خلال الستين عاماً التي فصلت بين جونتبرج، وإعلان أطروحات لوثر الخمس والتسعين–، في الإفصاح عن ذاته؛ وسرعان ما اتُخذت في بلدان عدة تدابير متخبطة، وقليلة الفاعلية، تهدف إلى مراقبة النشاط الطباعي. احتلت المشكلة المقام الأول، حيثما اتسمت المؤلفات بحيوية أكبر، أو في الإمارات التي تمركزت فيها السلطة: في المدن الألمانية، حيث أتمت الطباعة خطواتها الأولى، وفي إيطاليا، وبشكل خاص في البندقية، التي أصبحت في العقود الأخيرة من القرن الخامس عشر، مركز الطباعة الأول في أوروبا، وفي البلاطات الكبرى القلقة، والمتوجسة، من صناعة لم تكن قد شكلت عنها رأياً واضحاً بعد، لكن لم يكن أولئك الذين

أدركوا النفع العظيم الذي قد يعود على السلطة قلائل. كان يمكن أن تؤدي محاولة التدخل في انتشار الأفكار، إلى تدعيم أركان الحكم المطلق الجديد، الذي كان في طور التشكيل في فجر العصر الحديث، وفي الوقت ذاته كان هناك من بدأ في إدراك مخاطر الطباعة. ولقد تملكت الجميع تلك المشاعر المتضاربة، التي أبداها ملوك فرنسا، ففي عام 1513م أعلن لويس الثاني عشر أن «الطباعة فن إلهي أكثر منه بشريا، ويمكن للدين الكاثوليكي أن يحقق من خلالها انتشاراً كبيراً، ويزداد قوة، ويمكن للعدالة أن تتحقق، وتُدار بشكل أفضل». لكن بعد عشرين عاماً، بدا أن خليفته فرانسوا الأول، قد عدل عن ذلك الرأي تماماً، وأصدر– تحت تأثير انزعاجه من انتشار بعض المطبوعات المناوئة له–، قراراً، غير قابل للتنفيذ، بالحظر المطلق على الطباعة في أرجاء المملكة.

ولم يخل الأمر من قيام بعضهم بإثارة بلبلة لغوية، فإذا كان يمكن لمخطوط واحد غير صحيح، أن يسبب ضرراً طفيفاً، فإن بمقدور ألف نسخة سيئة الطباعة، أن تلحق أذى شديداً بمضمون أحد النصوص، وربما جاء أول تدخل على الإطلاق من قبل شكل من أشكال الرقابة الاحتياطية، مدفوعاً بأسباب مماثلة. في عام 1472م، وبعد دخول الطباعة إلى إيطاليا بأعوام

قلائل، كوّن أسقف سيبونتو(نيكولو بيروتّي) لجنة من العلماء، تقوم مسبقاً بالتصريح بطباعة الأعمال الكلاسيكية، وذلك بعد أن روعته طبعة بلينيو بالغة السوء، التي صدرت في روما، على يد أول طبّاعين ألمان زاولا عملهما فيها، وهما سوينهيم وبانّارتز، وقد ظلت مشكلة تصحيح النصوص تثير، لفترة طويلة، قلق كل المكاتب التي تهتم بالطباعة، وذلك لأن مَن أوكلت إليهم المراقبة، كانوا من الذين يمارسون الصنعة الأدبية.

وعلى المستوين السياسي والديني، كانت المراتب الكنسية العليا، في المدن الألمانية، هي التي اضطلعت بأول شكل من أشكال الرقابة، الذي لم يخرج بشكل عام عن النظم المتبعة في العصر الوسيط، حتى وإن أشارت بعض الدلائل المتعلقة بمدن إيسلينجن في عام 1485م، وماجونزا في عام 1485م، إلى ميلاد نظام من المراجعة المسبقة على بعض صنوف المطبوعات. ظهرت في ذلك الوقت بعض التحفظات، على إمكانية ترجمة الإنجيل إلى اللغات العامية. وكان «دليل نافع حول ممارسة فن الطباعة الأدبية» ينتشر في ألمانيا في نهاية القرن الخامس عشر، ويؤيد استخداماً شديد الحرص للطباعة، مبدياً تخوفه بشكل خاص من وقوع نسخ الكتاب المقدس

الصادرة باللغات العامية، في أيدي الملاحدة، دون أن تحظى بإعداد يتلاءم معها. كما كان يجب على الأعمال المعروضة للبيع في معرض فرانكفورت أن تنال ترخيصاً مسبقاً.

لم تبرز على أية حال في هذه العقود الأولى، أية صراعات دالة بين السلطتين الدينية، والمدنية، ففي عام 1487م، بدأ البابا إنوتشينزو الثامن في إدراك المخاطر الأولى، لتطور أنشطة طباعية لا يحكمها أي شكل من أشكال الرقابة، وأوكل إلى رئيس القصر المقدس–في ما يخص روما–، وإلى الأساقفة في الإبراشيات الأخرى، مهمة مراقبة عدم انتشار أية مطبوعات منافية للدين، والأخلاق.

وقد حملت الزيادةُ الكبيرة في حجم الإنتاج المطبوع، الكنيسةَ إلى العودة إلى القضية مجدداً، والتفكير في نظام مراقبة أكثر إحكاماً. في عام 1501م أرسى إسكندر السادس بمرسوم «*Inter Multiplices*» الموجه إلى رؤساء أساقفة كولونيا، وماجونزا، وتريفيري، وماجدبورجو، أسس الرقابة الاحتياطية، التي فرضها– بعد ذلك ببضعة أعوام– ليون العاشر في عام 1515م على الأمة المسيحية كلها– بإصداره مرسوماً بعنوان «*Inter Sollictudines*»– خلال المجمع اللاتيراني الخامس. أُرسيت عندئذ أسس رقابة عامة،

ومركزية في روما على المطبوعات، ووُكل بها رئيس القصر المقدس، والأساقفة.

كان الملوك قد بدءوا بالاهتمام بتلك القضية منذ بضعة أعوام. احتلت إسبانيا موقعها بين أوائل الدول التي سعت إلى إرساء نظام مراقبة خاص بها. ومنذ عام 1502م كان أحد تشريعات فرديناندو دي أراجونا، وإيزابيلا دي كاستيليا، يفرض حيازة تصريح مسبق للكتب التي تُنشر للمرة الأولى، والوافدة من الخارج. ولم تكن قد ظهرت في تلك الفترة حدود فاصلة واضحة بين صلاحيات السلطتين الدينية، والسياسية؛ لأن التصاريح كانت تصدر في فالادوليد، وغرناطة، بالرجوع إلى الحكام، أو رؤساء «المحاكم الملكية»، بينما كان يصدرها في توليدو، وإشبيلية، وبورجوس، وزامورا، وسالامانكا، الأساقفة أو رؤساء الأساقفة. وهكذا تشكلت صورة الرقيب، فهو أديب مخلص، سليم الإدراك، يلتزم بمنع المؤلفات «المزورة والخرافية والمدانة، إضافة إلى كل ما هو عديم النفع والفائدة».

من العسير إدراك نوعية الصلة، التي يمكن أن تقوم بشكل عام، بين تلك التدابير الأولى، وتطبيق الرقابة الفعلي. وحقيقي أنه لم يكن لتلك المبادارت أية تبعات على تداول الكتب على

أرض الواقع، وذلك بسبب صعوبة تطبيق نظام قمعي فعال، كما أن العديد من عواصم النشر الأوروبية الكبرى، كانت خاليةً تماماً من أي نظام رقابي خاص بها. وفي إيطاليا، يكتسب وضع البندقية دلالة مهمة في هذا الصدد، ففي عام 1491م، أصدر الرسول البابوي نيكولو فرانكو أمراً بضرورة أن تنال الأعمال ذات المضمون الديني، والعقائدي، تصريحاً من المجلس الأسقفي، وأمر في الوقت ذاته بإحراق «ملكية أو حول سلطة الإمبراطور والبابا» من تأليف أنطونيو روزيلّي، ودراسات بيكو ديلّا ميراندولا، ولا يمكن التحقق من أن أوامر الحظر تلك– بالإضافة إلى أوامر أخرى مماثلة صدرت في الأعوام ذاتها– قد اقتصرت على كونها تصريحات أولية بسيطة، أو أنها طُبقت فعلياً، فلم يكن يبدو أن جمهورية البندقية بين نهاية القرن الخامس عشر، وأوائل القرن السادس عشر– وبينما كانت تشهد ازدهار أعمال أشهر دور النشر بها، من ألدو مانوتسيو، إلى لوكا أنطوينو جونتي–، تود الانشغال طويلاً برقابة منظمة على الإنتاج الفكري، ففضلت، على النقيض، منذ عام 1486م، تفعيل سلسلة من الآليات لخدمة نشاط اقتصادي ينمو بسرعة بالغة، وقد سعى إلى ذلك في المقام الأول قانون امتياز الطباعة، الذي كان يعتبر ضمانة

للمستثمرين في صناعة الكتاب، ولم يسعَ إلى فرض مراقبة منهجية، واحتياطية على الموضوعات، كما كان المرسوم الصادر عام 1516م يهدف إلى المحافظة على مستوى جودة الإنتاج، ويفرض القيام بتصحيح كتب الإنسانيات، على يد مراجع يتمتع بخبرة أدبية. ولم تظهر أي هواجس رقابية حتى عام 1517م، عندما أعاد مجلس الشيوخ في البندقية تنظيم منح الامتيازات. وإذا كانت السلطات الدينية قد أبدت، في بعض الأحيان، موافقتها المسبقة على طباعة بعض الأعمال ذات المضمون الديني، فإن تدخل السلطات العامة، لم يخرج قط إلى حيز الواقع. وهكذا تمكن بيرناردينو ستانينو في عام 1518م من إعادة نشر «نداء إلى المجمع» للوثر بدون عوائق، وبعد صدوره في ويتنبرغ بعدة أشهر. كان هذا هو الكتاب الوحيد الذي نُشر للمصلح السكسوني الكبير في إيطاليا، فقد طرد لوثر من الكنيسة الكاثوليكية، وفق مرسومي ليون العاشر «*Exsurge Domine*» في 15 يونيو 1520م، و«*Decet Romanum pontificem*» في 3 يناير 1521م، وحُكم على مؤلفاته بالحرق. شهدت الهيئات الرقابية منذ ذلك الحين طفرة قوية.

بين عامي 1517م، و1530م، انتشرت مؤلفات لوثر لتتجاوز

الثلاثمئة ألف نسخة، ولم يكن ليحدث في الماضي شيء من هذا القبيل، فلم تحظَ أي من حركات الهرطقة السابقة بعلاقة مباشرة، مع الكتابة بهذه الطريقة، وقد أصاب ذلك لوثر ذاته بالدهشة، وبعث -بعد ستة أشهر فقط من إعلان أطروحاته الخمس والتسعين-، إلى البابا ليون العاشر يقول: «إنه لغز بالنسبة لي، أن تنتشر أطروحاتي على نطاق أوسع من مؤلفاتي الأخرى، ومن مؤلفات الأساتذة الآخرين في أماكن عدة. لقد كانت تخص المجال الأكاديمي فقط». تمكن تجار وطلاب ألمان، يتجولون في أنحاء أوروبا، من ترويج مؤلفات الراهب الإصلاحي الأصلية خارج حدود ألمانيا. وفي فبراير 1519م، كان بائع الكتب فرانشيسكو كالفي -من بافيا-، يشتري من يوهان فروبن، في بازيليا، الطبعة الأولى من كتابات لوثر المترجمة إلى اللاتينية، وفي عام، 1520م عُرضت للبيع نسخ من ثلاثة أبحاث للوثر، وهي «إلى النبالة المسيحية ذات الجنسية الألمانية»، و«رق الكنيسة البابلي»، و«حول حرية المسيحي» في البندقية.

منذ ذلك الحين صارت العلاقة بين الطباعة، والإصلاح البروتستانتي، -التي أشرنا إليها آنفا- أكثر وضوحاً، وانهالت عليها اللعنات أو البركات؛ تبعاً لاختلاف الظروف. كانت

إحدى كتابات المؤلف الإنجليزي البروتستانتي جون فوكس الشهيرة تؤكد أن «الله قد وقف إلى جوار الكنيسة، محارباً عدوها القوي، ليس بحد السيف، ولكن بفن الطباعة، بالكتابة، والقراءة [....]. وبقدر عدد ماكينات الطباعة في أنحاء العالم، سيكون المعارضون الأشداء لقلعة القديس أنجليو. وهكذا إما أن يقوم البابا بالقضاء على المعرفة، والطباعة، أو ستنال هي منه في نهاية الأمر».

وما بين عام 1517م، والأربعينيات من القرن، كانت الرغبة في إخضاع الإنتاج المطبوع إلى رقابة محكمة، تتلمس طريقها، حيث تحركت كل من الكنيسة، والدولة، بشكل منفصل، ودون تنسيق للجهود المبذولة؛ بسبب عدم تمكنهما من الاعتماد على هيئات قادرة على مواجهة سهام الطباعة الخطيرة بشكل ملائم ومستمر. وكما سنرى، توالت الإجراءات ذات الطابع الرقابي بلا هوادة، في جزء كبير من أوروبا، لكنها لم تترك في أغلب الحالات الآثار المرجوة، لأنه على الجانب المقابل، وبالتوازي مع ذلك، تطور بشكل أو بآخر نظام توزيع بديل، وسري، نجح طويلاً في إرضاء الطلب الأوروبي المتزايد على الكتب المتعلقة بالإصلاح، وتعلم الجمهور التحرك بشيء من الحيطة، وهكذا استمر الكتاب

الممنوع مصاحباً له. أتقن الطبّاعون، وباعة الكتب التخصص في سلع كتلك، ونجحوا في سد حاجة السوق لها، مع بعض الحذر، وصارت طباعة الكتب التي تشير إلى الإصلاح أكثر صعوبة، وإن ظلت حاضرة -بطريقة أو بأخرى- الطبعات المجهولة، التي يحجب فيها اسم المؤلف الحقيقي. كان الاستيراد من الخارج أكثر يسراً. في جنيف وليون وبازيليا، كان عظيماً نشاط السياسيين الإيطاليين المنفيين خارج البلاد، والمتأهبين للانتفاع من عدم دقة المراقبة الجمركية، في العديد من دويلات شبه الجزيرة. وطالما أبدى جان بييترو كارافا، وهو البابا المستقبلي المتشدد بولس الرابع، والمسؤول عن قائمة الكتب الممنوعة لعام 1559م، تذمره من تجارة الكتب الإلحادية المستمرة في البندقية بعد عام 1527م، كما فعل أيضاً الموفدون البابويون، الذين تعاقبوا على شبه الجزيرة، في تلك الأعوام.

تغير الموقف تماماً خلال الأربعينيات بعد فشل محاولات التقارب مع البروتستانت، فقد أقام البابا بولس الثالث وفق مرسوم «*Licet ab initio*» في 21 يوليو 1542م محكمةَ التفتيش الرومانية، وهي محكمة مركزية لها من يمثلها في كل أبرشية. منذ تلك اللحظة، اكتسب النشاط القمعي ضد الهرطقة قوةً

وفاعليةً غير مسبوقة، بالرغم من أنه لم يتم التوصل قط إلى تشريع عالمي موحد، حيث ظلت الأراضي الإسبانية خاضعة بشكل كبير لمحكمة التفتيش الإسبانية، ولم تسمح فرنسا للتفتيش الروماني ببسط نفوذه على أراضيها. كان الهجوم ضد الكتاب إحدى التبعات الفورية، فقد ارتبطت محاكمات التفتيش على الأقل، وبطريقة ما، مع وجود نصوص مكتوبة، أو مع قراءتها.

2- بين الكنيسة والدولة

رأينا كيف أقر مرسوم «*Inter Sollictudines*» لعام 1515م، المبادئ العامة لرقابة كنسية احتياطية. وخلال ذلك القرن، تحددت تلك المباديء بشكل أفضل، عبر القوانين التي ارتبطت بالأخص بقوائم الكتب الممنوعة؛ بغرض جعلها أكثر إحكاماً. كان هدف روما -آنذاك- إخضاع الإنتاج الأوروبي المطبوع كله إلى رقابة تتمركز في أيدي السلطات الدينية. وكان -*Imprimatur*[1]-، أو التصريح الكنسي بالطباعة، هو جواز المرور الوحيد، الذي يتيح نشر عمل ما

(1) «*Nihil obstat quominus imprimatur*»، ويعني حرفياً «لا يوجد مانع للطباعة». (المترجمة)

وتداوله. ولتفادي أي تجاوز، كان لا بد من ظهور بيانات التصريح بوضوح على الصفحات الأولى من كل كتاب.

اصطدمت المقاصد الكهنوتية مع التطلعات التشريعية للأمراء، الذين لم يميلوا كثيراً إلى الانخراط في نشاط رقابي، يمكنهم أن ينالوا من ورائه نفعاً عظيماً؛ لأنهم أدركوا أن معارضة الرقابة للأفكار ستسهم في توطيد دعائم سلطانهم بشكل مطلق. كان الجدل ينصب في المقام الأول حول هوية مَن يحق له إصدار التراخيص، أكثر مما كان يدور حول ما يجب منعه. بدت الدول التي تحكمها الملكية المطلقة –شأنها في ذلك شأن المقر البابوي– على قناعة تامة بضرورة الحد من انتشار الهرطقة؛ لإيمانها بعدم قدرة أي مملكة على الصمود بدون وجود الدين. بدت الصراعات بين الحكام والكنيسة– التي امتدت طوال القرن السابع عشر، وبشكل خاص في الدول الكبرى ذات الثقل، وفي المدن التي تمثل فيها الطباعة نشاطاً اقتصادياً مؤثراً–، تسعى بين الحين والآخر، إلى إعادة رسم حدود الصلاحيات. تعارض مع تصريح الطباعة الكنسي الذي توقّعه السلطات الدينية، ترخيصُ النشر الذي يصدره الأمير بإحدى تلك الصيغ– التي خضعت طويلاً للمناقشة– التي كانت تذكر على أغلفة الكتب الداخلية: «حاز الامتياز

الملكي»، «تصريح سام»، «بترخيص من السلطات العليا».

لا يمكن، إذن، لأي دراسة حول المؤسسات الرقابية، في المدن الأوروبية الكبرى، أن تقوم إلا بالاستناد على مظاهر القضية التشريعية، بهدف تحديد صلاحيات الهيئات، التي كانت تتولى المسؤولية في هذا الشأن. وقد يحملنا هذا الطرح إلى إعادة بناء تاريخ ينشغل بالأبعاد الظاهرية في الأغلب، ولا يلتفت إلى العلاقة بين النشاط الرقابي والالتزام الفكري، ولكن يتحتم التأكيد على أن الخلاف حول حدود الصلاحيات، طالما مَثل منفذاً لترويج الكتب. لقد تمكن شغف القراء، وكفاءة القائمين على التجارة غير المشروعة، من استغلال الصلاحيات، والتشريعات الواهية، وغير المحددة تماماً، وعلى النقيض كانت الرقابة والقمع يتسمان بسهولة وفاعلية أكبر، كلما تحددت المسؤولية المراقبة في هيئة واحدة، بعيداً عن كونها تابعة للدولة أو للكنيسة، كما يجب أن نضيف أنه إذا كان وجود رقابة تابعة للدولة لا يعني بالتأكيد تخفيفاً للمراقبة على المطبوعات، فإنه يشير، على أية حال، إلى اهتمام أكبر بالدوافع السياسية، واختصار الأخرى الدينية داخل أطر روحية خالصة. لم يكن الجدل حول نطاق الصلاحيات يتسم إذن –حينما تبنته السلطتان

الدينية والسياسية- بالشكلانية، لكن ربما مال إلى ذلك في ما بعد، عندما أُوكلت القوانين إلى موظفين إداريين، يسهرون على تطبيقها، فعند هذا الحد يصير حتمياً النظر بعين الاعتبار إلى مواقف من أخذوا على عاتقهم تلك المهمة، وتصرفاتهم اليومية، إضافة إلى التنازلات التي كان الجميع يضطرون إليها، والذرائع التي كانوا يستخدمونها -سواءً فطنوا إلى ذلك أم لا-، ليوائموا بين القواعد الجامدة والمطلقة، وأحداث الواقع المتنوعة. ومن الضروري الاعتداد أيضاً بالتعقيدات الاقتصادية، ذات التأثير القوي على الممارسات الرقابية في تلك الدول، التي اتخذ النشر فيها أبعاداً صناعيةً وتجاريةً.

استغرقت عملية إقامة رقابة تابعة للدولة زمناً طويلاً، وتجاوزت بداية القرن السادس عشر بفترة كبيرة، وبدأت في بعض الدول قبل انطلاق حركة الإصلاح. وفي دول أخرى كثيرة تطورت مكاتب الرقابة مجاريةً، ومنافسةً، للهيئات الكنسية، وفي أخرى أيضاً، -كما حدث في فرنسا على سبيل المثال- نشأت في وقت متأخر جداً؛ وبسبب النزاعات الدينية الطويلة والعنيفة، وفي نهاية القرن الخامس عشر كانت قد أقيمت في كافة الأنحاء تقريباً، أوحظيت على الأقل بتخطيط مبدئي لها، هيئات إدارية على درجة متفاوتة

من التعقيد، تفرض مراقبتها على النشر باسم الدولة، إلى أن وضعها عصر التنوير، وإصلاحات القرن السابع عشر، موضع المناقشة.

في إسبانيا، وعلى النقيض مما كان يحدث في بقية دول القارة، حُسم الخلاف حول تحديد الصلاحيات المختلفة مبكراً، مما عزز من قوة النشاط الرقابي؛ ولذا غاب نشر الأعمال البروتستانتية تقريباً. كان نشر الأفكار المعادية للكاثوليكية في شبه الجزيرة الإسبانية، يجري على يد عدد من المبعَدين إلى الخارج، والذين كانوا يبحثون بصعوبة بالغة، عن منافذ تضعف المراقبة، ليمرروا من خلالها كل ما هو محظور. بدأ نظام الرقابة على الطباعة وتداول الكتب، كما رأينا، مبكراً للغاية، واختُبر في المعركة ضد اليهود والموريسكيين. ظلت تلك الإجراءات سارية حتى الخمسينيات من القرن السادس عشر، عندما استؤنف الجدل مجدداً حول المسألة. وقد فرضت أحداث القرن في إسبانيا، كما فعلت في دول أخرى، حتمية إصدار التصاريح، ففي عام 1554م تولى مجلس كاستيليا الملكي وحده تلك المهمة، وفي الأعوام التالية مباشرة، أسّست قوانين أخرى ما يشبه الأرشيف الرسمي للكتب المصرّح لها بالنشر، بينما خضعت التي يتم إرسالها

إلى أمريكا، إلى تشريعات أكثر تشدداً. في الوقت ذاته، كانت صلاحيات محكمة التفتيش، في ما يخص قوة الردع، تتحدد بشكل أفضل.

في عام 1558م صدر تشريع جديد يحمل قوانين أشد تزمتاً، ظلت سارية المفعول حتى منتصف القرن الثامن عشر، وعلى النقيض من القوانين السابقة التي كانت تعمل على تنظيم عملية طباعة الكتب، وتداولها في الأراضي الإسبانية، كانت تلك الجديدة تهتم بمتابعة المطبوعات في شتى مراحلها. تقررت بهذه الطريقة عمليات تفتيش دورية على حوانيت بيع الكتب والمكتبات، يقوم بها أساقفة ومفتشون، بالتعاون مع السلطات المحلية المدنية. كانت تلك العمليات تجرى بالتوازي مع رسوخ دعائم المركزية. فكانت الملكية الإسبانية تراقب -عن طريق «المجالس» التابعة لها- كافة مراحل إنتاج الكتب وتداولها، لكن كان بمقدور المجلس الملكي وحده أن يُصرح بالطباعة، بينما تولى مجلس محكمة التفتيش الأعلى إدارة النشاط القمعي بمفرده. وتحت التهديد بعقوبة الموت ومُصادَرَة الممتلكات، مُنع دخول الكتب الصادرة باللغة الكاستيليانية، والمطبوعة في ممالك أراجونا، بلنسية، وكتالونيا، ونافارا، بدون ترخيص. وفي 5 يناير 1559م، أقر

أحد مراسيم بولس الرابع أخيراً؛ ونتيجةً لطلب قدمه المفتش العام فرناندو دي فالديس، إلحاق كل كهنة الاعتراف، سواءً أكانوا مدنيين أم من الإكليروس، في خدمة المحكمة المقدسة في حربها على النشر الإلحادي.

في ذلك الإطار حظيت محكمة التفتيش بأهمية بالغة، ولم ينج من تدقيقها الشديد، الكتب التي صُرح لها بالنشر، فقد كان من الوارد مصادرتها، وحرقها في أي لحظة. في الواقع صار التصريح الصادر من المجلس الملكي مجرد أمر إدراي في الأغلب، بينما كانت الرقابة الفعلية تكمن حقيقةً وبقوة، في أيدي محكمة التفتيش، التي تمتلك أدوات لا نهائية. كان بمقدورها –من جانب–، ممارسة تأثيرها على نفوس المؤمنين بشكل مباشر، من خلال عمل كهنة الاعتراف، وإلزام الجميع بالإبلاغ عن أولئك الذين يمتلكون مؤلفات يشتبه بها، والتدخل من جانب آخر، في عملية التداول، عن طريق القيام بزيارات إلى حوانيت بيع الكتب والمكتبات، والتفتيش على الحدود. وأضيرت حرفة بيع الكتب ذاتها بشدة، حيث كانت تلك هي المخاطر التي تعرضت لها.

في نهاية القرن السادس عشر كانت الرقابة والنشاط القمعي، اللذان تتم ممارستهما عبر قنوات تشريعية مشددة،

وقوائم أعدت بدقة بالغة، قد أثرا بلا شك، وبشكل لا يمكن إغفاله، في عادات الجمهور الإسباني في القراءة. مع قائمة عام 1583م بلغ التعاون بين محكمة التفتيش وجامعتي سالامانكا وألكالا، اللتين كانتا تتوليان مهمة تحديد الهرطقة، أقصى درجة له، ثم اتجه عمل محاكم التفتيش بعد ذلك إلى التعويل على ذاتها، وانتهى الأمر إلى سيادة المراقبة على كل ما عداها. في الأعوام الأخيرة من القرن السادس عشر، كانت الممارسات الرقابية قد تجاوزت كل حد، حيث خضعت للمراقبة مؤلفات باللغة العامية، وأعمال دينية شعبية، وكتابات أكاديمية، وعلمية. كانت قوائم محاكم التفتيش تحوي كل فئات الكتابة آنذاك: طبعات لمفكرين قدامى، كتب تربوية، مؤلفات علمية، وطبقاً لفيرجيليو بينتو كريسبو، ليس من اليسير تحديد آثار النشاط الرقابي، لكن «الألق الفكري الذي بدا في العقود الأولى من القرن السادس عشر تلاشى، وانتهت المشروعات الفكرية». أنتج نشاط التفتيش سلسلة من العادات الدينية والعقلية والشخصية، أثرت بعمق في الثقافة الإسبانية. لم يكن السعي جارياً إلى توجيه العقيدة الشعبية فحسب، لكن إلى تغيير النظم التربوية أيضاً، عن طريق «المبالغة في تقدير السلطة المرتبطة بالممارسات الرقابية، وتماهي معايير الحقيقة

مع التصريح المؤسسي».

كان تاريخ الرقابة الفرنسية مغايراً تماماً، بالرغم من عدم تقبل باريس لنظم المراقبة التي أعدتها روما، كما حدث في شبه الجزيرة الإسبانية. في جذور القضية في فرنسا –كما في إسبانيا– كان إقرار نظام امتياز الطباعة، هو ما أتاح للمَلَكية بعض الإشراف على النشر، لكن ظلت الرقابة لفترة طويلة محدودة النطاق. فحتي العشرينيات من القرن الخامس عشر، كان العمل الوحيد ذو الشأن، الذي تعرض لمقصّ الرقابة، هو «الدفاع» لبيكو ديلاّ ميراندولا، وقد حجبته السوربون في عام 1488م. ففي عام 1520م– بناء على طلب فرانسوا الأول–، فرض البرلمان في باريس مراجعة مبدئية، تقوم بها السوربون على المؤلفات ذات المضمون الديني، وقد تنازعت العديد من الهيئات طويلاً حق الإشراف على الإنتاج المطبوع: علماء اللاهوت بالجامعة، والذين يقومون بمراجعة الأعمال وإقرار المحظورات، برلمان باريس الذي يتمتع بمهام تنفيذية أمنية، وأخيراً الملَكِية. لكن عدم تحديد الاختصاصات التشريعية بشكل كافٍ، وقيام الصراعات الدينية العنيفة، حدّ من إمكانية قيام نظام صارم، للرقابة الاحتياطية، كما حدث في بقية الدول الأوروبية؛ فإذا ما

أصدرت السوربون إدانة حاسمة للوثر وأتباعه، فقد يسعى الملك، الذي كان يرغب في الحفاظ على حدة التوتر مع كارل الخامس، إلى عدم إثارة العداء مع الأمراء البروتستانت، وملك إنجلترا هنري الثامن. فقط في حال اتفاق المؤسسات الثلاث النيابية، تصبح الإجراءات مؤكدة، كما حدث بين عامي 1534، و1535م، عندما انتشرت سلسلة من المنشورات التي هاجمت سرّ القربان المقدس، لكن سرعان ما عاد الهدوء النسبي بعد ذلك. شهدت الأربعينيات تغيراً جذريا للأجواء، شجع عليه –من جانب– تطور نشاط طباعي في جينيف استهدف في أغلبه فرنسا، وكان من تبعات هذا الموقف أن صدرت بين عامي 1544م، و1556م ست قوائم، تضم العناوين التي امتد إليها الحظر شيئاً فشيئاً، وكانت في أغلبها تتميز بطابع إصلاحي، وصدرت في جينيف، وإن كان حظر «جارجنتو وبانتجول» لريبلاي– ولأسباب أخلاقية، أكثر من كونها دينية–، يشير إلى محاولة لبسط الصلاحيات الرقابية على الرواية بشكل خاص، التي كان يُنظر إليها باعتبارها ناقلةً لوقائع زائفة وفاضحة. في عام 1551م، سعى منشور شاتوبريان، الذي جاء نتاجاً للحظة من التعاون الوثيق بين الملك والسوربون، والبرلمان، لأول مرة، إلى تنظيم القضية

بإقرار قواعد لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها المعمول بها في أجهزة الرقابة الكاثوليكية الكبرى. فُرض الإشراف على إنتاج الكتب وتداولها، والحظر على المطبوعات المجهولة، والتفتيش على الاستيراد، والقيام بزيارات تفتيش لحوانيت بيع الكتب.

لكن فرنسا لا تقتصر على باريس فحسب، فلم تمس الصراعات الكبرى بين المؤسسات الثلاث، اللاتي كن يتنازعن مهمة المراقبة، مدينة ليون، حيث لا وجود للبرلمان، أو للجامعة. وعلى رودانو، تدفق المشتغلون بصناعة الكتاب، من كافة أرجاء أوروبا، وقد قاموا ما بين عامي 1540م، و1560م، بنشر الكثير من الأعمال الممنوعة بدون عوائق تذكر. كان منشور شاتوبريان قد كلف الأسقف ونائب الحاكم، بالاضطلاع بدور المراقبة، لكن سرعان ما أثبت هذا النظام عدم جدواه، ما بين عامي 1562م، و1565م، عندما سقطت المدينة مباشرة تحت حكم الهوغونوت[2]، ومن بينهم عدد غير قليل من تجار الكتب. بعد ذلك التاريخ، ونتيجة لعودة المدينة إلى الأجواء الكاثوليكية مرة أخرى، ابتعد عنها أكثر ناشريها حيويةً

(2) البروتستانت الفرنسيون. (المترجمة)

وتعاطفاً مع البروتستانتية، متجهين إلى جينيف.

وبالعودة إلى باريس، وفي أوج الصعوبات الناتجة عن الحروب الدينية، جرت بعض المحاولات لتحجيم صلاحيات كلية علوم اللاهوت في السوربون، التي لم يتبقَ لها سوى إبداء الرأي في الأعمال الدينية، ومع صدور تفويضات 10 سبتمبر 1563م، وتحت التهديد بعقوبة الموت، بات من المحتم الحصول على الرخصة الملكية للطباعة، التي تصدر من المستشارية. وقد قلل من شأن هذا الإلزام ارتباطه بتأسيس امتياز الطباعة، الذي لم يكن يصدر إلا لحائزي الرخص فقط، ومنذ ذلك الوقت توطدت دعائم النظام الملَكِي. وإجمالاً، لم يكن النظام في فرنسا، حتى وفاة هنري الرابع على الأقل، قمعياً، فلم يكن من الضروري نيل تصريح للكتيّبات الأقل من أربعين صفحة، كما لم تفرض رقابة على الكتب المورّدة من الخارج. وقد صنع غياب محاكم التفتيش، ورفض القوائم الرومانية في ما بعد، الفارق الأكثر بروزاً مع الملكيات الكاثوليكية الكبرى الأخرى.

أما في إنجلترا، فقد أخذت الكنيسة بزمام المبادرة، فبعد صدور مرسوم ليون العاشر في عام 1520م، ضد أعمال لوثر، قرر أسقف لندن حظر استيراد الكتب من الخارج،

وضرورة حصول المطبوعات الجديدة، على رخصة تمنحها لجنة خاصة، يرأسها رئيس أساقفة كاونتربري. لكن في الثلاثينيات، وبينما كانت تتصاعد حدة الصدام مع روما، انتقلت الرقابة إلى المجلس الملكي. وبعد إصدار هنري الثامن «صك السيادة»[3]، أصبحت رغبة الملك جليةً في الحد من صلاحيات الكنيسة الإنجليزية الرقابية، وفي الأعوام التي تلت ذلك، كانت المواقف تتبدل، وفقاً للصراعات الدينية، وتبادل الأدوار بين الكاثوليك والإنجيليين. وفي محاولة لتشديد المراقبة، منحت الكاثوليكية ماري تودور في عام 1557م، امتياز ممارسة الطباعة إلى اتحاد ناشري لندن (*Stationer's Company*)، الذي يديره مجموعة محدودة من كبار المستثمرين، لكن أسهم الاتجاه القمعي، ومحارق الكتب التي تلت ذلك، في تغير المواقف. تحت حكم إليزابيت، ظلت العلاقة الوثيقة بين الملكية، واتحاد «ناشري لندن»، قائمة؛ وعندما كان على الحظر أن يمتد إلى الكتب الكاثوليكية ذاتها، لم يصل الأمر قط، إلى تطبيق نظام من الرقابة الفعالة الصارمة، والمتشعبة كتلك التي مورست في الدول الكاثوليكية.

(3) «*Act of Supremacy*»: أصدره هنري الثامن، ملك إنجلترا، في عام 1534م، معلناً به انفصال الكنيسة الإنجليزية عن كنيسة روما. (المترجمة)

كان الوضع في إيطاليا –الذي كان يتسم بالتشرذم السياسي، وقدرة المقر البابوي الأكثر رسوخاً على المراقبة– أكثر ارتباكاً بكثير، ومن جانب آخر، يبدو إعداد تصور عن الأوضاع الرقابية –بشكل كلي– عسيراً؛ بسبب قلة الدراسات الأساسية حول العديد من المواقف التي تتسم بأهمية بارزة. وتكفي الإشارة إلى أننا لا نعرف الكثير عن نظم الطباعة السارية في روما، التي احتلت، بعد البندقية، المركز الثاني في صناعة النشر في إيطاليا. ولا تسهم كثيراً في إيضاح تلك القضية حقيقة أن جزءاً كبيراً من شبه الجزيرة، على الأقل ما بين النصف الثاني من القرن الخامس عشر، وأوائل القرن السابع عشر، قد خضع للحكم الإسباني: دوقية ميلانو، وممالك نابولي وصقيلة وسردينيا لأن هذا لا يعني تطبيق قوانين الملك الكاثوليكي آلياً. إن ما يكتسب مغزى حقيقياً، هو وقوع صقيلة وسردينيا وحدهما، تحت سلطة محكمة التفتيش الإسبانية، بينما ظلت مملكة نابولي ودوقية ميلانو خاضعتين للتفتيش الروماني.

في ميلانو اتخذ فرانشيسكو سفورسا التدابير الأولى حول الطباعة، في عام 1523م. في عام 1543م حظر الحاكم الإسباني الطباعة بدون ترخيص، وفي عام 1564م صدرت

مراسيم ترنْتو، وقد عمل على تطبيقها بحرص خاص كارلو بورّوميو، بما فيها قسم الايمان الذي فُرض على طابعي الكتب وباعتها. صدر «أمر»، في عام 1586م، بعدم نشر أي كتاب «دون الحصول على ترخيص من الحكومة، وانتداب أفراد منها، قادرين على مراجعة الكتب المقرر طباعتها». وبينما لا تتوفر لدينا معلومات واضحة، حول العلاقات بين الدولة والكنيسة، في هذا الصدد بشكل خاص، يشير تعدد المناسبات التي تكرر فيها صدور هذا الأمر في الأعوام التالية، إلى أنه ظل بعيداً عن التطبيق. كان الموقف مشابهاً في مملكة نابولي أيضاً، حيث كانت أوامر الحظر البابوي تطبق بشكل عادي، –وذلك على الرغم من أن قائمة الكتب الرومانية المحظورة لم تنل «الاجازة» الملكية أبداً–. في واقع الأمر كانت السلطات الكنسية هي التي تتولى الإشراف على الطباعة، بالرغم من إعلان نواب الملك، والمجلس التشريعي طوال القرن السادس عشر، –ولمرات عدة–، اتخاذ إجراءات ضد من يقوم بالنشر، دون الحصول على تصريح ملكي؛ بقصد حماية المؤلفات، ذات المضمون التشريعي، التي كانت تواجه معارضة منظمة من مجلس رؤساء الأساقفة.

كان الحظر الروماني، في الدول التي لم تكن خاضعة للحكم

الإسباني مباشرة، أشد وطأة، فلم يكن يسيراً على الدوق، طوال القرن السابع عشر، في دوقية سافويا، أن يفرض نظاماً رقابياً، يخالف ذلك الكهنوتي. وتسري اعتبارات مماثلة على دوقية توسكانا الكبرى أيضاً، حتى عام 1743م، خلا بعض المطالبات غير الفعالة بالحقوق الملكية من حين لآخر. ولا يختلف الوضع كثيراً في الدويلات التي حكمها آل إيستي، ففي مودِنا، كان من الضروري -رسمياً- الحصول على تصريح من الدوق، لكن في واقع الأمر، كان الرقباء التابعون للدوق، يكتفون بوضع كلمة «نُظر» على الأعمال التي نالت «تصريح الطباعة» من المفتش.

يتضح إذن، أنه حيث كان نشاط طباعة الكتب يتسم بالتواضع، لم يعر الأمراء الأمر أهمية كبرى، وفي الممارسات الفعلية كانت السلطات الدينية، هي التي تسن القوانين، باستعداد دائم لاستغلال فترات ضعف الحكام، ونوابهم، وتوظيف هيئات -لأجل ذلك الغرض- قادرة على التواؤم بمرونة شديدة، مع تنوع الظروف. وطالما فضل الأساقفة والمحكمة المقدسة، تجنب مواجهة القضايا الجوهرية، حتى لا يثيرا نزاعات منهكة، قد تتورط فيها الهيئات الدبلوماسية: كان من الأكثر ملاءمة بالنسبة إليهم، أن يركزوا الجهود

على النشاط الأقل بروزاً، والأكثر فاعلية، لمفتشي الأقاليم، والوعاظ، وكهنة الاعتراف، المعتادين على الاتصال المباشر مع المؤمنين، والقادرين على التأثير في النفوس.

كان الموقف في جمهورية البندقية مختلفاً تماماً، وهي الوحيدة بين الدويلات الإيطالية، التي أبدت اهتماماً واضحاً بمشكلات الرقابة، وبعيداً عن مراعاة الدوْر السياسي المستقل، الذي استمرت البندقية في ممارسته، لا بد من النظر بعين الاعتبار إلى الثقل، الذي كانت تتمتع به -في واقع الجمهورية الاقتصادي- القدرة الإنتاجية لصناعة النشر، التي -بالرغم مما عانته من انخفاض نسبي بعد منتصف القرن السادس عشر-، ظلت على أية حال، من بين أكثر الأنشطة شهرة في أوروبا، والأولى في إيطاليا لفترة طويلة. وإذا ما اعتبرنا أن نصيب البندقية من الكتب المطبوعة في إيطاليا، يتراوح -تبعا للتقديرات- بين 40 و70٪، وأن الجزء الأكبر من تجارة الكتب الإيطالية، كان في أيدي تجار الجمهورية، فإن المواقف التي اتخذتها البندقية، في ما يخص النشر، تكتسب أهميةً خاصة، حيث كانت تمثل الرافد المركزي لإمداد شبه الجزيرة بالكتب.

في البندقية، أقر مجلس العشرة، ضرورة الحصول على

ترخيص للطباعة، بمرسوم صدر في 29 يناير 1572م، وأُقرت للمرة الأولى –بهدف منع «نشر أعمال غير أمينة، ومتدنية»– مجموعة من القواعد، تقيم رقابة احتياطية، تحت إشراف الدولة. تولى مجلس العشرة إصدار تراخيص الكتب المقرر طباعتها، وتلك التي تفد من الخارج، بعد تسليمها إلى اثنين من المراجعين لقراءتها. ولأول وهلة، لم يظفر ذلك التشريع بالتطبيق بشكل كافٍ. فربما كان من العسير التخلص من عادة الطباعة دون القيام بإجراءات رسمية. فُرضت تلك القوانين بشكل أكثر إحكاماً في عام 1542م، وأصبح تطبيقها –منذ ذلك الحين– منتظماً. ظل إصدار الترخيص اختصاصاً مدنياً، حتى في مواجهة القوائم الرومانية، التي فرضت إجراءات صارمة لإصدار تصريح الطباعة الكنسي. في عام 1562م، أُقر –نهائياً– دور مجلس العشرة في التصريح بالنشر، بعد أن يقوم إصلاحيو جامعة بادوفا، إضافة إلى القضاء، الذي فوض للإشراف على الثقافة والتعليم، بإصدار ترخيص يحمل موافقة المراجعين الثلاثة: الأول كنسي، يفوّضه مفتش المحكمة المقدسة، والثاني قارئ عام تعينه الجمهورية، والأخير سكرتير الدوق. كان يُفترض بكل منهم أن يوقع على «إقرار»، ينص على أن الكتاب يخلو من الموانع

الدينية والسياسية والأخلاقية، التي تحظر النشر. لم يكن دور المفتش -إذن- يتجاوز شكلياً، إبداء الرأي. لكن لم يخل الأمر، خلال القرنين التاليين، من الجدل حول قيمة ومغزى هذا «الإقرار».

3- رقابة حذرة ومخلصة

ركزت كل محاولة لاستعراض نشأة النظم الرقابية، في القرن السادس عشر، الانتباه بشكل تقليدي، وحتمي، في المقام الأول -إن لم يكن حصرياً-، على دور الرقابة الكنسية، كأحد أسلحة حركة «الإصلاح المضاد»، ضد انتشار الهرطقة. ودون التقليل من أهمية ذلك الدور، الذي لا يقبل الجدال، يتحتم توجيه النظر صوب مظاهر أخرى؛ كي ندرك تماماً، مفهوم العملية الرقابية، كما كان معروفاً في أوروبا في القرن السادس عشر. وقد رأينا، من جانب آخر، كيف أن الملوك، في الوقت الذي كانوا يدعمون فيه أركان حكمهم المطلق، حاولوا أن يضموا إلى نطاق صلاحياتهم الإشراف على المطبوعات. وكانت إزالة بعض الأجزاء أو حذفها، في مناسبات معينة، هي الرأي السائد في كل مكان. وإذا ما بدت النتائج أكثر فاعلية في أوروبا الكاثوليكية، وخاصة

في إيطاليا، وإسبانيا، فإن الفضل يعود، في ذلك، إلى التنظيم المنهجي للهيئات، التي كان بمقدور الرقابة الكاثوليكية توظيفها، لكن كان المبدأ عاماً، بشكل جوهري في شتى الأنحاء.

كانت جينيف، في عهد كالفينو، في منتصف القرن السادس عشر، تمتلك نظاماً للرقابة الحكومية، لا يختلف عن المعمول به في الدول التي ظلت على ولائها لروما. وقد حدث الشيء ذاته أيضاً –في ما بعد– في أقاليم هولندا السبعة المتحدة، حيث كانت الحرية –في حال وجودها– تتعلق بالإصدارت المعادية للكاثوليكية، في لغات أجنبية مختلفة.

اتسم موقف كبار رجال الإصلاح ذاتهم بحذر بالغ، ولم يتردد لوثر، الذي جعل من الطباعة سلاحه الرئيسي، في إبداء بعض التوجس، صوب من يستعين بالكثير من الكتب. وقد ذكر بالفعل، في عام 1520م، في «إلى النبلاء المسيحيين من ذوي الجنسية الألمانية» أن الوقت قد حان لتقليل عدد الكتب اللاهوتية: «ليست هناك حاجة إلى القراءة كثيراً، ولكن إلى قراءة أشياء جيدة، وقراءتها بشكل دائم على قلتها». وقد أقنعته بعد ذلك حروب الفلاحين في تيرول، في الأعوام اللاحقة، بأنه لم يكن ملائماً تشجيع القراءة الشعبية للكتاب

المقدس، فإذا كان قد كتب، في عام 1521م، مبشراً بأن «المسيحيين جميعاً، سينكبون بحرية تامة على قراءة الكتاب المقدس»، فقد عاد في عام 1543م، إلى تحفيز اتصال يقوم عليه «رسل الإنجيل، الذين أراد لهم الله الإعداد في المدارس. هم من أرادهم الله حراساً على كتب الأنبياء، والحواريين، وتعاليم الكنيسة الحقة».

وعبر إصلاحيون آخرون عن التوجس ذاته، بعد فترة أولى، من التحمس للقراءة دونما وساطة. خص زوينجلي، بعد عام 1525م، قلّة مختارة، بترجمة الكتاب المقدس. وكان كالفينو ذاته يؤيد وجوب بقاء القراءة، والتفكر في الكتب المقدسة، حكراً على من يستطيع فهمها دون لبس.

كان يشيع بين الإيطاليين في المنفى أيضاً، والذين وقعوا هم أنفسهم ضحية تبعات الرقابة الكاثوليكية، أن وجود صيغة من صيغ الرقابة هو أمر طبيعي. ما أن خرج بيير باولو فيرجريو، أسقف كابوديستريا حتى عام 1545م، من إيطاليا، حتى تمكن من الاستفادة بوعي كبير، من قوة الطباعة مستهزئاً، ومهاجماً، ومفنداً الدوافع. وقام بتأليف عدد ضخم من الكتب والمقلدات، ونجح في نشرها مستخدماً كافة الوسائل المتاحة، وتنسب إليه معارضات تهكمية شهيرة

ذات مضمون إصلاحي، مثل الثمانية عشر مقطعاً في «إعادة صياغة أورلاندو العاشق» لفرانشيسكو بيرني، أو هجائيات مثل «قصة البابا يوحنا الثامن الذي كان امرأة». وبالإضافة إلى ذلك، قام في عامي، 1549 و1559م، بإعادة طباعة قوائم تلك الأعوام، وأرفق بها إيضاحات وتعليقات، تحولت إلى سهام إدانة موجهة إلى من قام بإعدادها. لم يلجأ أبداً إلى مصطلحات مهادنة، في هجومه على إجراءات معينة، ونادراً ما وُجهت كلمات أشد قسوة إلى الإدانة الرومانية للآداب، والمؤلفات الإنجيلية، والمفتشين الذين يريدون «سرقة الكتاب المقدس»، ومنع من لا يملك الوسيلة، أو القدرة العقلية على تعلم اللاتينية، من قراءة كلمات الله». كان رجلاً، كقلائل آخرين في أوروبا، يخبر النظام الرقابي الذي كان يصوغه ذات يوم، وكافة الوسائل التي يمكن تجنبه بها. وكان مقتنعاً بأنه لا غنى عن الرقابة الاحتياطية، ويتحتم القضاء على الكتب الضارة بالمسيحيين. يستحق «أخطاء الثالوث» لميكيلي سيرفيتو أن «يحرم من سرّ الكنيسة ويلعن حقاً»، كمؤلفات البروتستانت معارضي طقس العماد، «المتعصبين، [...] محرفي الكتابة المقدسة، ومحتقري كل العقائد، والنظم السليمة». وكان لا بد من وقوع الشيء ذاته

للتلمود والقرآن، وكل مؤلفات السحر والإباحية، متفقاً في هذا الصدد مع قائمة بولس الرابع.

ولقرون بعد ذلك، وحتى عشية قيام الثورة الفرنسية، كانت القناعة بضرورة أن يكون نشر الكتب خاضعاً للإشراف، جليةً وعامةً. وكان النقاش يدور آنذاك حول الطرق التي يجب أن يمارس الرقيب بها عمله: ففي جانب، يوجد الراهب الملتزم بالدفاع عن العقيدة، وهو مغمض العينين، وفي الجانب الآخر يوجد الأديب المكلف بتلك المهمة لثقافته ووعيه، الذي يبذل ما في وسعه، لتفادي أن يأتي الحذف ضاراً، وأن تُحرف آراء المؤلف تماماً، ساعياً إلى الإنقاذ جهد إمكانه. وستتاح لنا الفرصة في ما بعد لتقييم جهد فينشينزو بورجيني، في تطبيق الرقابة على «الديكاميرون». كانت الحالات المماثلة –وعلى امتداد ثلاثة قرون، هي عمر العصر الحديث– تبدو لا نهائية. لا يستحضر لقب المراجع (الأكثر شيوعاً من لقب الرقيب) طويلاً، صوراً لنماذج بوليسية قبيحة، تضع جل همها في محاربة حرية التعبير، لكنه كان امتيازاً، يقتصر على رجال علم، يحظون بالتقدير لانفتاحهم واعتدالهم أيضاً، وقدرتهم على إبداء أحكام حول قيمة النص الأدبية. في البندقية، في منتصف القرن

السادس عشر، تولى مهمة مراجعة الكتب لصالح إصلاحيي جامعة بادوفا، بعض من الأدباء الأكثر شهرة، مثل: لودفيجو دولتشي، فرانشيسكو سانسوفينو، باولو مانوتسيو، وكارلو سيجونيو. وقد حدث الشيء ذاته في أماكن أخرى، فلم يكن الأديب فرانشيسكو ريدي من توسكانا، وهو مستشار محكمة التفتيش في فلورنسا، في القرن السابع عشر، يغفل ملاحظات حول اللغة، والأسلوب في الأعمال التي كان عليه فحصها. في إسبانيا كانت مواقف بعض الأدباء المشهورين مماثلةً، مثل لوب دي فيجا، رقيب المحكمة المقدسة من 1607م حتى 1635م، وبيدور كالديرون دي لاباركا، من 1635م حتى 1681م، واللذين كانا -إضافة إلى الصيغ المعتادة التي تفيد التصريح للأعمال المراجعة بالطباعة- يضيفان أحكاماً، حول جودة الكتاب والمؤلف. وفي فرنسا أيضاً، في نهاية القرن السابع عشر، كان المراجعون الذين يدلون بآراءهم، إلى الأب بينيون -المسؤول عن المكتبة في تلك الأعوام -يذكرون- إضافة إلى الإقرار الرسمي المعتاد بعدم وجود ما يدعو إلى حظر نشر الكتاب-، أنه «مفيد للغاية»، أو ما شابهها من تعبيرات التقدير الأخرى.

يعتبر إبداء الحكم على العمل -بعيداً عن تقدير

العقيدة الكاثوليكية البادية فيه- أحد عناصر فكرة الرقابة، التي سادت طويلاً خلال الفترة الزمنية الخاضعة للدراسة. كان لا بد من تهذيب العقول، أو -بالأحرى- وباستخدام أحد مصطلحات العصر آنذاك - تربيتها، وقد بين ذلك بوضوح أحد كبار مصنّفي الكتب في نهاية القرن السادس عشر، وهو اليسوعي أنطونيو بوسّيفينو، في كتاب تعني ترجمته إلى اللغة الإيطالية بدقة «تربية العقول»، وكان يدور حول المدارس والكتب واستخداماتها. كان لا بد من تربية العقول البشرية، كما تُربّى النباتات. وقد أكد أدريانو بروسبيري، في عام 1997، أنه «كان من المعتقدات الراسخة في مخيلة ومفاهيم هؤلاء الرجال، في أواخر القرن السادس عشر، مبدأ ضرورة إخضاع العقول للإشراف، والتربية، والتوجيه، حتى وإن استلزم ذلك التدخل عمليات مؤلمة، كالقضاء على بعض طرائق التفكير الضارة والخطيرة، كي تنمو نبتة العقل في اتجاهات سليمة، تتواءم وفكرة الحضارة القائمة على ميراث الإمبراطورية الرومانية السياسي، وإرث المسيحية الديني». ولم يكن للحرية مكان بين تلك المفاهيم، والأمر ذاته بالنسبة إلى حرية الاختيار. إنها -إذن- الأداة التي وُضعت داخل ركام الكتب؛ لتكون هادياً لنا؛ إنها

«الرقابة المخلصة والحذرة»، «النافعة للغاية في شتى صنوف العلوم»، والقادرة على مجابهة «وسائل ساتاناسّو المزعجة لتربية العقول في الدراسة».

ولا ينبغي أن تحملنا تلك الاعتبارات -بالطبع- إلى المساواة بين الرقابة الكاثوليكية، تلك التي تطلعت إليها الدول البروتستانتية، ونظم المراقبة التي كان يتم إعدادها في الدول الأوروبية الكبرى، ففي جانب كان الحث على ترك القراءة، وفي الآخر كان الحظر، والاتهام، والحرق. وفي طرف من أوروبا لم يكونوا يحبذون بعض البواعث، وفي الطرف الآخر كانوا يقمعونها بكل قسوة. كان لا بد من انتظار القرن الثامن عشر، للبدء في إدراك مفهوم مغاير للنشاط الفكري، تحتل فيه حرية الاختيار المقام الأول. في ذلك الوقت فقط، بدأت الثقافتان العلمانية والدينية، في اتخاذ طرق مختلفة جذرياً. ظلت الكنيسة الكاثوليكية مرتبطة بقوة، ولفترة طويلة، بتلك الفكرة عن الرقابة. في عام 1966 ألغى البابا بولس السادس، قائمة الكتب الممنوعة، وفي الخمسينيات من القرن الماضي أيضاً، كان بمقدورنا أن نقرأ في «الموسوعة العقائدية للدين الكاثوليكي» (1953)، أنه كان لا بد من الرد على الاتهامات العلمانية، الموجهة للقائمة

بأن «الحرية تحتاج لمن ينيرها، ويساعدها، ويحميها»، وأن الكنيسة في مهمتها، يجب أن تُعتبر بمثابة الأم التي «تحد من حرية طفلها» لتحميه من أي خطر كان.

ثقافات محظورة

1 - قوائم الكتب الممنوعة

شهد القرن السابع عشر زيادة معدل إنتاج المطبوعات بشكل بارز، وسرعان ما تسببت تلك الوفرة في أزمة، حتى لمن يمتلكون ألفة خاصة في التعامل مع الكتب، فكيف سيتم ترتيب كل هذه المواد؟ وكيف يمكن إيجاد سبيل للتعاطي معها؟ كيف يتأتى اختيارها؟ وبأي معايير سيتم تنظيمها؟ أصبحت الحاجة إذن لوجود نظام تصنيفي، إحدى سمات العصر، ويمثل «المكتبة الجامعة» لكونراد جيسنر -وهو لائحة ضخمة بعناوين الكتب اللاتينية، واليونانية، والعبرية، الخاصة برجال العلم، والصادر عام 1545م- أحد أهم الآثار الدالة، على حرية البحث العلمي، في عصر النهضة.

وكان وقوع أولئك الذين تهيأوا لفرض الرقابة، على كل الإنتاج الأوروبي الضخم، المطبوع في الأزمة ذاتها، حتمياً، خاصةً وأن باعة الكتب وطابعيها، كانوا قد تعلموا آنذاك كيف يجعلون من التعرف على المواد المثيرة للجدل أمراً عسيراً. انتشرت المؤلفات المجهولة، والخالية من أي بيانات عن النشر، والأغلفة الداخلية الزائفة، وأدرك الرقباء ذاتهم

الحاجة إلى أدوات تصنيفية، تتيح لهم العمل بثقة أكبر. في هذا المناخ صدرت قوائم الكتب الممنوعة، التي سرعان ما أصبحت السلاح الرئيس، في يد الرقابة الكاثوليكية.

كان ظهور لوائح مماثلة، يمثل إحدى الضرورات الملحة بالفعل، قبل صدور القوائم الرومانية الشهيرة، في عامي 1559 و1564م، وقد أُعدت في مختلف الدول الأوروبية، منذ أربعينيات ذلك القرن، قوائم تضم العناوين التي يجب حظرها، وخصصت لاستخدام القائمين على الرقابة المحلية. وتجدر الإشارة إلى القوائم الباريسية الست، التي أعدتها كلية علوم اللاهوت في السوربون من عام 1544 إلى 1556م، التي مُنع على إثرها 528 كتاباً.

بين عامي 1546، و1558م، أصدر أساتذة اللاهوت في جامعة لوفانيو –استجابةً لأوامر كارل الخامس، وفيليب الثاني– ثلاث قوائم، تحتوي على مئات الأعمال الممنوعة، التي تشمل، إلى جوار مؤلفات الإصلاحيين المعتادة، وطبعات التوراة والعهد الجديد، قائمة من الكتيّبات الصغيرة الحجم باللغة الفلمنكية، أُعدت لنشر فكر الإصلاح بين الطبقات الشعبية، ثم صدرت في عام 1558م –بشكل استثنائي– قائمة بالكتب المسموح استخدامها في المدارس.

في إيطاليا خرجت أول قائمة للنور، في عام 1549م، في البندقية، وفقاً لاتفاق مناوئ للهرطقة بين كل من محكمة التفتيش والموفد البابوي، ومجلس الحكماء، وهو الهيئة القضائية المنتدبة من الجمهورية للإشراف على عمل المحكمة المقدسة، وقد ضمت القائمة ما يقرب من 150 عملاً محظوراً، كانت خمسون من بينها، تمثل الإنتاج الكامل لمؤلف واحد. وعلى الرغم من صدور هذه اللائحة، إلا أنها لم تعلن أبداً، لأنها أثارت ردة فعل فوري لدى باعة الكتب، ومجلس الشيوخ في البندقية. قلق الأوائل على مصير حوانيتهم الملأى بالبضائع، وثار الأواخر على تنفيذ قواعد أكثر تشدداً، من تلك التي تُطبق في روما ذاتها.

بعد ذلك بخمسة أعوام أصدرت الهيئة الكنسية الرومانية لوائح أخرى في البندقية، وفلورنسا، وميلانو، وفي هذه الحالات أيضاً لم يتم إعلان القوائم؛ انتظاراً لظهور أدوات موحدة، كانت في طريقها للإعداد تحت إشراف بولس الرابع (جان بييترو كارافا).

في عام 1559م، بعد فترة عمل طويلة وشاقة، صدرت القائمة الرومانية الأولى، التي مثلت طفرة حاسمة في نوعية الصراع الذي قادته كنيسة روما على الهرطقة. كانت قائمة

بولس هي الوحيدة التي أعدتها محكمة التفتيش الرومانية، والأشد صرامة في التاريخ، بما حوته من إدانات، لم تعرف مهادنة أو تمييز. كان بولس الرابع- البابا الذي قام بنشرها، والمفتش العام السابق لأعوام عدة- رجلاً ذا عزم لا يلين، في الدفاع عن العقيدة، وكراهية لأية محاولة للتفاهم مع البروتستانت. وتتواءم إزاحة الأساقفة -الذين اضطلعوا وحدهم في السابق بالعمل الرقابي- عن مواقعهم، وإسناد الأمر كله، في المقام الأول، إلى هيئة التفتيش، بقصد أن تُخضع لرقابتها الإنتاج الفكري بأكمله، مع منطق قمعي دقيق، يعود إليه أيضاً إلزام المؤمنين بتسليم الكتب، التي تدخل في نطاق الأصناف الممنوعة إلى المحكمة المقدسة، وفروعها مباشرة، عوضاً عن إعطائها إلى الأساقفة.

ويجدر بنا تأمل بنية القائمة، التي ظلت على حالها بشكل جوهري، حتى منتصف القرن السابع عشر: كانت الأعمال الممنوعة، التي تناهز الألف، مرتبةً ترتيباً أبجدياً، وموزعة إلى ثلاث مجموعات، ضمت المجموعة الأولى المؤلفين من غير الكاثوليك، وقد طاول الحظر كافة مؤلفاتهم، بما فيها تلك التي لا تمت للدين بصلة، تلت ذلك مجموعة ثانية شملت 126 عنواناً خصّ 117 كاتباً، ثم 332 عنواناً مجهول المؤلف. وفي

نهاية الجرد أُضيفت قائمتان إضافيتان: إحداهما تضم 45 طبعة ممنوعة من التوراة والعهد الجديد، والأخرى تشمل 61 طبّاعاً، يضاف إنتاجهم إلى نطاق الحظر (جميعهم يقيمون في مدن سويسرية وألمانية، باستثناء فرانشيسكو بروتشولي من البندقية).

وأخيراً صدرت داخل المجموعة الثالثة، وتحت عنوان: «كتب عامة» أوامر حظر جماعية، تمتد إلى فئات كاملة من الكتب: مُنعت هكذا -وإن لم تتناول الدين- كل الكتب التي لا تحمل على أغلفتها الداخلية اسم المؤلف، والناشر، وتاريخ النشر ومكانه، وتلك التي نُشرت على يد طبّاعين ملحدين، أو دون الحصول على تصريح من الأسقف المحلي، والمفتش، والأعمال ذات المضمون الفلكي والسحري، وكان يُسمح بمطالعة التوارة والعهد الجديد، وفقاً لرخصة تصدرها المحكمة المقدسة فقط، ولم يكن يُصرح بها للنساء، أو لمن لا يجيدون اللاتينية أبداً.

أثار تشدد الوثيقة الجديدة اضطراباً عظيماً. كانت أوامر الحظر تتجاوز النطاق الديني والعقائدي، سعياً لتنصيب المحكمة المقدسة قاضياً أعلى، على كل ما يكتب. وكان يعتد بالتصريح الذي يمنحه المفتشون وحده، ولم يعد للتصريح

المدني محلٌّ. إضافة إلى ذلك، كانت التبعات قاسية للغاية على الثقافة المكتوبة باللغة العامية. شمل الحظر أعمالاً ذات انتشار واسع، ولا تتعارض في شيء مع القضايا اللاهوتية المتأججة، لأنها اعتبرت معادية للكنيسة وفاضحة ولا أخلاقية. ترتب على ذلك إدانة أعمال عدة لبيترو أريتينو، ومؤلفات نيكولو مكيافيلّي كاملةً، وريبلاي، وإرازموس دا روتردام، و«الأغاني» لفرانشيسكو بيرني، و«الخطابات» لأنطون فرانشيسكو دوني، و«الديكاميرون» لبوكاتشيو، إضافة إلى الأعمال الشهيرة، والمنتشرة للويجي بولتشي، وجوفاني ديلا كاسا، وأورتنسيو لاندو، ونيكّولو فرانكو.

كان لتلك الصرامة غير المسبوقة ردات فعل فورية، وصار حتمياً تحرك باعة الكتب، الذين وجدوا حوانيتهم، ملأى ببضاعة لن تروج، إلا بمواجهة أخطار جسيمة. كان التصرف في روما، والبندقية، وفلورنسا، سريعاً وحاسماً. طالب باعة الكتب في روما، بنوع من أنواع التعويض لقاء الخسارة، التي ستلحق بهم، بينما قرر نظراؤهم في البندقية، عدم تطبيق أوامر الحظر، انتظاراً لبعض المهادنة المرجوة، وقد نالوا في ما بعد تصريحاً بمواصلة البيع، وإلى أن يقرر البابا دفع ثمن كافة الكتب سيؤول مصيرها إلى نيران المحرقة.

وارتفعت في تلك الأسابيع حدة التوتر الشديد بين مفتش البندقية فيليتشي بيريتي، والمجلس، الذي صرح للتجار ببيع الكتب التي شملتها اللائحة، بينما سعى المفتشون والوعاظ، بكل ما أوتوا من جهد ووسائل دينية، إلى تهيئة أهالي البندقية للمناخ القمعي الجديد. وفي نهاية الأمر، سمحت سلطات البندقية بنشر القائمة، بعد أن أقنعت باعة الكتب بتسوية أوضاعهم، مع بعض التحفظات. وكان موقف الناشر الكبير جابريلي جوليتو- الذي سلم إلى محكمة التفتيش طبعات الكتب الأجنبية التي شملتها القائمة، واحتفظ لنفسه بكل ما صدر في البندقية تقريباً- بالغ الدلالة، حيث أنقذ بهذه الطريقة طبعات صدرت لتوها من أعمال أريتينو ومكيافيلّي. اتخذت حكومة الدوق الكبير في فلورنسا موقفاً مشابهاً، حيث قررت- انتظاراً لبعض التلطف- إبعاد الكتب، التي تتناول الدين عن التداول، وترك الأخرى على حالها.

كان جزع الأدباء والباحثين بالغاً أيضاً، وقد وجدوا أنفسهم محرومين من جزء كبير، من الإنتاج المطبوع الوافد من ألمانيا، والمستخدم بوفرة في الأبحاث، حتى أن بعضهم كان يخشى هجر جامعات عريقة، مثل جامعة بولونيا، إذا لم يتسم التطبيق ببعض المرونة. كما واجه اليسوعيون ذاتهم

بعض الصعوبات، حيث حُرمت معاهدهم من أدوات كان استخدامها شائعاً. لقد وضع الحظرُ على التعليق البروتستانتي على مؤلفات آباء الكنيسة، والقديس أوغسطين، الذي قدمه إرازموس، والحجبُ لكتاب «الحِكم» لإرازموس ذاته صعوباتٍ، ليست بالهينة، أمام النشاط الأكاديمي. وقد أدى ذلك إلى التدخل لدى المحكمة المقدسة؛ لإيجاد بعض الحلول، التي قد تعوض المثالب الواضحة، ولم يُبدِ بعض رجال الدين المعروفين انزعاجاً أقل، فقد أعرب لودفيجو بيكاديلّي رئيس أساقفة راغوزا، الذي سيقوم بعد ذلك بعدة أعوام بدور مهم في إعداد قائمة ترنْتو، عن تشككه في إمكانية تطبيق الحظر. كان يأخذ بعين الاعتبار، في الحقيقة، مدى شيوع قراءة التوراة باللغة العامية في سكيافونيا[4] كلها؛ كان الأمر يتعلق –كما ذكر– بعادة شديدة القدم يستحيل تقريباً القضاء عليها.

دفع حجم الاعتراضات البابا إلى تخفيف بعض الحدّة من القائمة، وأسهمت وفاته في أغسطس عام 1559م، في الإبطاء –بحسم– من انتشارها، انتظاراً لظهور أداة أخرى

(4) الاسم الذي يطلق على المنطقة الجبلية من إقليم الفريولي الشرقي، وتمتد بين شيفاديلي ديل فريولي والجبال الواقعة في سلوفينيا. (المترجمة)

تحظى بقبول أكبر. شجع اختيار الكردينال جان أنجليو دي ميدتيشي للكرسي البابوي، تحت اسم بيوس الرابع، وهو رجل معتدل ذو نوايا إصلاحية، على تهميش دور قائمة بولس، التي لم ترق –بسبب «حدتها المدمرة»– إلى مستوى الاحتياجات. بدا البابا الجديد، منذ بداية فترة توليه، مؤيداً لإجراء مراجعة للقائمة؛ كي تضم كتب الهرطقة الممنوعة وحدها، كما كان يرغب في الحد من نفوذ المحكمة المقدسة القوي، بهدف إقرار سلطة الأساقفة، في مجال الرقابة على الإنتاج المطبوع من جديد، وبكلمات أخرى، كان ينوي استرداد الدور الرقابي، من قبضة سياسة بوليسية وقمعية، وإعادته إلى النشاط الأسقفي، داخل الأبرشيات. انتقل عندئذ إعداد القائمة الجديدة من محكمة التفتيش، إلى الأساقفة المجتمعين في ذلك الوقت، في ترنْتو، في المرحلة الختامية من المجلس البابوي. بدا في تلك اللحظة الصدام جلياً– الذي قُدر له أن يستمر طويلاً– بين طريقتين مختلفتين في إدراك العمل الرقابي: ففي جانب، يبرز موقف شديد التزمّت، يمثله بولس الرابع، الذي كان يعتمد –في المقام الأول– على عمل محاكم التفتيش وفروعها، وفي جانب آخر، يوجد مفهوم أقل مركزية، وأكثر استيعاباً للخصائص

المحلية، يوكل جزءاً من المسؤوليات إلى الأساقفة.

كانت قائمة ترنتو، التي وضعتها لجنة من الأساقفة، وأعلنتها في عام 1564م، تعيد النظر بحسم في ما سبق، لا لأجل تغيير حيز المحظورات، التي بقيت بشكل أساسي كما هي، ولكن لتعديل الروح والقواعد العامة، التي ظلت سارية حتى عصور قريبة. في ظل عدم المساس بالتقسيم الذي كان موجوداً بالفعل إلى ثلاث فئات في عام 1559م، حدثت بعض التغييرات المهمة. انتقل إرازموس بشكل خاص من الفئة الأولى إلى الثانية، وكان هذا يعني التخلي عن حظر أعماله كاملةً، والاكتفاء بقائمة تضم ستة عناوين، أما في ما يخص الكتاب الملحدين، فقد أُلغي الحظر على الأعمال، التي لا تمس قضايا دينية. ظلت طباعة التوراة باللغة العامية خاضعةً لضرورة الحصول على ترخيص خاص، لكن لم يرد ذكر التمييز الذي يعانيه القراء من الإناث، ومَن لا يجيدون اللاتينية، كما أُشير إلى إمكانية تنقيح الكتب، التي تحتوي على فقرات محدودة مثيرة للجدل.

وفقاً لمراد البابا، استعاد الأساقفة جزءاً من العمل، الذي أنكرته عليهم قائمة بولس. وتساووا -سواءً في إصدار تصاريح القراءة أو في الأنشطة المتعلقة بالرقابة الاحتياطية،

التي تقوم على المبادئ، التي أقرها مجمع لاتيرانو الخامس في 1515م– مع المفتشين. نظام آخر أكثر مرونة، وهو نظام احتل موقع المركزية الصلبة التي أرادها بولس الرابع، يأخذ الاحتياجات المحلية بعين الاعتبار، لاعتماده على هيئات النظام الكنسي الإقليمية.

لم تواجه قائمة ترنْتو إذن العقبات التي واجهت سابقتها، وقُبلت دونما صعوبات في شتى الدويلات الإيطالية، لكن كان الأمر خارج إيطاليا مختلفاً، حيث لم تعترف فرنسا بمراسيم ترنْتو، التي نُشرت –على النقيض– في البرتغال، وبافاريا، والبلاد المنخفضة الإسبانية، ترافقها ملحقات محلية.

ويبدو تاريخ القوائم الإسبانية، التي أصدرتها محاكم التفتيش المحلية المستقلة عن روما مختلفاً تمام الاختلاف. تعتبر القائمة الأولى، الصادرة في عام 1551م، –بشكل أساسي– تكراراً لقائمة لوفانيو، التي نُشرت في العام السابق. وفي عام 1559م، بعد إعلان قائمة بولس بأشهر قليلة، أعد المفتش العام فيرناندو دي فالديس أول لائحة خاصة بمحاكم التفتيش الإسبانية، التي سعت إلى الاختلاف عن القائمة الرومانية حتى في تنظيم المحتوى. فلم تعمد إلى التقسيم إلى فئات، ولكن إلى لغات مختلفة. كانت الأقسام اللاتينية، والفرنسية،

والهولندية، والألمانية، والبرتغالية تتكئ على قوائم لوفاينو وباريس، بينما يقوم القسم الكاستيلياني على جهد المفتشين الإسبان.

ومع ملاحظة اشتراك هيئتي التفتيش في هدف واحد، ألا وهو محاربة الهرطقة، يصير طبيعياً أن يرد في القائمتين الكثير من الإجراءات المتماثلة، كتلك الخاصة بالتوراة. في ما خلا ذلك، كانت القائمة الرومانية أشد صرامة بكثير. حوت القائمة الإسبانية القليل من الإدانات للأعمال اللاتينية، معتمدةً في ذلك، في الأغلب، على قائمة لوفانيو لعام 1550م، والقائمة البرتغالية لعام 1551م. كانت القائمة الإسبانية تولي عناية خاصة للأدب العامي، وخضعت كتب الوعظ الديني -بشكل خاص- إلى مراقبة مشددة؛ باعتبارها مسؤولةً عن انحرافات الهراطقة، وأخطاء «الأومبرادوس»[5]، والنُسّاك الزائفين، وأتباع إرازموس. هوجمت كتابات النُسّاك بقسوة، كما حدث مع فرانشيسكو دي بورجا، جوان دي أفيلا، ولويس دي غرانادا. سارت القوائم الإسبانية، التي صدرت لاحقاً، على الدرب ذاته، وإن اضطرت للاعتداد

(5) حركة إسبانية دينية، نشأت في القرن السادس عشر في شكل طائفة من النُسّاك، وبالرغم من موقفهم السلمي، إلا أنهم اتهموا بالهرطقة. (المترجمة)

بقائمة ترنتو، واتجهت إلى التنقيح، بأسرع مما فعلت روما. كان يُعتبر أن قائمة ترنتو، قد نصت على عملية التنقيح بالفعل. لقد تأخر إصدار قائمة تنقيحية، في الأراضي الرومانية، فقد صدرت الأولى، والوحيدة في عام 1607م، وكانت تهتم بتصحيح ما يقارب الخمسين عملاً، وعلى النقيض، صدرت في البلاد المنخفضة الإسبانية، في عام 1751م، أول قائمة تنقيحية، تضم مراجعة لأكثر من مئتي عمل، مقسمة إلى ست طوائف: اللاهوت، والقانون، والطب، والفلسفة، والرياضيات، والعلوم الإنسانية. وفي عام 1584م، خرجت القائمة التنقيحية الأولى، الخاصة بمحكمة التفتيش الإسبانية، التي اهتم نصفها -تقريباً- بتصحيح دقيق، لأعمال: شارل دي مولين، وإرازموس دا روتردام. كان النظام، الذي سنعود إليه لاحقاً، يتيح إنقاذ أعمال بعينها، مقللاً -بشكل أو بآخر- من الأضرار التي لحقت بباعة الكتب، لكنه كان يحوّر بشكل جذري من فكر المؤلف.

وبالعودة إلى الأجواء الرومانية، كانت الأحداث التي صاحبت قائمة ترنتو، خلافية بشكل كبير. ظلت القائمة سارية رسمياً، حتى صدور التالية عليها في عام، 1596م على يد كليمنت الثامن، وطباعتها أكثر من مرة، لكن أُفرغت

من مضمونها بعد وفاة البابا بيوس الرابع، في ديسمبر عام 1565م. كان خليفته بيوس الخامس (ميكيلي جيسليبري)- المفوض العام السابق لمجمع المحكمة المقدسة -قد انتدب آنذاك- من قبل بولس الرابع؛ لإصدار قائمة عام 1559م، وقد أدى انتخابه إلى إعادة إحياء تلك الروح، ويدل على ذلك -على سبيل المثال- حظر إصدار الطبعات العامية من التوراة نهائياً، في عام 1567م، بعد حل مجمع ترنتو. ومن الدلالات البالغة أيضاً أن أحداً -بخلاف استثناء وحيد حدث في لوكا عام 1568م، وحاز إدانة فورية من التفتيش- لم ينل امتياز إصدار أعمال إرازموس. كما كانت المحكمة المقدسة تبعث، بعد عام 1570م، وبشكل دائم، إلى المفتشين المحليين بتوجيهات وقوائم أعمال يجب حظرها، في تناقض واضح مع قائمة ترنتو، التي صارت خلال أعوام وجيزة، غير صالحة للاستخدام.

لذا أوكل بيوس الخامس، في 5 مارس 1571م، إلى مجمع أُنشئ خصيصاً لذلك، مهمّة إعداد قائمة جديدة، بهدف استبدال لائحة ترنْتو نهائياً. وفي العام التالي نال المجمع الجديد، الذي أُطلق عليه «مجمع القائمة»، الصبغة الرسمية على يد البابا الجديد غريغوريوس الثالث عشر، الذي قام

بتعيين أول أربعة أعضاء به، جميعهم من رجال الدين، وينتمي اثنان منهم إلى المحكمة المقدسة.

سرعان ما صار جلياً أن دور المجمع، لا يقتصر على تحديث قوائم المؤلفات الممنوعة، بل إلى استعادة صرامة قائمة بولس. ضرب الحظر آنذاك على كتب كانت قد أُزيلت في ترنتو، ودار الجدل مجدداً حول القواعد العشر الأساسية. كانت المهمة بالغة التعقيد، وفقط في عام 1584م تمكن الكردينال جوليلمو ستيرليتو -رئيس القصر المقدس- من إعداد قائمة جديدة، سرعان ما انحسر عنها الاهتمام. صدرت بعد ذلك قائمتان في عامي 1590 و1593م، دون أن يتم الإعلان عنهما.

كانت صعوبة إصدار قائمة تحل -رسمياً- محل قائمة ترنْتو، برهاناً واضحاً على المشاق التي واجهتها الهيئة الكنسية الرومانية ذاتها، لأجل الاتفاق على الخصائص، التي يجب أن تكون عليها أداة الرقابة الثقافية الرئيسية، التي ستستخدمها حركة «الإصلاح المضاد». كما لم تكن حدود الصلاحيات بين المجلسين المسؤولين قد اتضحت بدقة: المحكمة المقدسة والقائمة. وحتى عام 1606م، استمرت المحكمة المقدسة، ورغم وجود مؤسسة تقوم بشكل حصري بالإشراف على

الإنتاج المطبوع، في إصدار أوامر الحظر. ومن روما أيضاً، استمر رئيس القصر المقدس، ومستشار كلا المجمعين في الآن ذاته، في إعداد قوائم تتعارض مع روح قائمة ترنتو. ظلت الصلاحيات غير محددة بشكل كاف بين الهيئات المتعددة القائمة على الرقابة. وفي فترات ولاية البابا سيكتوس الخامس (فيليتشي بيريتي)، وكليمنت الثامن (إيبّوليتو الدوبرانديني)، تعددت التناقضات داخل الهيئة الكنسية. كان سيكتوس الخامس، بشكل خاص، يتمتع بخبرة كبيرة في مجال الرقابة، فقد كان مفتشاً في البندقية في الخمسينيات، واشترك في مجمع القائمة منذ إنشائه، وسار في اختياراته الصارمة على نهج بولس الرابع، فكان على سبيل المثال، يؤيد ضرورة إدراج إرازموس في الفئة الأولى، وطالب بإدانة «المناظرات» لروبرتو بيلاّرمينو، المتهم بضعف مساندته لنظريات سلطة البابا المباشرة، وقد كان لهذا الأخير –وهو يعمل مستشاراً للمجمع– دور أساسي، لكن لم تأخذ المحكمة المقدسة رغبته في تجديد قواعد قائمة ترنْتو بعين الاعتبار. وبإيجاز، يرجع الصدام الذي دام أربعين عاماً، إلى دوافع الأساقفة، يدعمهم بعض الكرادلة، المسيطرين على الأبرشيات ذات الأهمية الكبرى، مثل: جابريلي باليوتي في بولونيا، وكارلو بورّوميو

في ميلانو، والعازمين على الدفاع عن روح المجمع، ودوافع التفتيش المصمم على استعادة المركزية المطلقة، كما كانت هناك قضايا أخرى، حيث كانت القوائم التي لم تنشر أبداً، بين عامي 1590 و1593م، تضم بيانات خاصة بكتب، صدرت باللغات القومية، وقد عبر إزاءها سفير البندقية في روما، باولو باروتا، عن نيته في «حماية المصالح العظمى لباعة الكتب والتجار في البندقية».

في عام 1596م، صدرت أخيرا قائمة كليمنت، التي لا تختلف في هيئتها، وجوهر محظوراتها، عن تلك الصادرة من مجمع ترنْتو. أضيفت إلى التقسيم الثلاثي للمحظورات، ملحقات تضم عناوين أعمال كانت قد أُدرجت في الأغلب في القوائم الأوروبية الأخرى، التي نشرت بعد عام 1564م. كانت القائمة تعكس في أوجهها الأخرى، المعارضة الشديدة التي واجهها البابا، وشهدتها أروقة المحكمة المقدسة، حتى وقت النشر. ألغيت الأقسام القومية، وأعيد حظر قراءة التوراة بالعامية، الذي نصت عليه قائمة بولس الرابع.

2 – قراءات ممنوعة

تشير الأدوات الرسمية كالقوائم والقوانين، التي كانت

تنظم عمل الرقباء جزئياً، إلى مدى الاضطراب الذي شهده المشهد الثقافي والاجتماعي في النصف الثاني من القرن السادس عشر، بفعل اتّجاه قمعي، لم يسبق له مثيل في التاريخ. ولا تبدو فاعلية ذلك العمل الجاد، لأجل فرض رقابة صارمة، إلا من خلال الممارسات اليومية، والصلات التي نشأت بين القائمين على الرقابة، وباعة الكتب، أو في وعي الكُتّاب والقراء، بذلك المناخ.

يشف مجموع قواعد الرقابة عن الأهداف الرئيسية. كان النشاط الرقابي يسعى إلى استئصال الهرطقة، لكنه سرعان ما حاد عن الطريق. بعد عام 1559م، أثارت الكتب التي كانت تشكل لأعوام طويلة مرجعاً، في دراسة تعاليم المسيحية الشكوكَ، وآل مآلها إلى الحظر، كما لم ينج أي من حقول النشاط الفكري من التدخلات التنقيحية. دخل السحر والأدب والعلم، في خضم تلك الموجة التي غمرت وأربكت قطاعات واسعة من الثقافة، في عصر النزعة الإنسانوية، وعصر النهضة، ولا تكفي قوائم الكتب الممنوعة لإعطاء صورة كاملة، لما كان يُخطط لإلغائه بالفعل، ففي أحيان عدة، يصير التدخل أكثر مخاتلة، ويحدث عبر تصحيحات خفية، تُحرف – في هدوء– من مضامين عرفت بخطورتها،

ويستحيل التعرف عليها، إلا عبر مراجعات دقيقة بين الطبعات المختلفة.

كانت الثقافة الدينية بالقطع هي أول مَا سقط ضحية الرقابة. فلم يعد القضاء على الهرطقة كافياً، بل كان لا بد من تحديد وتصحيح كل ما قد يؤدي -بشكل أو بآخر- إلى تلك الاضطرابات، التي شكلت تباين الشعور الديني في النصف الأول للقرن. منذ عام 1559م بدأ الهجوم على المؤلفات، التي تميل إلى حركة الإصلاح، وأصبحت عملية الرقابة بالتالي أكثر دقة، وأكثر مكراً أيضاً. ومع عملية التنقيح، كان التدخل ينفذ إلى جوهر النصوص التي تصير -وإن نجت رسمياً- خاوية من مضمونها، في أصالته وحيويته.

كان حظر التوراة، الذي جئنا على ذكره مرات عدة، هو الأكثر إزعاجاً؛ بسبب الآثار التي تركها على ثقافة الكاثوليك، والإيطاليين منهم بشكل خاص، حتى أيامنا هذه. ففي إيطاليا -باستثناء صقلية، وسردينيا؛ لتبعيتهما لمحكمة التفتيش الإسبانية، التي كانت قد فرضت الحظر على التوراة منذ عام 1492م- كما في ألمانيا وبولونيا، وبالاختلاف عن فرنسا وإسبانيا، قامت ألفة قديمة، وعميقة مع الكتاب المقدس. وقبْل لوثر أيضاً، كان الإقبال على

قراءة التوراة متزايداً، وتعددت الطبعات العامية، وصولاً إلى طبعة أنطونيو بروتشولي الرائجة في عام 1532م، وهي الأولى الصادرة على يد أحد العلمانيين. كانت شواهد القراءة عديدة، وكان الرجال والنساء من كل الطبقات يلجأون إلى الكتاب المقدس دون وساطة. ولا يرتبط الأمر بتأثيرات بروتستانتية فحسب، ولكن بتلك القيم الإنجيلية الواسعة الانتشار في المدن الكبرى أيضاً، التي كانت تقوم على الحوار العميق مع النصوص المقدسة الأساسية، بعيداً عن تدخّل الأوساط الكنسية المختلفة. كان الإقبال الواسع قد حمل لوكا أنطونيو جونتي، أكبر ناشري العصر، على نشر الأناجيل منفصلةً عن التوراة، في طبعات ميسرة، صغيرة الحجم، إلى جانب طبعات الفوليو(6) التقليدية الأكثر ملاءمة للقراءة بصوت مرتفع، وسط الحشود. بدا التذمر حتمياً، في أوساط الرهبان الحانقين على النجاح الشديد، الذي حققته ترجمة بروتشولي: «يريد كل منكم –قال الدومينيكاني أمبروجيو كاتارينو بوليتي منزعجاً– على تباين أحوالكم –الأنثى كما الذكر والجاهل كما العالم–، إدراك أشد قضايا

(6) *In folio* : تعبير لاتيني يشير إلى شكل من أشكال إخراج المطبوعات، تثنى فيه الصفحات عند المنتصف؛ لتشكل أربعة أوجه. (المترجمة)

اللاهوت، والكتاب المقدس عمقاً».

وحتى الخمسينيات لم تواجه النسخ العامية من التوراة أية صعوبات، لقد بدأت المشاكل في الظهور، مع إقامة محكمة التفتيش في البندقية، منذ ذلك الحين صارت طباعة التوراة خارج إيطاليا، أكثر يسراً، في إشارة دالة على قدرة المحققين -حتى بدون صدور أوامر حظر رسمية- على العمل باستقلالية، وتفعيل مراسيم الحظر السابقة، الشهيرة، كتلك الإسبانية، التي سبقت الإشارة إليها، أو الفرنسية الصادرة عام 1526م.

انتهى الجدل حول شرعية قراءة التوراة أو عدمها، الذي أُثير عند صدور قوائم النصف الثاني من القرن السادس عشر، بحذفها من القراءات المُصرح بها. كان هذا مقصوراً بشكل أساسي على إيطاليا وإسبانيا. اضطر الموفدون البابويون، بعد إعلان قائمة كليمنت، إلى خروج على الأوامر الصارمة، دعت اليه الأوضاع المحلية الخاصة، كان هذا ما حدث في بوهيميا وبولونيا ودالماتسيا، وحيثما عاش الكاثوليك جنباً إلى جنب مع البروتستانت. أما الإيطاليون فتواصلوا لقرنين، وحتى إعادة إقرار القراءات العامية في عام 1758م، على يد البابا بيندكتوس الرابع عشر، مع كتاب عقيدتهم الأساسي،

وهو الأمر الذي ترك «آثاراً لا تحصى -بتعبير جيليولا فرانيتو- على التدين والثقافة والعقلية».

.وتحيلنا قضية قراءة التوارة، والعهد الجديد، بالعامية، إلى قضية أخرى كبرى، تلك الخاصة بالتشدد المتزايد في مواجهة الأدب العامي، والقراءة الشعبية بشكل عام.

مع صدور قائمة عام 1559م، دخل الأدب أيضاً حيز عمل الرقباء، فقبْل ذلك بوقت قليل، كانت إجراءات كتلك التي جرى اتخاذها تبدو مخالفة للواقع، حتى في أوساط محاكم التفتيش ذاتها. وكان بمقدور رجل مثل ميكيلي جيسليري، الذي صار بيوس الخامس في ما بعد، أن يكتب، في عام 1557م، أن حظر مؤلفات كتلك الخاصة بأريوستو وبوكاتشيو وفولنجو، سيكون أمراً مضحكاً، لأن «الكتب على تلك الشاكلة لا تُقرأ على أساس كونها أشياء يجب الاعتقاد فيها، بل كخرافات». بعد ذلك بعامين صدرت الإدانة، وقد خُففت إلى حد ما -في ما بعد- بإمكانية إجراء تصحيحات داخل النصوص.

وربما مارس بعض المنقّحين المتخصّصين عملهم في هذا النطاق، وإن ظلوا في أغلب الأحوال مجهولين، إضافة إلى ذلك، وجدت المؤلفات التي حققت شهرةً كبيرة،

وأثارت الشكوك -لدواعٍ مختلفة- من أبدى استعداداً لتنقيحها، وتعتبر واقعة «الديوان» لبتراركا -وهو العمل الذي لم يُدرج في القائمة أبداً- نموذجيةً في هذا السياق، لقد حمل الخوفُ من اعتبار غرام فرانشيسكو بلورا حسياً تماماً، الراهبَ جيرولامو ماليبيرو، على الاجتهاد في إعادة صياغة العمل، معلناً رغبته في إنقاذ روح الشاعر، وهو ما بدا مخالفاً للحقيقة. تجسدت تلك الرغبة على أرض الواقع في إصدار «بتراركا روحانياً» الذي خرج في ثماني طبعات، ما بين عامي 1536 و1587م. كان عزم الراهب شديداً. ظلّت 17٪ من المقطوعات، و26٪ من أبيات الأغاني على حالها، وحُرّف الجزء المتبقي بلا أدنى مراعاة. تحولت المرأة إلى السيدة العذراء، وأعيدت صياغة المقطوعات الشعرية، التي تشير إلى أحداث أفينيون وفق معايير غريبة، حتى أنه قد نُسب لبتراركا في القرن الرابع عشر، القول بأن ألمانيا قد أصبحت مثل بابل، جراء ما اقترفه لوثر.

في تلك الحالة، كان الكتاب يصدر بغلاف داخلي مُصحح، يكشف عن عملية التنقيح، جزئياً على الأقل، لكن في حالات أخرى كثيرة، بدا التدخل أقل وضوحاً، حيث كان العنوان يظل على حاله، واسم المؤلف أيضاً، ويظهر في

الأغلب توضيحاً، ينص على أن تلك الطبعة، قد «صحّحت بعناية»، في إشارة ضمنية إلى فحص فكري، متشدد، يتجاوز المراجعة النصية الدقيقة.

تعتبر إعادة صياغة (أو -كما أشيع- «تنسيق») «الديكاميرون» لبوكاتشيو، أكثر الوقائع شهرة في هذا الصدد، فقد نصت التوجيهات الرومانية، على أنه «من غير المسموح بأية طريقة كانت، التحدث بشكل سيء أو مخجل، عن الرهبان، والقساوسة، ورؤساء ورئيسات الأديرة، ورؤساء الأبراشيات، والكهنة، والأساقفة، أو عن موضوعات أخرى مقدسة، ويتحتم تغيير الأسماء والتدخل بأي طريقة أخرى تبدو أفضل». عمل على تطبيق ذلك فينشينزو بورجيني، وهو لغوي شهير، وصاحب معرفة واسعة بأدب القرن الرابع عشر، بالإضافة إلى كونه أحد الرهبان البينديكت شديدي الورع، لكن لم تُتح له دقته اللغوية، ومقاومته ضغوط رئيس القصر المقدس، التوصل إلى نسخة من القصص، ترضي شتى متطلبات الرقباء. لم تعاود طبعته لعام 1573م الصدور، وحلت محلها في عام 1582م أخرى، نُقحت بشكل أكبر، تحت إشراف ليوناردو سالفياتي، «قاتل بوكاتشيو الشهير»، -كما أُطلق عليه في ذلك العصر-.

وإذا كان بورجيني قد اكتفى بالحذف، مع التلميح في بعض الأحوال إلى حدوث تعديل على النص الأصلي، فإن سالفياتي لم يتوان عن تحريف المعاني والنص تماماً، والأمكنة، وزمن الأحداث، ليؤقلم القصص في أمكنة وأزمنة، بعيدة عن المسيحية. لم يكفه تحويل رئيسات الأديرة إلى زوجات كونتات، والراهبات إلى فتيات، وآباء الأديرة إلى معلمين، بل كان لا بد -كلما تطلب الأمر- من تحريف المعنى في جرأة، عن طريق حذف كل التلميحات الساخرة، والإيماءات ذات المغزى المعادي للهيئة الكنسية. أثيرت ردات فعل قليلة على «انتهاك» سالفياتي، الذي ظل لمدة طويلة ممثلاً لطبعة «الديكاميرون» الوحيدة، المسموح للإيطاليين بقراءتها رسمياً، حتى أنه شكل -بسبب عظمة الضرر- النموذج الأكثر دلالة، على ذلك النوع من التدخل.

وقد آل مآل كتّاب آخرين، من القرن الخامس عشر، إلى المصير ذاته. لم يُصرح لكِتاب بالداسّاري كاستيليوني- «الملكي»- بالصدور، إلا في نسخته المنقحة في عام 1584م، التي طاول التعديل فيها التلميحات والايماءات غير المحتشمة، أو المعادية لكنيسة روما، أو الهيئة الكنسية. تحتم عندئذ تحويل أسقف بوتنسا إلى عمدة، كما أعيدت صياغة تعبيرات على

شاكلة: «انظروا.. يا له من منقار جميل! إنه يشبه القديس بولس!» إلى «انظروا.. يا له من منقار جميل! إنه يشبه دانتي». وتم تنقيح «القصص» لماتيو بانديلّو، وحُذف منها الكثير. تعرض نصف «المتناقضات» لأورتنسيو لاندو للحذف، وحُرفت بمنهجية ذات مقصد سياسي واجتماعي وديني. ولم ينج من التدخل «مورجانتي» لبولتشي، و«تشيرشي» لجيلي، و«زوكو» لدوني، و«الأحاديث السارة» لفرانكو، التي كان يعاد إصدارها في نسختها المنقحة حتى هذا القرن، وفي بعض الأحيان، كان المؤلفون بأنفسهم يعلنون استعدادهم طواعية -بشكل أو بآخر- للقيام بعملية المراجعة، فتقدم جوفاني باتيستا جيلي إلى آباء المجمع المنعقد في ترنْتو؛ للقيام شخصياً بتصحيح كل ما يحتاج إلى التنقيح في مؤلفه «نزق صانع البراميل». وكان ما حدث لتوركواتو تاسو أكثر مأساوية، فبينما كانت تؤرقه الوساوس الدينية، والأسى، بعد أن أدين أمام محكمة التفتيش، أعاد كتابة «القدس المحررة»، مزيلاً كل ما قد لا يمت إلى الكاثوليكية الحقة بصلة.

وفي أحيان أخرى، كان الأمر ينتهي بالمصحح إلى الشعور بامتلاك العمل، كما لو أنه أصبح المؤلف ذاته، إن لم يكن أكثر. أكد المصحح الدومينيكاني جيرولامو جوفاني في

مقدمة «الأحاديث السارة» لنيكّولو فرانكو، التي أصبحت شديدة الإمتاع وفق تدخله الدقيق، أنه لا بد من النظر إلى الأعمال المحظورة باعتبارها ميتة. وكان بمقدوره هو -على النقيض- إعادتها إلى الحياة، حتى إن الرغبة في إصدارها باسمه، كانت تلح عليه، حيث صارت تنتمي إليه أكثر من كونها تابعة لمؤلّفها الأصلي.

كانت وطأة الوضع الجديد شديدةً على مصير صناعة النشر أيضاً. فضل جابريلي جوليتو، ناشر الأدب الإيطالي الكبير، بين عامي 1540 و1560م، الاتجاهَ إلى الإنتاج الديني. واتخذ ناشرون آخرون، في تلك الأعوام، تدابير مماثلة. وبعيداً عن أية اعتبارات أخرى، حدّت الإجراءات التي اتخذت في النصف الثاني من القرن السادس عشر -بشكل كبير- من نشاط باعة الكتب وناشريها. وطالما تطلب الاستثمار في صناعة النشر أوقاتاً طويلةً، لكن في جانب، كان العمل يدور مع الوعي بإمكانية استعادة رأس المال الموظف، عاجلاً أم آجلاً، وفي الجانب الآخر، كانت الحياة تمضي في عدم استقرار مستمر. وضعت الزيارات التفتيشية، والتراخيص المرفوضة، والمراقبة البوليسية، المنصبة على الأنشطة التجارية، تجارَ الكتب في مخاطر جسيمة، وقد حل بعضهم مشاكله بالاتجاه إلى نشر

الكتاب الديني والعقائدي، واطمأنوا إلى ذلك، وفضل الكثيرون منهم التوقف تماماً، ويعتبر القضاء على قوة صناعة النشر العظيمة في البندقية، والأقوى في أوروبا كلها، -في منتصف القرن- أحدَ تبعات ذلك المناخ.

3- الرقابة والقراءة الشعبية

قد يؤدي الاهتمام المنصب على التوراة، أو على الأعمال الأدبية الكبرى، في القرن السادس عشر، إلى حجب إحدى تبعات نشاط حركة «الإصلاح المضاد» الرقابي الخطيرة، التي يصعب إدراكها، حتى عن طريق إجراء مراجعة دقيقة لقوائم المحظورات. يشي كل من: التوراة والأدب بالرواج العظيم، الذي كانت الكتب الصادرة بالعامية تحظى به في كل الطبقات الاجتماعية، حتى في أكثرها تواضعاً. في أوائل الأربعينيات بلغ الإنتاج المطبوع لتلك النوعية أوجه، وقد لجأت حركة الإصلاح، في ذلك الوقت، إلى نشر الأدب الديني، باللغة الإيطالية؛ لزيادة تأثيرها في الشعب.

كان انتشار الطباعة قد حفز الرغبة في القراءة والكتابة، على جميع المستويات، وشجع على خلق فرص التعلم، فإلى جانب المدارس التقليدية للعلوم الإنسانية واللغويات، التي

تعتمد بشكل أساسي على دراسة اللاتينية، ترسخت بقوة مدارس غير رسمية «للقراءة»، والكتابة، والحساب، وكان التعليم فيها يتم باللغة العامية مباشرة. كما نما -خارج أسوار المدارس أيضاً- نشاط توزيع كتيبات للتطبيقات. هكذا شهد ذلك العصر، ولبضعة عقود مستقبلية، تنوع فرص التعليم الحر والذاتي.

حدّت أحداث منتصف القرن السادس عشر من هذه الظاهرة، وأعادت المدرسة إلى الوسائل والطرائق التقليدية، ويعتبر «أحد الأسباب الرئيسية»، هو موقف كنيسة روما التي «سلكت منذ البداية سبيل إدارة إنتاج الكتب، والإشراف عليه، وحظر قراءة التوراة بالعامية، وتدعيم فكرة بقاء مدرسة اللغة اللاتينية، حكراً على الطبقة المسيطرة، والاعتماد على الوعظ، وتلقين أصول المسيحية كمنهج تعليم وحيد للشعب» (لوكّي).

ليس يسيراً أبدا، فهم التطلعات الدافعة إلى القراءة، كما أنه لا يسهل إدراك التغيرات الخفية، التي أدت إليها التدابير القمعية، وتزودنا تقارير الشهادات التي أُدلي بها في جلسات المحكمة المقدسة ضد أولئك الذين اتهموا بحيازة وقراءة الكتب الممنوعة، بنتف من كلمات، وأفكار رجال، ونساء

من العامة، صدرت في ظروف صعبة واستثنائية تماماً. كان المتهم يجد نفسه محاصراً باتهامات لا يعي أساسها، ومراميها، أمام هيئة محكمة تبدو «مهيبة ومخيفة».

لقد صاغ كارلو جينسبورج المغامرات المأساوية للطحان مينوكّيو، من فرويلي، الذي حاكمه التفتيش بتهمة تأييد مقولات الهرطقة، بسبب قراءته ما يقارب عشرة كتب، كانوا قد وقعوا بين يديه بطريق المصادفة، وقد أتاحت شهادة مينوكّيو -سيء الحظ- فرصة تحديد المخاطر، التي كان القارئ العادي يتعرض لها، بينما كان يمزج بين معارف قديمة، قائمة على الشفاهية، وإيحاءات جديدة، مستمدة من الكلمات المكتوبة، تجعله قادراً على إعداد منهج فكري نقدي، في مواجهة المجتمع والدين.

وقد أتاحت لنا جلسات المحكمة المقدسة أيضاً، متابعة حالات قرّاء إرازموس الإيطاليين، وإقرار العلاقة المتحولة مع القراءة ذاتها، التي كانت تتحدد وفقاً لاتساع حيز التفتيش، حيث كان يوجد من يدافع بإصرار عن طريقته في القراءة، والإدراك حتى النهاية، وقد دفع مينوكّيو حياته ثمن عناده، بينما تصرف آخرون -على النقيض- ببعض الحذر المبالغ. على سبيل المثال اعترف أودو كوارتو -وهو رجل ورع من

بوليا، يقيم على اليابسة في البندقية، وقد عمل في السابق جنديا مرتزقا– أمام المفتشين في عام 1563م، أي بعد صدور قائمة بولس، بأنه لا يعتد بالرقابة البابوية أو بالقوائم، بسبب ما تعكسه من تعارض، وإنه لم يستطع إدراك كيفية حظر الكتب، التي صدرت بموافقة وامتياز البابا، ولم يكن مستعداً لقبول ذلك الارتباط شديد الوضوح –في نظر المفتشين– بين النصوص الممنوعة، وتحريم الهرطقة. «إذا ما قرأ المرء جيداً» –قال لمن استجوبه – «فلا يعني هذا أن يؤمن سريعاً بما يقرأ»، ولم تكن حالات مقاومة ضغوط المحاكم هي الغالبة، ففي كثير من الأحيان، كان المتهمون يضطرون للتواؤم مع مواقف حافلة للغاية بالمخاطر.

من جانب آخر صارت القراءات الشعبية عسيرة على الرقابة. كانت القراءة تتجه صوب ما يعطي أملاً في إمكانية إيجاد أجوبة لأسئلة ملحة، لذا كانت تكابد من وقوعها في قبضة قواعد إدارية وصارمة، فلا تعتبر القراءة –حتى في أيامنا هذه– عملية آلية ذات نتائج معروفة وحاسمة، ولم تكن كذلك– بالتأكيد– في القرن الخامس عشر، عندما بدأ عالم شفوي خالص، في الانفتاح على أسرار عالم جوتنبرج. وإذا كان هناك –دائماً– فارق بين مضمون نص ما، وكيفية

ومقدار ما يتم استيعابه منه، فإن هذا الفارق يتسع بشكل بيّن لدى القراء الأقل وعياً، والذين يحملهم النص المكتوب، إلى عقد صلات غير متوقعة بين الأفكار، تسعى من خلالها الخلفية الثقافية التقليدية للامتزاج أو الاصطدام، مع الدلالات الجديدة التي يقدمها النص المطبوع.

شهد النصف الأول من القرن الخامس عشر طفرة كبيرة في القراءة الشعبية، حفّزها ظهور الأنماط الجديدة، التي وضعتها الطباعة في متناول أيدي الجمهور– القادر على القراءة بشكل محدود. شحذت الكتيّبات ذات الصفحات القليلة، والثمن الزهيد، والمنشورات المرسومة ببدائية، الخيالَ، وأثارت الرغبة في الفهم. كان اتجاه رجال ونساء ينتمون إلى أصول اجتماعية مختلفة، لمطالعة التوراة مباشرة، ومؤلفات إرازموس، أحد تبعات حراك هذا العصر العظيم، التي حملت الكثيرين إلى تجارب غير مطبوعة تماماً، وقد سقطت بالقطع، في منتصف القرن، تحت رقابة محاكم التفتيش. وإذا كان من الممكن إبداء تسامح جزئي، في انتشار نصوص خطيرة باللغة اللاتينية، فقد كان من العسير قبول قراءة شعبية، قد تؤدي إلى نتائج غير متوقعة. لم يكن الأمر يتعلق بإعاقة أو منع مسيرة التحرر من الأمية، التي استمرت بعد ذلك ولو ببطء، لكن بتنظيم

حركتها في صرامة، عن طريق توفير أدوات مختلفة، ومراقبة المعلمين؛ سعياً لاحتضان فرص القراءة داخل حيز، يسهل التحقق منه. صارت كتب مبادئ الدين المسيحي نموذجاً: امتلأت بالأسئلة، والأجوبة الجاهزة واليقينية، والقادرة على إطفاء نزعات الخيال التلقائية والفضول الفكري.

يكشف ما حدث لقرّاء إرازموس، تغييرات السلوك التي تسبب فيها اتساع نطاق الحظر. لم تضع القوائم رسمياً أي عوائق أمام قراءة اللغة العامية، لكن السلوك القمعي، يشير في جزء لا بأس به، إلى تاريخ مغاير أثقلت تبعاته– لقرون طويلة– كاهل المدرسة، والثقافة الإيطالية– اللتين كان من المقرر لهما الانفصال عن اللغة– التي كان الجميع يتحدثها. بعد عام 1559م، صارت الكتب أكثر عناصر الاتهام بالإلحاد شيوعاً في المحاكمات. كان امتلاكها يثير الريبة، وإن لم تكن ممنوعة. «يقرأ كتباً» هكذا سجل أحد موثقي المحكمة المقدسة بخصوص أحد الحرفيين. في أغلب الأحيان، كانت قراءة نصوص باللغة العامية تدفع المفتشين، إلى التحقق بشكل أفضل من آراء المشكوك فيهم، وتلقي بظلالها على الأحكام، أقسم أحد الإسكافيين من سبيليمبرجو أمام المفتش، بأن لا يقرأ بعد ذلك أبداً، وحُكم على متهمين آخرين بعدم «قراءة كتب

عامية من أي نوع». لقد خلق النهج، الذي سلكه التفتيش، تحولات عميقة من جيل إلى آخر، في المواقف تجاه الرقابة الكنسية. اتخذ أولئك الذين ولدوا أوائل القرن، وتمكنوا من العيش في مناخ الحرية الفكرية السائد بشكل أو بآخر حتى الأربعينيات من القرن، -كما أشارت سيلفانا سيدل مينكي- «سلوكا مُعرضاً، ناظرين إلى الرقابة، باعتبارها إجراءً تأديبياً طارئاً، ومؤقتاً، أما أولئك الذين ولدوا، ونشأوا، في المناخ القمعي التالي لعام 1550م، فقد تشبعوا بأوامر القائمة، حتى أنهم كانوا يرون في خرقها خطيئة».

وفي هذا الإطار ومن جانب آخر، لم يكن للرقابة أن تكتفي بالإشراف على المطبوعات، لكنها كانت تطمح إلى التعمق بما يتجاوز ذلك. كان أحد مراسيم بيوس الرابع الصادر في عام 1564م، نتيجة لمرسوم ترنتو، يفرض على جميع المعلمين أداء قسم الإيمان أمام الأسقف، كان على كل منهم أن يقرّ بشخصيته ومكان ممارسة مهنته، والكتب التي يستخدمها. وبالرغم من أننا سنجد أنفسنا -في هذه الحالة أيضاً- أمام قرارات صدرت في حضور سلطة كهنوتية، كانت كفيلة بإثارة بعض المخاوف، إلا أنه يبدو جلياً، حرج أولئك المعلمين، الذين أقروا بأنهم يحملون تلاميذهم على التطبيق،

في كتب مغايرة لتلك الموصى بها، مثل: أجزاء التوراة، أو كتب حركة دوناتو الدينية، أو «أفضل الفضائل». كان هناك من يأتي من المنزل إلى المدرسة، حاملاً «قصص المعارك»، أو تلك الروايات، التي تدور في عالم الفروسية، التي لم تكن تجد من يتحمس لها، بل إن أحدهم كان يصطحب معه «أورلاندو الغاضب»، الذي أثار بين الرقباء جدلاً واسعاً. كان على المعلم أن يعي ذلك؛ لذا كان يحرص على إعلام السلطات، بأنه إذا كان قد قرأ مغامرات أورلاندو داخل قاعة الدرس، فإنه لم يفعل ذلك من تلقاء نفسه، بل «إرضاءً لرغبات الآباء فقط»، وحتى لا يكون هناك ما يثير الريبة، كان يؤكد: «أنا أدرسها إرضاءً للآباء».

امتد شعور الكنيسة بالقلق، من الانتشار غير المراقب للكتب، التي يقبل عليها العامة، إلى القرن السابع عشر أيضاً، عندما أسهم الخيال، ونمو نشاط الطباعة، في ترويج كل صنوف الكتابة، متجاوزين بها حدود المراكز الكبرى المأهولة، بالاعتماد على جهد الباعة الجائلين أيضاً. انتشرت منذ أوائل القرن السادس عشر –خارج إطار القوائم، في شكل منشورات، أو ملحقات لأدلة المفتشين واسعة الانتشار– مقاطع من بعض الأعمال، والقصص الممنوعة،

وهي قوائم لمقالات موجزة وخطب و«أدب عاطفي»، انتشرت بشكل واسع بين العامة، وطبعت وأعيدت طباعتها، لكن كانت النية تتجه لحظرها في ذلك الوقت.

4- العلم

سقط الإنتاج العلمي رهن الرقابة، في مرحلة تالية من حركة القمع الضارية ضد الهرطقة، وبعد القضاء على الإلحاد، دخلت حيز الرقابة نصوص ذات مضامين فلسفية معقدة، لكنها ليست ذات أهمية عقائدية مباشرة. كان عمل المراجعين -في تلك الحالات- يتسم بحرص خاص، حيث لم يكن يلتزم بمناقشة بعض المضامين فحسب، بل بمحاولة التنبوء بالتطورات المحتملة لمسائل محددة.

كانت وطأة الحظر وهواجس الرقابة، في أوج القرن السادس عشر، قد أثرت -عموماً- بالسلب على انتشار الكتب المستخدمة في المحافل الأكاديمية. وكان الخوف من تسلل الفكر الإلحادي، الوافد من شمال أوروبا، يضر بتدفق المؤلفات، والتبادل العلمي، بين العالم اللاتيني/الكاثوليكي، وذلك الألماني/البروتستانتي. وتحضرنا شهادات لأساتذة جامعيين إيطاليين، أزعجتهم استحالة استقبال ما ينشره

الزملاء خلف جبال الآلب. لقد توقف أنطونيو روتوندو في عام 1973 طويلاً، أمام ردة فعل جيرولامو ميركوريالي، أستاذ الطب في بادوفا، الذي لم يستطع في عام 1572م، أن يتلقى «مسرح الحياة البشرية» لثيودور زوينجر، بمجرد صدوره في بازيليا. نجح ميركوريالي -في ما بعد- في حل المشكلة التي واجهته، لكن في أحيان أخرى كثيرة، توقف التبادل العلمي تماماً. في المجال الطبي، كان الضرر بالغاً، حيث كانت تفد من ألمانيا الأعمال الأكثر حداثة، التي حُظرت في أغلب الأحوال؛ بسبب ارتياب الرقباء، الذين لم يكن بمقدورهم تقييم محتواها، لكنهم اعتبروها مثيرة للشكوك؛ بسبب الأماكن التي صدرت فيها.

كان لا بد من انتظار نهاية القرن السادس عشر، والعقود الأولى من القرن التالي؛ لمواجهة هجوم حاسم على التفكير الفلسفي والعلمي. صدرت الإدانة الرسمية لنظريات كوبرنيكوس، بعد نشر «ثورة الأجرام السماوية» لينكولاس كوبرنيكوس بفترة طويلة. كان كتاب الفلكي البولندي، قد صدر في عام 1543م، وتم تداوله لعقود طويلة بحرية. وفي عام 1615م، في نابولي، أثار صدور «خطاب حول أفكار الفيثاغورثيين وكوبرنيكوس» للكرملي باولو أنطونيو

فوسكاريني، في تأييد نظرية مركزية الشمس، انتباهَ «مجمع القائمة»، الذي استخدمه في 5 مارس، 1616م كحجة لفرض الحظر على كل مؤلف سابق وحاضر ومستقبلي، يتناول «حركية الأرض وثبات الشمس». تتكئ دوافع الحظر على العلاقة بين العرف والنص المقدس والعلم، القارة منذ زمن، وبالفعل تم التصديق -خلال دورة الانعقاد الرابعة لمجمع ترنْتو في 8 أبريل 1546م- على مرسومين يمهدان لفرض رقابة تامة على التفكير العلمي، من قبل كنيسة روما. كانت النية تتجه في هذه الحالة إلى إنقاذ تقاليد العهدين القديم والجديد، «كمصدر -بتعبير ساربي- لكل حقيقة، وناموس لشتى الأعراف»؛ نتيجة لذلك ظل تفسير الظواهر الطبيعية الممكن الوحيد، هو التفسير الرسمي، الذي تدعمه الكنيسة الكاثوليكية، ولم تُترك أية مساحة للتأويل الشخصي. كان السبيل أمام الدفاع المستميت عن المفهوم الأرسطي- المدرسي للعالم مفتوحاً.

لم تثر نظرية مركزية الشمس لكوبرنيكوس -طويلاً-، الكثير من الفضول، لكن منذ ثمانينيات القرن السادس عشر، سقطت كل فكرة تبشر بما يعارض تقاليد أرسطو، تحت رقابة مجامع كنيسة روما. وفي هذا السياق، اتجهت النظرات

المرتابة صوب الأفلاطونية المحدثة، وفلسفة الطبيعة. اتهم فرانشيسكو باتريتسي وأدين في عام 1593م، بينما أكد بيرناردينو تيليسيو قبل ذلك بعدة أعوام ضرورة مواءمة مؤلفه «حول طبيعة الأشياء» وفق المنهج الأرسطي. ولم يكن ذلك ببعيد عن 17 فبراير 1600م، عندما انتهت حياة جوردانو برونو بمأساوية في محرقة كامبو دي فيوري في روما.

في عام 1610م أذاع صدور «رسول من النجوم» -وهو محصلة الملاحظات الفلكية المهمة، التي قام بها جاليليو، بواسطة تلسكوب من اختراعه- وأثار -بالتبعية- اعتراضات علماء اللاهوت، وقد أزعجتهم إمكانية أن تترك تلك القراءة التجريبية والمبتكرة للطبيعة، والمعارضة تماماً لتفسير النص المقدس الكاثوليكي، آثاراً غير متوقعة على المفهوم الأرسطي الجامد للعالم. كان مرسوم عام 1616م -غير المحدد في جوهره، حيث لم يأت على ذكر اسم جاليليو- يعتبر دعوةً دقيقةً وواضحةً لضرورة عدم الابتعاد عن التفسيرات الوحيدة، التي يتيحها الكتاب المقدس، موزعاً الاتهام بالهرطقة في كل الاتجاهات.

في الأعوام التالية، ظل اهتمام «مجمع القائمة» بتلك الأوجه الخاصة بالبحث العلمي، التي قد تتعارض مع

المفاهيم الأرسطية والنصوص المقدسة قائماً. حدث ذلك مع قوانين التركيب الذري للأجسام، ونظرية الدورة الدموية، والمغناطيسية الحيوانية، ونظريات ديكارت، وأخيراً اعتبرت محاكمة جاليليو في عام 1633م إنذاراً خطيراً، تردد صداه في أرجاء أوروبا. صارت الرقابة الذاتية- بالنسبة إلى الكثير من الكتاب- ضرورة لا غنى عنها، حتى خارج حدود إيطاليا. وفي عام 1633م ذاته، في فرنسا، تنازل ديكارت -بعد إدانة جاليليو- عن نشر «انسجام العالم» الذي لم يصدر إلاّ بعد وفاته. وقد حاول في ما بعد -دائماً- مواءمة مؤلفاته، مع متطلبات رجال الدين، وتجنب الدخول في مناقشات جدلية. كان مرسين قد أصدر في تلك الأعوام طبعتين من كتابه: «قضايا لاهوتية»، تضم إحداهما إيضاحات حول فكر جاليليو، بينما تدور الأخرى -الأكثر سلميةً- حول السلطات.

اضطر الناشرون إلى تبني مزيدٍ من الحرص في ظروف مأساوية كتلك، وربما تحمل قصة تومّاسو باليوني، الذي تولى نشر «رسول من النجوم» لجاليليو، بعض الدلالة، فقد كان في ذلك الوقت شريكاً لروبرتو ميتّي في العمل، وهو الناشر وثيق الصلة بتلاميذ ساربي، وعالم النشر الألماني البروتستانتي.

لكن الابن باولو فضل في ما بعد، الاتجاه كلياً إلى إنتاج الأعمال الدينية واللاهوتية، وانتهى به المطاف باتخاذ قائمة مطبوعات بلانتين[7] من أنفيرسا مرجعاً له. حدث ذلك في الأعوام التي تأثرت فيها أوروبا –طبقاً لإليزابيث أينشتاين– من تغير مراكز النشر، وصار الناشرون الهولنديون منذ ذلك الوقت، هم من يقومون بنشر أعمال ديكارت وجاسّندي وكومينيو وجاليليو وهوبز.

سيكون من المبالغة الاعتقاد بأن توقف التأمل في الموضوعات العلمية في إيطاليا، قد جاء نتيجة نشاط محكمة التفتيش والمناورات الرقابية، فقد كان تلاميذ جاليليو يتولون منابر عدة في الجامعات الإيطالية، كما نُشرت نتائج أبحاث مدرسته في إيطاليا كلها، دون مواجهة صعوبات تذكر، وخارج إطار الفلك المادي تواصل جهد الباحثين المكثف، حتى داخل المعاهد اليسوعية ذاتها، كما كانت مؤلفات الكتّاب المدرجين بالقائمة –بما في ذلك جاليليو– حاضرة بوفرة، وإن حدث ذلك تحت ستار الامتياز المكتسب، من اعتياد الحصول على تصاريح بقراءة كتب محظورة. وإذا كان

(7) كريستوف بلانتين، طباع هولندي شهير ذو أصول فرنسية، اشتهر بنشر الإنجيل في لغات عدة. (المترجمة)

العلم الإيطالي قد أخذ في التراجع في بعض المجالات، ولم يتمكن بالتالي، من الحفاظ على موقع مماثل، مع نظيره في بقية دول أوروبا، فإن ذلك لا يعود إلى حركة الإصلاح المضاد فحسب، ولكن إلى الظرف الاجتماعي والسياسي، المعقد لشبه الجزيرة، وبعض الدواعي التي أعاقت تقدم وتطور كل علم على حدة.

حدود الرقابة

1- ما بعد قائمة كليمنت

تمثل قائمة كليمنت لعام 1596م، ذروة نشاط كنيسة روما القمعي، ونقطة تحول في النظرة إلى الإنتاج الفكري، وقد أحدث صدورها ردة فعل في إيطاليا: عبّر دوق سافويا عن بعض التحفظات، -التي سرعان ما تراجع عنها-، حول إدانة أعمال لا تتناول موضوعات دينية، وأبدت جمهورية البندقية -بالأخص-اعتراضات ومقاومة، تعتبر تمهيداً للصدامات الكبرى، التي وقعت مع البلاط الروماني بعد ذلك بعدة أعوام. وكما حدث في مواقف أخرى مماثلة، جاء تحرك الجمهورية من منطلق وعي تشريعي وقلق على تدهور حال تجارة الكتب. ولم تلاقِ القائمة قبولاً على أراضي البندقية، إلا بعد مفاوضات مكثفة، وتوقيع «معاهدة» لتنظيم العلاقات بين الدولة والكنيسة، حول مسائل الطباعة، وقد أتاحت التسوية تعديل القواعد التي أُقرت في «الأمر» التمهيدي. أقرت البندقية بأنها لن تقبل مراسيم الحظر الرومانية المستقبلية بشكل آلي، وأنها ستتدخل -منذ ذلك الوقت فصاعداً- في التفاصيل الخاصة بكل أمر،

ولتجنب حدوث أي لبس، حددت الجمهورية إعفاء بائعي الكتب من الالتزام -الذي نصت عليه القائمة- بأداء قسم بين يدي الأسقف أو المفتش، إلا أنها أكدت على استعدادهم للاعتراف بأوامر الحظر المفروضة على الكتب المناوئة للدين، أو الصادرة دون ترخيص فقط. وبخلاف ذلك، وفي ما يتعلق بالرقابة الاحتياطية، ظلت مجموعة القواعد القائمة بالفعل سارية المفعول، وبقيت الدولة هي المسؤولة الأولى عن منح تصاريح الطباعة، وكان للمراجع الكنسي حق إبداء رأي يتساوى في القدر -رسمياً- مع ذلك الذي يبديه المراجع المدني، لكنه كان يعتبر ثانوياً عند إصدار الترخيص النهائي. لم تكن الإجراءات الكهنوتية الخاصة بـ«تصريح الطباعة» إذن، وبشكل رسمي على الأقل، ساريةً على أراضي الجمهورية.

بعد عام 1596م، كان حرص روما دؤوباً، على فرض تطبيق القائمة حرفياً، وقد دعم من ذلك توطّد أركان «مجمع القائمة»، الذي تحرر بفضل مساندة كليمنت الثامن، من تبعيته للمحكمة المقدسة. على خلاف ما كان يحدث في الماضي، أصبح بمقدور السلطات الدينية الاعتماد على شبكة إقليمية، تزداد فاعليتها يوماً بعد آخر. كانت محكمة التفتيش قد دعمت من وجودها في شبه الجزيرة، وتمكن الأساقفة

المقيمون بنسبة أكبر في الأبرشيات الملحقة، من إعطاء دفعة أكبر إلى عملية المراقبة، وقد أدى نشاطهم في تلك الأعوام بشكل خاص، إلى القيام بعملية مسح دقيقة في عدة مناطق إيطالية؛ للتحقق من وجود مؤلفات ممنوعة في مكتبات رجال الدين والمدنيين، عن طريق عمليات التفتيش، والإبلاغ عن توزيع الكتب المحظورة.

وفي إطار خطة شديدة الإحكام للتأكد من تطبيق القائمة، والحفاظ على وجود الخصائص المركزية، تم إعداد مشروع لجلب كل قوائم الكتب المحظورة، التي جمعها المحققون إلى روما، مما أتاح للمجمع الحفاظ على درجة عالية من الالتزام، وفرض احترام كل المراسيم الصادرة.

واجه ذلك العمل الطموح لفرض الرقابة بعض الصعوبات داخل مكتبات الطوائف الدينية– التي كانت تحوز ميراثاً ضخماً من الكتب يصعب التحقق منه، خاصةً في ما يمكن أن يندرج منها تحت القواعد العامة. أصدر المجمع –في إشارة إلى رغبة عارمة في القمع لا تقبل التهاون– أمراً في عام 1599م بإرسال قوائم الكتب الكاملة، التي تملكها مكتبات الطوائف، خلال أربعة أشهر، بما فيها تلك الكتب الشخصية المحفوظة في صوامع الرهبان، وخلال وقت وجيز، توفرت

روما على وثائق، أتاحت لها تقريباً تشكيل مشهد شامل كامل لقراءات رجال الدين والدومينيكان واليسوعيين المعزولين، وقد أدى ذلك إلى التواؤم جوهرياً مع معايير القائمة، مع بعض الاستثناءات، التي صُححت بعد ذلك على الفور. في بعض المراكز مثل: مودنا وجنوة وأليساندريا وفاينزا، تم اكتشاف بعض المراكز ذات السمت الإلحادي، التي استدعت تدخل المحكمة المقدسة. نجت بعض أعمال إرازموس المنتشرة على نطاق واسع، وهي آخر ما تبقى من حضور قوي متماسك، ومتشعب كما رأينا.

كان النشاط القمعي قد بلغ -إجمالاً- مبتغاه. بخلاف ذلك، كانت القواعد العامة، التي تتيح للمفتشين إمكانية التدخل، في كتب تعتبر بشكل عام بذيئة وإباحية، أو في أخرى حازت القبول، لكنها حوت بعض الإيماءات إلى الخرافة أو السحر، قد وسعت -بجلاء- من هامش الرقابة الكنسية التقديرية. سقطت بهذه الطريقة، تحت رقابة التفتيش المحلي أعمال أدبية، لم تنص عليها القائمة صراحة، مثل: «أورلاندو العاشق» لبوياردو، وإعادة صياغة بيرني، و«فياميتّا»، و«مشقة الحب»، و«غراب»، و«أميتو»، وصولاً إلى «الديكاميرون» المنقح لبوكاتشيو، و«الأشعار»

و«حوارات أسولو» لبيمبو، و«جويرين المسكين» لأندريا دا باربرينو، و«الأشعار» لفيتوريا كولونا، و«الهجائيات»، و«الأغاني الخمس»، و«النكرومانس»، و«الخزانة» لأريوستو، وجزء كبير من أعمال فرانشيسكو سانسوفينو، وأنطون فرانشيسكو دوني.

وتُظهر قراءة متأنية للقوائم التي أُرسلت إلى روما بعض التحفظات حول إمكانية استمرار القائمة، كأداة فعالة للرقابة الثقافية، فقد كانت القوائم الشاملة لبعض مكتبات الطوائف الدينية، تعطي إيحاءات لا تتفق تماماً مع روح المجامع الرومانية. كان بعض رؤساء الطوائف -كما كان يقال- قد أوضحوا صعوبة تقدير المحظورات وفقاً للقواعد العامة. وأثيرت عندئذ تفسيرات متضاربة تماماً، أتاحت في بعض الأمكنة، استمرار ميول واتجاهات مريبة. كان الأمر يتعلق في أغلب الأحيان باتجاهات عفا عليها الزمن، فلم تشر المراجع المتبقية، والمتعلقة بها، إلى ثقافة حية تتواءم -بطريقة ما- مع العصر، بل كانت تشغل -بالتأكيد- رفوفاً، لا تشهد إقبالا كبيراً، ومكاناً نائياً، داخل المكتبة، لكنها في أحيان أخرى، كانت تبدي اهتمامات، أكثر حداثة بكثير، تتجاوز حدود العقيدة، ففي عام 1593م، مع محاكمة فرانشيسكو باتريتسي،

وإدانه مؤلفه «الفلسفة الكلية الجديدة»، ارتفعت نبرة الهجوم على الأفلاطونية المحدثة، التي كانت تنفي– بالإضافة إلى الهرطقة والكابالا– أسس الفلسفة الأرسطية، لكن كانت موضوعات الأفلاطونية المحدثة والهرطقة والكابالا حاضرة بقوة في العديد من مكتبات الأديرة، التي تكد في القرن السابع عشر للتواؤم مع التوجيهات الرومانية. في البندقية، على سبيل المثال، «كان أعضاء «مجمع القائمة» ليجدون بصعوبة، ما يتواءم معهم، وسيضطرون في الأغلب إلى التسليم بوجود اتجاه بطيء وشاق، للتكيّف مع القواعد، والحضور الملح للتقاليد الثقافية والروحية» (باراتسي). كانت الأديرة وصوامع الرهبان التي تنضح بثقافة مماثلة ذات فحوى إنساني مختلفة، لكنها بدت قادرة على تجديد دمائها، عن طريق الأفكار التي تصب فيها، جرّاء قراءة رايموندو لولّو وبييترو رامو. إلى جانب ذلك ظل حياً اتجاه صوفي، كان من المقرر له أن ينال حظاً وافراً، وأن يصل إلى ذروته في ما بعد، في الفكر السكوني[8].

كان المشهد في مكتبات بعض الأديرة قليلاً ما يتقاطع بشكل جوهري مع ما ينشده مجمع القائمة. ويكشف

(8) مذهب يقوم على الزهد، ويرى الطريق إلى الله في السكون السلبي والطمأنينة والثقة بالنفس. (المترجمة)

ذلك الكم الهائل من المعلومات الوافدة إلى روما عن كل الصعوبات، التي وقفت حائلاً لزمن طويل، أمام إقامة تنظيم واحد ومترابط ومتشعب أيضاً، يسعى إلى مواجهة نفوذ الطباعة، القادرة على الانتشار والامتداد في شتى الأرجاء. وعلى النقيض، قد يكون على صواب مَن يعتقد أن إيقاف الطباعة بشكل نهائي، قادر وحده على إعادة المكتبات، إلى الوضع الذي كانت تريده روما. فبعيداً عن المحظورات، التي نصت عليها القوائم بوضوح، كان الكثير من العناوين المصرح بها، يشف عن أفكار ومشاعر لا تتواءم مع العقيدة تماماً. وربما حملت بعض الاعتبارات المماثلة، اليسوعي أنطونيو بوسّيفينو، على تأليف «المكتبة المختارة»، فقد لا يكون لإصدار قوائم الكتب الواجب إلغاؤها، الدلالة التي يحملها إعداد برنامج للقراءات الآمنة، يسير وفق تدرج دقيق، ويُكوّن من الأساس مكتبة مختارة قائمة بذاتها، وقادرة على مقاومة أي إغواء يخالف العقيدة.

وقد أدت صعوبات من هذا النوع إلى إعادة تشكيل مواقف المحكمة المقدسة، في صمت، وتركيز عملها على تلك المناطق، التي كان فرض الرقابة فيها أمراً ممكناً بالفعل. ويعبر خطاب شهير، في عام 1614م، للكردينال روبرتو

بيلارمينو –مستشار المكتب المقدس وعضو مجمع القائمة– عن الموقف في ذلك الوقت. كان بالآرمينو قد تلقى آنذاك قائمة الكتب المطروحة للبيع في معرض فرانكفورت، ويسعى إلى وقف مدّ الأعمال «الضارة والخبيثة»، وأوضح نية المجمع في «اتقاء إصابة أراضينا الإيطالية –على الأقل– بعدوى الأمراض التي تحويها كتب كتلك»، وقد اقترح آنذاك سلسلة من الاحتياطات لتجنب حدوث ذلك.

بالنسبة إلى روما صارت إيطاليا آخر حصن، تدافع عنه، وكان الجهد المبذول في هذا المجال واضحاً، ويعتبر النشاط الصامت للمفتشين ومبعوثي البابا القادرين على التدخل شخصياً، لدى الناشرين وبائعي الكتب، أكثر نفعاً –على مستوى النتائج– من الأوامر الرسمية. وبخلاف ذلك، كان بمقدور كهنة الاعتراف والوعاظ القيام بما تبقى، مقرين في نفوس القراء، ضرورة الالتزام الصارم بالقواعد، التي لم تكن التشريعات المدنية تقبل بها. وتشهد المراسلات المكثفة بين روما ومحاكم التفتيش المحلية، على محاولة إقامة شبكة، لا يمكن للكتاب الممنوع اختراقها. كانت الخطابات تتكدس فوق مكاتب المفتشين الذين كانوا يعرفون بسرعة كبيرة ما ينعقد العزم على نشره، وما هو في سبيله للانتقال، من جهة

إلى أخرى في أوروبا، وسرعان ما تجاوزت القوائم الرسمية التي كان يصعب التعامل معها، أدوات أكثر عمليةً ويسراً، في إضافة المستجدات لها. وبدءاً من عشرينيات القرن السابع عشر، استعان المفتشون بالقوائم المجمّعة، التي ضمت كافة المحظورات التي نص عليها سكرتير «مجمع القائمة»، فرانشيسكو مادليني كابيفرو، التي كانت الكتب ترتب فيها أبجدياً، مع إضافة إحالات كثيرة، تشير بالقطع إلى القوانين الرومانية وحدها.

وإذا ما حاول البعض الفرار من أسر ذلك العمل الرقابي الدؤوب، لم يكن الأمر يخلو من محاولات لإقامة حواجز صحية واقية. ضُرب شيء من هذا القبيل، في أوائل القرن السابع عشر، حول روبرتو ميتي، وهو ناشر صغير من البندقية، اشتهر بصلته مع أوساط ساربي وجاليليو، وقد كرس نشاطه لستين عاماً، ما بين 1580 و1640م، للكتب المعادية للهيئة الكنسية، ودخل -بسبب ذلك- وخرج مرات عدة، من أروقة المحكمة المقدسة. في عام 1606م، طاردت البندقية، التي أصابها الحظر البابوي في الصميم، اليسوعيين، واتخذت موقفاً أكثر تشدداً، في مواجهة روما، مما صعب -لبضعة أعوام- من مهمة فرض الرقابة بشكل تام. كان ميتي، في

ذلك الحين، قد أخذ على عاتقه مسؤولية نشر المؤلفات المدافعة عن آراء البندقية، وكان يرتبط في الوقت ذاته بصلات وثيقة مع العالم الألماني، وذلك الإصلاحي. وقد كان دائم الحضور في معرض فرانكفورت، ويتمتع بعلاقة وطيدة مع الكونت فيليب لودفيج دي هاناو، وهو أحد أتباع كالفينو، وحامي فن الطباعة، الذي ربما يكون قد سهل له نشر تلك الأعمال، التي أثارت المشكلات في إيطاليا. كان الناشر يقوم بتوزيع لائحة عناوين طُبعت في أقاليم ما وراء الآلب، والإعلان عن توفر أعمال ريبلاي بالفرنسية، وكتباً تدور حول الأفلاطونية المحدثة، التي كان قادراً على نشرها في إيطاليا، بما في ذلك روما، موظفاً في ذلك كل الحيل الممكنة، ومستبدلاً- على سبيل المثال- الأغلفة غير المثيرة للشبهات بالأغلفة الداخلية الأصلية المثيرة لها. سعت المحكمة المقدسة، التي وقفت عاجزةً أمام نشاط ميتي في البندقية، إلى القضاء على مصالحه، في بقية أنحاء إيطاليا، كما تم حرمانه في عام 1606م ذاته. وقد أذيع المرسوم في شتى الأنحاء؛ كي يدرك الجميع خطورة وضع الرجل. وُضع بعد ذلك جواسيس، على طول خطوط الرحلات إلى تيرول؛ لاعتراض طريق الإرساليات المارة، وفي ترنْتو صودرت كمية كبيرة من الكتب المتجهة إليه: «كي لا

يرد إلى هذه المدينة [البندقية] أي كتاب -كتب ساربي معلقاً على الواقعة- يوضع جواسيس في شتى المواقع التي يمكن أن تفد منها».

وكثيراً ما اضطرت رقابة المحكمة المقدسة الدؤوب والنافذة، البندقية في عهد ساربي، إلى الانغلاق على ذاتها في موقف دفاعي. وكان ينتهي المآل بالجمهورية -التي تسعى في المقام الأول إلى إنقاذ حقوقها القانونية- إلى غضّ الطرف، عن التدخل الروماني في مجالات أخرى مهمة. في ذلك السياق، كان الرد على الطلب الروماني في عام 1616م، بنشر إدانة نظريات كوبرنيكوس ذا مغزى، تدخل ساربي أيضاً في ذلك الحين، ولم يكن بمقدوره -ولو على غير رغبة منه- سوى إعطاء رأي، يحبذ الموافقة على مرسوم «مجمع القائمة» في البندقية؛ حتى لا يضر بهيبة الدولة، وإن لم يتخل عن سخريته، إزاء حظر نشر نظرية أعاد غريغوريوس الثالث عشر تشكيل التقويم على أساسها. كانت تدخلات ساربي تتماشى مع هذا المبدأ، فقد كان على وعي بالمهمة السياسية، التي تقوم بها الرقابة بجلاء شديد، وأوضح أنه لا توجد أي سلطة، يمكنها آنذاك إظهار اللامبالاة في مواجهة قراءات العامة: «قد تبدو مضامين الكتب» -أكد في عام 1613م-

«على شيء قليل من الأهمية لأنها كلمات، لكن من رحم تلك الكلمات، تولد الآراء في العالم، التي تقيم الانحيازات، وتثير الفتن، وأخيراً الحروب. هي كلمات، أجل، لكنها تقود وراءها الجيوش الجرارة». ظلت جهوده كلها إذن سياسة موجهة؛ لصيانة الأفق العلماني، وتجنب اتساع نطاق انتشار مراسيم الكنيسة. وفي دراسته «حول مهمة محكمة التفتيش» توقف طويلاً أمام القضية، متأملاً حقوق الكنيسة، وحقوق الدولة، وكان قد عرّف بوضوح حدود التشريعات الخاصة: «لقد نصب الله الأمير، من جانب آخر، وهو يحكم بسلطة إلهية، وعلى الرعية طاعته بإيمان راسخ».

كان الجدال حول تلك الموضوعات يعود دائماً إلى تلك النقطة الثابتة، مع اتجاه كل من المتنازعين، إلى توسيع نطاق صلاحياته، بطريقة مبررة -بشكل أو بآخر-، تبعاً للموقف السياسي، وظروف الخصم.

وإذا كانت طباعة بعض الموضوعات، ذات الطابع العلمي، التي تتعارض مع قوانين أرسطو، قد بدت أخطر بعد عام 1616م، فإن الحرية قد تجلت بوضوح في مجالات أخرى، حتى وإن تعلق الأمر بموضوعات عويصة. لقد شهدت الأعوام بين العشرينيات ونهاية الأربعينيات حركة التحرر الكبرى

في البندقية، التي قامت تحت حماية المؤسسات الجمهورية، وصدرت بانتظام– وبتصريح من السلطات الدينية في بعض الأحيان –أعمال، كان «مجْمع القائمة» سيشملها بالحظر على الفور، وتحاول محكمة التفتيش قمعها.

وربما يضيء ما حدث بين البندقية وروما، في تلك الأعوام الكثير من أوجه الصلات، التي قامت بشكل أكثر شمولية بين الكنيسة والأمراء الكاثوليك. فبعيداً عن الأوامر الرسمية، كان غالباً ما ينتهي مآل التصرفات، والعادات في طور التشكيل، إلى الجنوح عن إطار الالتزام الرسمي بالمراسيم، وإن تحكمت فيها حالة العلاقات مع المقر البابوي، وطوال النصف الأول من القرن السابع عشر، ظل الصراع بين روما والبندقية، حول هذه القضايا قائماً. يتيح لنا تتبّع مسيرة تلك الخلافات تعريف جوهر، ما يسمى بـ«حرية البندقية» بكل دقة، وتحولها الدائم. ظل التوتر متأججاً حتى بعد وفاة الشخصيات العظيمة، التي ألهبت العشرين عاماً الأولى من القرن، مثل: باولو ساربي، والدوج ليوناردو دونا. لكنّ المناخ الثقافي تغير بشكل ملحوظ، وتحول الأمر من الجدل حول قضايا سياسية ودينية تشف عن موضوعات فلسفية خطيرة، إلى الاتجاه المتحرر لمؤلفات، تتسم بتدنٍ

بالغٍ، في أغلب الأحوال. غير أنّ نفوس الغالبية العظمى من نبلاء البندقية، كانت تنطوي على الرغبة في إنقاذ هامش الاستقلال المتاح، في مواجهة الهيئة الكنسية الرومانية. كانت الحماية التي حازها الأدب المتحرر تحمل -عندئذ- بعضاً من ذلك المغزى، وكان يمكن غض الطرف عن كون الأدب غير أخلاقي، أو عن احتفائه بالخلاعة، ولكن كان لا مفر -على أية حال- من حماية روحه المعادية لروما، وإسبانيا، ويعطي هذا تفسيراً، لكيفية قيام صلات وثيقة مع الناشرين البروتستانت في أوقات معينة، أو تشجيع إصدارت، كان من المقرر لها أن تُدرج بالقائمة طالما وجدت بين الالتزام التام بالتوجيهات والخروج الكامل عليها، مناطق وسطى، أو هوامش تقديرية، لا تنص عليها القوانين، لكن غالباً ما يلجأ البعض إليها، وقد استفاد من ذلك بشكل منتظم كل من الناشرين، ومن يدعمونهم، والسلطات الدينية في هجومها على تداول الأعمال غير المقبولة.

وفي تلك الأعوام رافق التوجس التقليدي، تجاه الهيئة الكنسية الرومانية، شعور بالعداء نحو عائلة باربريني، والبابا أوربانوس الثامن. أتاح التوتر المتصاعد السبيل أمام النشر المنتظم لأعمال، لم يكن بالإمكان الإتيان على ذكرها في

أوقات أخرى، حيث كانت مضامينها تعارض الدين تماماً. ولم يخل الأمر من ابتكار الحيل، للتخلص من المشكلات، في حال ظهورها. كان التصريح بذكر مكان نشر غير حقيقي، على الأغلفة -كما سنشير إلى ذلك في ما بعد- أحد الحيل التقليدية. وبخلاف ذلك، كانت مخالفة القانون، تتم تحت مظلة حماية كبرى، وتعتبر واقعة الكاتب فيرّانتي بلافيتشينو، ومؤلفاته الأخيرة، نموذجيةً في أوجه عديدة، فقد تم بسط الحماية على مؤلفاته المسيئة بشدة للبابا والكنيسة والدين، في وجه أي محاولة بابوية لوقف تداولها. وظلت نهاية المؤلف ذي السادسة والعشرين عاماً المأساوية -الذي تم اجتذابه بخدعة إلى أفينيون، حيث حوكم، وقطع رأسه-، لعدة عقود من القرن السابع عشر، أحد أدلة الاتهام الأكثر بروزاً، ضد عنف النظم الرومانية، حتى إنها صارت نموذجاً، في أوروبا لكل اتجاه متحرر.

تشير أحداث مماثلة إلى أقصى إجراءات ردع كنيسة روما، فقد عين أوربانوس الثامن، لما يزيد على العشرة أعوام، في البندقية، فرانشيسكو فيتيلّي، مبعوثاً بابوياً- ليقود بعزم، يماثل ذلك الذي اتسم به المبعوثون في القرن السادس عشر، معركةً ضاريةً، وغير مجدية، ضد الأدب الذي لا يمالئ حركة

«الإصلاح المضاد». ولا يرجع التوصل إلى تسوية تدريجية، في نهاية الأربعينيات، إلى تدبير الموفد البابوي، ولا إلى محكمة التفتيش، ولكن إلى تغير الظروف السياسية، بفعل اندلاع الحرب؛ دفاعاً عن كانديا، الذي اضطر الجمهورية إلى تسوية خلافاتها مع روما. كانت تبعات الهجوم التركي، على مستعمرة البندقية الأولى -آنذاك-، ذات أهمية بارزة على النشاط الرقابي، ففي عام 1655م، تراجعت الجمهورية عن أحد المظاهر، التي طالما ميزت موقفها تجاه روما، واضطرت لبعض الوقت، إلى قبول وضع «تصريح الطباعة» الكنسي على الكتب المطبوعة في البندقية.

2- التفتيش والقمع

كان النشاط القمعي، بعد نهاية القرن السابع عشر، في إسبانيا وإيطاليا والبرتغال، لا يزال نتيجة رئيسية للعمل المشترك بين التفتيش، والمجمع، في وجود تلك الاختلافات التي يثيرها تباين الأدوار، التي تمارسها كل مؤسسة في موقعها.

وحيثما كان الالتزام حياً بالمراسيم الرومانية، لم يؤدِّ تضاؤل خطر الهرطقة، خلال القرن الثامن عشر، إلى الحد

من نشاط «مجمع القائمة»، فاذا كانت قائمة كليمنت الثامن، الصادرة في عام 1596م، تحوي ما يناهز 2100 عنوان، فإن تلك التي أصدرها كليمنت الحادي عشر، في عام 1711م، كانت تضم 11.000 عنوان، في زيادة تفوق معدل نمو الإنتاج المطبوع. كان الهدف ينحصر –ابتداءً من النصف الثاني من القرن السابع عشر على الأقل– في جعل القائمة أداة تقديرية في أيدي المفتشين المحليين، الذين تحولوا فعلياً إلى قضاة، يقومون بالفصل في منح تراخيص الطباعة لفئات واسعة من النصوص. تركت قوائم عام 1664 و1681م، التي أصدرها سكرتيرا المجمع جاتشينتو ليبيلّي، وجاكومو ريتشي، التقسيم الفئوي –الذي يعود إلى قائمة ترنْتو–، ورتبت الأعمال المحظورة ترتيباً أبجدياً يسيراً، وفقاً للاسم، أو عنوان الكتاب. وبالتوازي مع ذلك، زادت قوائم الممنوعات العامة، والمرتبطة بفئات كاملة من الموضوعات، التي تدخل تحت عنوان «كتب عامة وكافة الكتيّبات». كانت قائمة كليمنت، تقتصر على مؤلفات السحر والفلك، ثم أضيف إليها كل ما يدور حول نظرية مركزية الشمس، ومذهب جانسن، ولويس دى مولينا، والصوفية، والسكونية، والنزاعات السياسية والدينية على اختلاف أنواعها. ويمكن

للأمر ذاته أن ينطبق، في أوجه كثيرة، على القوائم الإسبانية، ومع التسليم بعدم الاعتداد بملاحظات ساربي –الذي يعتبر كل تغير في فكر أحد الكتاب أشد وطأة من حجب مؤلفاته تماماً–، تشي قائمة عام 1667م ببعض الاعتدال، مفسحةً الطريق أمام تنقيحات بالغة الدقة، والكثرة، للعديد من النصوص المريبة، وقد ضاعفت القائمة التالية الصادرة على يد ديجو سارمينتو فالداريس، عدد الأعمال، والمؤلفين الممنوعين ثلاث مرات.

وتعتبر القوائم التي تعبر، رسمياً، عن مواقف الكنيسة، والرغبة الفعلية في القمع، أمرين مختلفين. كان من الحتمي أن تسعى هيئات الرقابة الكنسية، التي تمر بعملية تكيف دائم، وتقوم بنشاط رقابي دقيق، ومتشعب، وفقاً لإجراءات محددة، وقاسية، إلى إخضاع النشاط العملي اليومي إلى الأسلوب البيروقراطي، وغض الطرف –في أحيان كثيرة– عن سبب وجودها الحقيقي. وكانت القواعد ذاتها معقدة، وتسعى إلى تنظيم كافة مظاهر عملية الرقابة. لكن إصدار الأوامر الرسمية كان يختلف عن تطبيقها. فعلى سبيل المثال كانت بعض الأوامر الصارمة، تنظم عملية إصدار تصاريح قراءة الكتب الممنوعة، التي تصدرها المحكمة المقدسة، أو رئيس

القصر المقدس، لفترات لا تتجاوز الثلاثة أعوام، ولدارسين بالغين يُشهد لهم بالعلم والثقة، كما لا يجب أن تشتمل -بأي حال من الأحوال- على مؤلفات قوانين الفلك، أو أعمال لمكيافيلّي، أو كل ما يعارض الدين. أما في الواقع، فقد اتخذ التصريح شكل امتياز غير محدد الوقت، يمكن الحصول عليه بدون صعوبات جمة، وبفضل صلات مميزة بالأوساط الكنسية بشكل عام.

واستمرت الكتيّبات التي يلجأ إليها المفتشون أنفسهم، وصولاً إلى القرن التاسع عشر، في اعتبار كل «أولئك الذين يملكون، أو يكتبون، أو يقرؤون، أو يمنحون إلى آخرين بهدف القراءة، كتباً حظرتها القائمة، والمنشورات الأخرى الخاصة»، «متَّهمين بالهرطقة». لكن، بعد منتصف القرن السابع عشر، لم تتم ممارسة أي تعسف، بسبب حيازة مؤلفات ممنوعة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بمراجع شائعة الاستخدام داخل أوساط العلماء، مثل «نشرة المفكرين» لليبسيا، أو «القاموس» لبيل. كان القمع بكل ما تحويه الكلمة من معانٍ، يتجه صوب تلك العلوم، والتطبيقات، التي قد تترك آثاراً اجتماعيةً خطيرة. وإذا ما نظرنا إلى نتائج العمل الرقابي، فسنلاحظ بعض البيانات المثيرة للدهشة.

وفي هذا السياق تكتسب أحداث محكمة التفتيش الإسبانية دلالة مهمة، فعلى النقيض من سجلات المحكمة الرومانية المقدسة التي اختفت، أو تعذّر الوصول إليها حتى يومنا هذا، تبدو السجلات الإسبانية ثريةً للغاية بالمعلومات، حيث تتوفر على توثيق واضح، والكثير من الدراسات التي تعرضت لتقييم النشاط التفتيشي، وقياسه باهتمام شديد، وأول ما قد يثير الدهشة هو تطبيق الإجراءات المتعلقة بانتشار وقراءة النصوص الممنوعة، وذلك بصرف النظر عن مئات الدعاوى القضائية، وبـ«الأسطورة السوداء» التقليدية، التي سعت إلى فرض مراقبة دقيقة وصارمة.

كان يتحتم على كل ناشر –رسمياً– أن يقدم للمفتش إقراراً سنوياً بالكتب التي يمتلكها في حانوته، وأن يُظهر قوائم معرض فرانكفورت، ويُسلم كل الكتب التي شملتها القوائم الأخيرة، ويُبلغ عن كل طلب يتعلق بالمؤلفات المحظورة، وفي الواقع لم يتسم تطبيق تلك التوجيهات بالإحكام؛ فسجلات محكمة التفتيش لا تضم إلا قوائم قليلةً بهذا الخصوص، كما تبدو متباعدةً –إلى حد ما– دلائل عمل المحكمة المقدسة المباشر ضد أشخاص وجدت في حيازتهم مؤلفات ممنوعة. ولم يبدُ على ناشري مدريد ذاتهم الجزع من

القواعد الصارمة المنصوص عليها، لكن تصدير الكتب إلى أمريكا عكس تشدداً أكبر، وتكشف البيانات التي نشرها جيم كونترير اس وجوستاف هينّجسين، حول نشاط محكمة التفتيش الإسبانية، أن نسبة إقامة المحاكمات في حالة حيازة كتب ممنوعة تبدو ضئيلةً للغاية، حتى أنها لا تستحق إفراد فرع خاص بها، في تنظيم بنك المعلومات المتعلق بالأمر كله، كما لا تشير الدراسات التحليلية حول محاكم التفتيش المحلية إلى ما يخالف ذلك. وفي تشريع كاستيلا لامانشا، الذي يضم محاكم تفتيش كوينكا وتوليدو ومورسيا «لم تحدث عملياً محاكمات لقراء الأعمال المحظورة حتى نهاية القرن التاسع عشر» -كما ذكر جان بلاسكويز ميجل في عام 1986-، كما تبدو القضايا من ذلك النوع استثنائيةً في كاتالوينا أيضاً. في عام 1609م تلقى مفتشو برشلونة بلاغاً يشير إلى بيع مؤلفات أنطونيو بيريز -وزير فيليب الثاني السابق الهارب إلى فرنسا، وإنجلترا- في مكتبات المدينة. وقد أدت عمليات التفتيش التي جرت بهذه المناسبة إلى اكتشاف أعمالٍ لمكيافيلّي أيضاً. فرضت الغرامة على المسؤولين، ومجلدي الكتب، وشخصيتين شهيرتين، اتهمهما الناشرون أنفسهم بقراءة تلك الكتب. بعد ذلك ندر الإبلاغ عن مطالعة كتب محظورة،

ويرد إلينا -في هذا الصدد- نبأ حالة واحدة في عام 1667م. كان لا بد من انتظار منتصف القرن الثامن عشر، وتجدد المخاوف من انتشار الفكر التنويري، لنشهد انتعاش رقابة محكمة التفتيش على حيازة الكتب.

ولا يبدو الموقف مختلفاً في مدريد أيضاً، فقد أبدى فرانسيس لوبيز تحفظات صارمة حول قدرة المحكمة المقدسة على الرقابة الفعلية، وحمَلَته ندرة الوثائق المدرجة في السجلات- التي تشهد وفرة كبيرة في بيانات الحقول الأخرى، على الاعتقاد بأن العوائق التي وضعتها محكمة التفتيش أمام تداول الكتب في القرن السابع عشر لم تكن جدية. كانت مراقبة الجمارك غير فعالة وروتينية، إضافة إلى كونها عسيرة في حد ذاتها. ولم تكن عمليات التفتيش، التي يكثر التلويح بها، تتم غالباً، فلم تتجاوز -بأي حال من الأحوال- ما كان يحدث في باريس، ويعود التقرير الوحيد حول نظام النشر الإسباني الذي فرضته محكمة التفتيش في القرن الثامن عشر، إلى عام 1650م حيث تشير تلك الوثيقة أيضاً إلى عمليات التفتيش التي كان يبدو أنها تخص كبار الناشرين فقط، ولا تظهر تشدداً خاصاً. وتبدو خاتمة لوبيز دالة: «لقد توصل مؤرخو النشر الإسباني إلى هذا التناقض الغريب، والمؤسف: كانت الدولة

التي اشتهرت بأنها الأفضل، والأكثر فرضاً للرقابة، عبر الحضور الدائم، والمخيف لرجال الشرطة، هي ذاتها التي تبدو فيها آثار تلك الرقابة أكثر ندرة».

كانت محكمة التفتيش الإسبانية تتمتع بصلاحيات على أراضي صقيلة وسردينيا أيضاً، وكانت المحكمة المقدسة تسعى -في كلتا الجزيرتين- إلى بسط نفوذها على الرقابة الاحتياطية أيضاً، وقد جرت العادة على تطبيق التوجيهات الرومانية، إضافةً إلى تلك الإسبانية، وتمثل صقيلة -على سبيل المثال- الحالة الوحيدة بين الأراضي الخاضعة لسلطة التفتيش الإسباني، التي تبنت قائمة ترنتو؛ بناءً على رغبة المجلس الأعلى، وكان للقرار آنذاك ما يبرره بسبب تداول مؤلفات صدرت في إيطاليا، على أراضي الجزيرة، ولم تكن تشملها القوائم الإسبانية، وفي هذه الحالة أيضاً كان عدد المحاكمات، التي تمت بسبب الكتب المحظورة هزيلاً، على الأقل حتى نهاية القرن السادس عشر. ما بين عامي 1545 و1599م كان عدد المحاكمات 35 من 1327، يختص جزء كبير منها بمؤلفات الشعوذة، والعرافة، وأعمال السحر، ويسري الأمر ذاته على الحالات الست من 500، التي سُجلت في سردينيا بين عامي 1570، و1599م.

وترسم البيانات الإحصائية حول نشاط محاكم التفتيش في بقية الأراضي الإيطالية -حيثما بدا ذلك النشاط بارزاً على الأقل- صورة لا تختلف كثيراً في مجمل الأمر. كان القمع يبدو محدود الأثر، وكان من النادر أن يتم تعقب شخص ما؛ لحيازته كتباً ممنوعة فقط، وفي أغلب الأحوال كان من يتم التحقيق معه يجمع، إلى جانب هذا، اتهامات أخرى أشد وطأة، وفي الغالب لم يكن التدخل القمعي يأتي بمبادرة من محاكم التفتيش، لكن كهنة الاعتراف كانوا يحملون المؤمنين على إدانة أنفسهم، والاعتراف بامتلاكهم، أو قراءتهم كتباً محظورة. كان الغفران يلي الإدانة، وعلى الرغم من طرح أسئلة حول قراء آخرين محتملين، خلال الاستجوابات، إلا أنه كان من النادر أن يتسع نطاق ذلك الإجراء.

وفي الأراضي الحدودية أيضاً، غير البعيدة عن أقاليم حركة الإصلاح، مثل: البندقية، ومملكة الفرويلي، الخاضعة لقوانين مفتش أكويليا، كان من غير المألوف تعقب نصوص الهرطقة، الذي اقتصر في أوج القرن السابع عشر -في الأغلب- على مؤلفات نُشرت قبل ذلك بعقود طويلة، وعلى النقيض كان تعقب الكتب الإباحية أكثر شيوعاً، ومخطوطات السحر بشكل خاص، ومن بين تلك الأخيرة لم تنل كتابات

أجريّا دي نيتشيم، أو بييترو دي ألبانو المعقدة، ما نالته مخطوطات النكرومانس، والوصفات القديمة التي تعود إلى العصر الوسيط، وتستخدم في أعمال السحر الخاصة بالحب، أو تعاويذ طرد الأرواح الشريرة. وكان أكثر المؤلفات التي تعرضت للمصادرة، ذلك المسمى «مفتاح الملك سليمان»، الذي يحوي نصوصاً سحريةً مختلفةً، تستخدم في عملية طرد الأرواح الشريرة، وتنسبها المعتقدات الشعبية، والأساطير المنتشرة في البحر المتوسط كله، إلى النبي سليمان، ويمتد وجودها حتى أيامنا هذه. كان الأمر يرتبط بكتب طُبعت بشكل استثنائي فقط، لكنها كانت تُنسخ بحماس شديد بكل اللغات الأوروبية.

وباللجوء إلى البيانات، التي أعدها ويليام مونتر، وجون تديسكي، يتضح أن في هذه المنطقة الفاصلة يين الأراضي الإيطالية، والألمانية، كان الاهتمام بالكتاب أعظم مما هو في أي مكان آخر، وكانت الإجراءات التي تتخذ ضد الكتب الممنوعة تقدر بـ 7،5٪ من إجمالي المحاكمات، التي عقدتها المحكمة المقدسة في فرويلي، بين عامي، 1596 و1610م، ثم ارتفعت إلى 14،18٪ في منتصف القرن السابع عشر، بين أعوام، 1611 و1670م (بلغت ذروتها، بشكل استثنائي، في

العقد الخامس من عام 1646 إلى 1657م، بالتوافق مع انتشار الأدب الإباحي)، لتنخفض بعد ذلك بحدة إلى 2،2٪، خلال المئة عام التالية.

ويقل النشاط القمعي في الأمكنة الأخرى. وتثير حالتا البندقية ونابولي الاهتمام لاعتبارهما من أكثر المراكز السكانية ازدحاماً. ففي الحالة الأولى، انخفض عدد المحاكمات بداعي امتلاك كتبٍ ممنوعة من 8،5٪ في الأعوام من 1586-حتى 1630م، إلى 3٪ في الفترة من عام 1631 حتى 1720م. وإذا تأملنا القرن الثامن عشر، سنلاحظ أن النشاط القمعي هنا أيضاً، انصب على كتب السحر، وبشكل خاص على مخطوطات «مفتاح الملك سليمان»، التي تظهر بكثرة ملحة في حوالي نصف المحاكمات. وفي ما يتعلق بالحوادث الأخرى المتفرقة، كان الأمر يرتبط بأعمال طُبعت دون ترخيص، أو بمؤلفات مكيافيلّي، ونسخ التوراة العامية. وكانت كتب أريتينو وفيرّانتي بلاّفيتشينو، هي الأكثر شيوعاً خلال العقود التي شهدت انتشار منهج التحرر الأدبي. وفي القرن الثامن عشر، أصبحت إقامة المحاكمات بداعي النصوص المتهمة بالهرطقة، أكثر ندرة، كما يبدو النشاط القمعي الذي مارسته محكمة التفتيش في نابولي، أضعف أثراً: 9 محاكمات من 121

(0،8٪)، ما بين عامي 1591 و1620م، و15 من 1086 (3،1٪) ما بين عامي 1261 و1700م، وتوقفت تماماً في الأعوام ما بين 1701 و1740م.

وتحتاج الملاحظات المذكورة حتى الآن، حول ضعف الصرامة في التطبيق، إلى بعض التدقيق. إذ لا بد من التعامل مع البيانات الكمية ذاتها، هكذا كما تم الكشف عنها في الأعوام الأخيرة، بحذر، لأنها تسعى إلى خفض عدد محاكمات التفتيش التي قامت بداعي حيازة الكتب، والتقليل من أهمية النشاط القمعي، دون مراعاة للمناخ الثقافي، في شتى مظاهره. كان النص المكتوب هو -في الغالب- العنصر الذي يسمح ببدء الإجراءات القضائية، وكان التأكد من وجود الكتاب الممنوع، وإن بدا ذلك اتهاماً ثانوياً، ينتهي بتراكم اتهامات، لا تقتصر على القراءة وحدها. ويتجه اهتمام آخر مماثل، إلى اختصار وجود النشاط القمعي بشكل إجمالي، على أساس ندرة الوثائق التي تشير إليه في وضوح. وتجدر الإشارة إلى أن النشاط القمعي، قد بلغ ذروته في القرن السابع عشر، في إطار الصراع مع خطر الهرطقة، وكان التعامل يتم بعد ذلك، مع مواقف عادية بشكل أو بآخر. ولا بد من النظر بعين الاعتبار إلى الظروف العامة لمختلف أنظمة النشر، التي

طالما ارتبطت قدرتها على التطور، بعلاقتها مع السلطة. ففي إسبانيا، لم يكن للإنتاج المحلي شأن عظيم، بينما اتسم بأهمية كبيرة، نشاط بعض كبار الناشرين التجاريين، والذين استمدوا شهرتهم من الامتيازات المختلفة، التي منحتها الملَكية إياهم. وقد حدث شيء من هذا القبيل في إيطاليا أيضاً، حيث كانت مصائر كبار رجال صناعة الكتاب، تعتمد -غالباً- على العلاقات، التي تربطهم بالسلطات السياسية والدينية. كان الناشرون أنفسهم آنذاك، أول من حرص على عدم مجابهة أخطار، قد تضر بوضوح، بما نالوه من امتيازات.

من الجلي أنه لم يكن بمقدور النظام الرقابي، التابع للحكم الملكي المطلق -وكما كانت كل المؤسسات الأخرى بشكل أكثر عموميةً في العصر ذاته- التعبير عن قدرة مطلقة، في ممارسة نشاطها. ورغم أن القوانين قد سعت إلى إقامة حواجز يستحيل تخطيها، إلا أنه يتحتم التأكيد على أن قيامها في أرض الواقع، مع تقدم القرن السابع عشر، كان بعيداً دائماً عن الحدوث. لا يجب إذن أن تثير الدهشة، النسبة المنخفضة للمحاكمات، التي أقيمت بسبب الكتب الممنوعة، أو التيقن من وجود مكتبات مكتظة -بشكل أو بآخر- بأعمال، لا يجب أن يكون لها موقع بها، أو حتى ازدهار الفلمنكيين،

الذين كانوا يبتاعون، في أوج القرن السابع عشر، في إيطاليا أعمال ميلانتوتي، ولا يجب إغفال أن تلك الكتب قد ظلت محظورة، وأن امتلاكها كان يخضع لاحتياطات مشددة. بقيت مطالعة المؤلفات المحظورة لمدة طويلة، عمليةً دقيقةً، لا يسهل حتى للنفوس القوية، الإقدام عليها بجرأة، ويدل على ذلك الإقبال الشديد على تقديم طلبات للسلطات الدينية؛ لأجل استصدار تصاريح قراءة أعمال تشملها القائمة، حتى من قبل أولئك الذين يمكن اعتبارهم، بشكل منطقي، فوق مستوى الشبهات، كما تكشف الإجراءات القضائية، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عن أدوات جديدة أقرّتها الممارسة القمعية. كان جزء كبير من المحاكمات، يقوم على أساس وجود المخطوطات، إضافة إلى الكتب المطبوعة. وتعتبر محاربة المخطوطات، إحدى تبعات النشاط الرقابي، فحتى نهاية القرن الثامن عشر، كان من النادر أن يُصرح بطباعة بعض الموضوعات (السحر، السياسة، الفلسفة، الفن الإباحي)، لكن كانت توجد حوانيت متخصصة في استنساخ أعمال –لم تكن أي رقابة لتصرح بها–؛ لأجل مجموعات منظمة، تلك الكتابات تنتشر من خلالها، على الرغم من كونها محدودة وسرية.

3- في جذور التسامح

أدت قسوة إجراءات التفتيش، والجهاز الرقابي المعقد، إلى ما أطلق عليه أدريانو بروسبيري «آثار الرقابة غير المتعمدة»، وقد ظهرت بين النصف الثاني من القرن السادس عشر، والأول من القرن التالي، ردود أفعال متنوعة ضد النشاط القعمي، ولم يكن الأمر يتعلق بتشكيل نظري، أو مطالبات واضحة بحرية التعبير، لكنه كان في الأغلب، تعبيراً غير متعمد عن الانزعاج، نادراً ما ينتهي بمواقف معادية للنظام القائم.

بالقطع، كان أولئك الذين عانوا أضرار النشاط القعمي الكبرى، هم من طالبوا على استحياء بتمكينهم من العمل، دون التعرض لتهديدات مستمرة، ولا يعتبر من قبيل المصادفة -إذن- اعتراض بائعي الكتب، على الأنظمة الرقابية الصارمة، ولم يكن هذا الاعتراض بقصد العمل في نوعية معينة من الكتب، بقدر ما كان لمزاولته في طمأنينة نسبية. وكثيراً ما ارتفعت، سواءً في الأراضي الكاثوليكية، أو البروتستانتية -لدواعي العمل المشروعة- أصوات من يعملون في هذا المجال، معارضةً نظاماً يُعرّض كل استثمار جديد فيه، إلى مخاطر غير محسوبة. وقد استطاع باعة الكتب، من جانب

آخر، تدبر كافة الوسائل للقضاء على الرقابة، ساعين إلى التكيّف، بأقصى مرونة ممكنة، مع مواقف دائمة التغير. ولا يعتبر استثنائياً وضع بعض العائلات المنخرطة في علاقات عمل متشعبة عبر أوروبا كلها، التي كانت تبدو كاثوليكية، أو بروتستانتية، تبعاً للظروف. كان آل جابيانو –وهم تجار كتب خبراء وأكفاء، يزاولون نشاطهم بين إيطاليا، وفرنسا– كاثوليك في البندقية، وبروتستانت في ليون. وكان آل بالانتدين من أنفيرسا –ملاك أكبر دور نشر في أوروبا، في نهاية القرن السادس عشر– يحوزون امتيازات خاصة، من فيليب الثاني ملك أسباني لنشر الأعمال الدينية، بينما كانوا يعقدون صلات وطيدة مع أتباع كالفينو الهولنديين. كان الناشرون الكبار –وفقاً لإليزابيث أينشتاين– بسبب طبيعة عملهم، والعلاقات التي يعقدونها مع كبار الأدباء، يتّسمون بتكوين ثقافي وديني مختلف، فقد سعوا إلى «قيام تنشئة ليبرالية واسعة الإطار»، تنأى عن التعصب، وصحيح أيضاً أن طبيعة النشاط الجاري العملية، والحاجة إلى عدم المخاطرة بإفراط في الحياة الموسرة، التي لم تتحقق إلا بعد طول عناء –كما رأينا– قد حملت أكثر التجار ثراءً ورسوخاً، صوب وسطية غير مؤذية. كان كبار تجار كتب العالم الكاثوليكي، الذين نجحوا

في تجاوز أعاصير النصف الثاني من القرن السادس عشر، هم من تكيفوا مع توجيهات القوائم، وهجروا الأدب المحفوف بالمخاطر، متوجهين إلى سوق الكتاب الديني والعقائدي، الأكثر أماناً وربحاً.

كانت العلاقة بين المؤلفين، والنظام الرقابي أكثر تعقيداً، وأشد اضطراباً في بعض الأحيان. اضطرت الغالبية العظمى إلى مجاراته، مع إمكانية التفاوض –بين الحين والآخر– مع الرقباء، حول حدود القدرة على التعبير. كان الكثيرون –ومن بينهم أولئك الذين كانت السلطات الكنسية، تنظر إليهم بارتياب أيضاً– يرون أن حرية التعبير، قد تضر بنظام الدولة، وأن المطبوعات قد أسهمت في إذكاء الخلافات الدينية العنيفة، بين فرنسا وألمانيا. كان ترايانو بوكاليني –مؤلف «معارف بارناس»، الذي أقضّ مضاجع الأمراء والكنيسة، وسرعان ما أُدرج بالقائمة، يعتقد أن الرقابة –على الأقل تلك الخاصة بالدولة– تعتبر «حكمة سياسية بالغة»، و«انعكاساً ودرعاً لكل حكومة جيدة»، لأن «حرية الكتابة والطباعة»، التي «توجد في فرنسا وألمانيا»، أوقعت تلك الشعوب في «ويلات جسام، صنعتها أقلام الكتاب والطباعة».

في العقود الوسطى من القرن السابع عشر –في بعض

الأحيان- كانت هوامش المناقشات بين المؤلفين والرقابة ضيقة، أو لا وجود لها نهائياً، ففي إيطاليا، وما إن زال خطر الهرطقة، والسحر، دفع الكتاب الإباحيون -كما رأينا- ثمن قمع محاكم التفتيش غالياً؛ لذا لا يعتبر من قبيل المصادفة ظهور أول تذمر واضح في ذلك الوسط ضد نظام من الرقابة، عُرف بأنه جائر. كانت واقعة فيرّانتي بلاّفيتشينو -المذكورة آنفاً- هي الأشهر في هذا السياق، فليس من العسير أن نجد في مؤلفاته هجوماً واضحاً، على الأجهزة الرقابية، يقوم على أفكار وإيحاءات، كان من المقرر لها أن تنال حظاً أكبر في القرن التالي، لكنها كانت تثير في ذلك الوقت الريبة في تصاعد الثورة على الفكر القمعي. في «الخطابات المختلسة» (1641م)، تخيل بلاّفيتشينو، مجموعة من الرجال يقرأون بشغف مجموعة من الخطابات، أُخذت خلسة من ساعي بريد، كان أحد هذه الخطابات، موجهاً «ضد من يحظرون الكتب». وكان يشكو من هواجس الرقابة ليس على الكتب الدينية فحسب، ولكن على تلك الأدبية أيضاً، ويهاجم بعنف الرقابة الكنسية، وقد أجاب الكاتب على من يرفع صوته قائلاً: إن مسؤولية الرقابة قد آلت آنذاك إلى الأمراء، بأن النظام قد «تعلم الدرس من البابوات»، وأضاف

أنه يتحتم، عدم إغفال مسؤولية الإسبان، الذين كانوا أول من طالبوا بإسدال الستار، على «الاتجاهات الحالية»، لأن أفعالهم كانت «مفعمة بالقسوة، والظلم إلى حد كبير». تورط الإسبان -كما ذكر فيرّانتي- على نحو مضاعف، في كراهية تلك المؤلفات؛ بسبب انكشاف مواقفهم المخزية، من جانب، وللخسارة التي تلحق بهم، من جانب آخر، وهم يشهدون افتضاح زيف تلك التقارير، أو المؤلفات التي ينشرونها، ممتلئة بكم كبير من الأكاذيب، يخدعون بها الموالين لهم، ويلهبون حماس مؤيديهم». وقد عاد إلى ذلك الموضوع مجدداً بعد «الطلاق السماوي» (1643م)، ورغم الشكوك التي أُثيرت حول نسب ذلك الكتيب الشهير، واللاذع إلى بلاّفيتشينو، فمن المؤكد أنه قد صيغ في الأوساط الأكاديمية القريبة منه، وفي الكتيّب الذي لم يوار لإخفاء الثورة على روما، ظهرت الدعوة إلى عدم اعتبار «لقب محظور مخجلاً أو مشيناً، فلا يجب النظر بعين الاعتبار إلى الحظر ذاته، وإنما إلى السبب المؤدي إليه»: «لا بد من النظر أولاً إلى ما استدعى بلاط كنيسة روما لحجب مؤلفاتكم، ثم إقرار، ما إذا كان ذلك الحظر سيجلب لكم المجد أو الخزي وبالتبعية الضيق أو الرضا». وإذا كانت الكنيسة قد مارست

نشاطها في وقت مّا بوازع ديني، فإن «السياسة الدنيوية» هي التي تحجب الكتب الآن. يتحتم على الأديب، إذن، أن يكتشف مغزى ومنزلة حريته، دون أن ينحني للطغيان، و«إذا ما اصطدم بالحظر والرقابة، فإن من الشرف دائماً، أن تقع عليه الإدانة بسبب أخطاء الآخرين».

وعادت موضوعات مشابهة إلى الظهور في مناسبات أخرى، في أجواء تلك الأعوام الإباحية. كان الفرنسي جابريال نودي يجعل من ضمن نصائحه لإقامة مكتبة -«تنبيهات لإنشاء مكتبة»، في عام 1627م-، عدم الالتفات نهائياً إلى محظورات روما، طارحاً فكرة التصنيف المفتوح على جميع الاتجاهات، ومتعارضاً مع «المكتبة المختارة» لبوسيفينو، وأنه لا بد من أن تتسم أي مكتبة ضخمة بالكوزموبوليتانية، وأن تشتمل على أفضل الإصدارات لشتى المؤلفين الرئيسيين، بما فيهم كبار ملحدي القرن السادس عشر، وأعمال كوبرنيكوس، وجاليليو، وكيبلر. وفي أحيان أخرى، كان الجدل يفتقد إلى الرصانة، وتكفي الإشارة إلى عنف الهجمات الموجهة إلى الرقابة، ومحاكم التفتيش، التي قادها جريجوريو ليتي، أحد المنفيين السياسيين الإيطاليين، الذي لجأ أولاً إلى جنيف، ثم إلى هولندا.

وربما تمثلت إحدى تبعات انتشار مشاعر كتلك، على جميع المستويات، في فقدان محكمة التفتيش، و«مجمع القائمة»، خلال القرن الثامن عشر، جزءاً من هيبتهما المخيفة، في بعض الأوساط على الأقل، وصار من الشائع أن تردد في قاعات المحكمة المقدسة شهادات متهمين -سواءً أكانوا ناشرين أم قراء- تقر بعدم علمهم بوجود أو سريان قائمة الكتب الممنوعة، التي أصبحت تستخدم كلائحة تصنيفية للكتب، التي يتحتم امتلاكها. فمنذ عقود، كانت القوائم الممنوعة والمنقحة، تُزيف بشكل شائع في جنيف وألمانيا، بقصد إعلام الناشرين البروتستانت، بالكتب التي يكثر الطلب عليها. وكانت القوائم المنقحة، توفر مشقة البحث عن الفقرات المدانة، داخل الكتب المعقدة، وعسيرة الفهم، حيث تشير بوضوح إلى الصفحات، والأجزاء التي تجدر قراءتها. وفي إنجلترا أيضاً، في عام 1624م، نشر توماس جيمس -أمين مكتبة أوكسفورد- «الفهرس العام للكتب الممنوعة بسلطة البابا»، مع مقدمة، تدعو إلى التعاطي معه بوصفه قائمة بالكتب التي يوصى بقراءتها. وقد استخدمت القوائم على هذا النحو في أوروبا الكاثوليكية أيضاً. ولعقود طويلة تناقلت إيطاليا وفرنسا نادرة ساربي، الذي أجاب على

طلب السفير الفرنسي لدى جمهورية البندقية، فيليب كاناي دي فريسن، حول كيفية إقامة مكتبة «مثيرة للشغف»، بأن يشتري كافة الكتب، التي شملها «فهرس الكتب الممنوعة».

وقد وجد فيرّانتي بلاّفيتشينو، وسيلة لإبداء رأيه حول تلك القضية، حتى بعد وفاته. حظي كتيّب مجهول بعنوان «روح فيرّانتي بلاّفيتشينو» بشهرة كبيرة، منذ عام 1644م، وقد طبع أكثر من مرة خلال القرن، مع ملحقات تالية، وفيه عودة إلى الهجوم على المقر البابوي، بإحياء أسطورة المؤلف سيء الحظ. يؤكد الكتيّب أن «الصرامة المفرطة لم تقضِ على التهكمات، ولا اللعنات، وقد جعل المفتشون بعض الكتب مرغوبة بحظرها [...]، وربما تسقط بعض الكتب في مجاهل النسيان مع أسماء مؤلفيها ذاتهم؛ لأن قوائم التفتيش لم تخلدها»، وكان هناك من لا يجمع سوى «الكتب المدرجة بالقائمة».

لم يؤدِّ الشعور السائد بالتذمر، ضد النظام القائم، إلى نتائج لنيل حق حرية التعبير. كان الموقف الإنجليزي مختلفاً تماماً، حيث كتب الشاعر جون ميلتون، في عام 1644م، في سابقة واضحة بالنسبة إلى دول أوروبا «خطاب جون

ميلتون إلى البرلمان الإنجليزي حول حرية الطباعة دون رقابة»، وهو أول فكر حقيقي للدفاع عن حرية النشر: «القضاء على كتاب جيد -كتب ميلتون- يعادل قتل إنسان تقريباً، بل هو أسوأ أيضاً بشكل ما، لأن مَن يقتل رجلاً، يقتل كائناً مفكراً صوره الله، لكن مَن يقضي على كتاب جيد، يقتل الفكر ذاته، ويقضي -أكاد أجزم- على جوهر تلك الصورة الإلهية». صدر الكتيب في مناخ الثورة الإنجليزية المتقد، بقصد معارضة «قانون الترخيص» في عام 1643م، الذي كان البرلمان، يجدد به الرقابة الاحتياطية، بعد ثلاثة أعوام من غيابها الكلي. تجاوز الكاتب تلك الواقعة المحددة، وتحدث للمرة الأولى، عن قضية حرية التعبير عن الفكر، وكان النموذج السلبي الذي أشار به ميلتون على محاوريه -من الأساقفة[9]، والشيوخ[10]- هو الوضع المقلق، للبلاد الخاضعة لقمع الرقابة الكاثوليكية، كما تحقق هو بذاته، خلال رحلته إلى إيطاليا في عام 1638م، وكان قد تمكن في ذلك الحين من لقاء جاليليو العجوز -سجين محكمة

(9) إحدى مراتب الكنيسة المشيخية، تؤول - وفقاً لها- سلطة الكنيسة إلى هيئة أسقفية. (المترجمة)

(10) Presbiterianesimo (المشيخية): تشير إلى الكنائس المسيحية التي تتبع تعاليم اللاهوتي البروتستانتي جون كالفين. (المترجمة)

التفتيش–، واختلط في روما، وفلورنسا، والبندقية، بمؤيدي الإباحية، الذين كانوا يبدون العداء لمحكمة التفتيش. طالب ميلتون في حماس وشجاعة، بحرية كان لا يزال الأوروبيون يجهلونها، وخاصة الايطاليين، الواقعين تحت سيطرة آراء الرهبان «الشرهين والجهلة»، الذين يعتمد عليهم في إصدار «تصريح الطباعة»، كالعديد من قلاع القديس أنجلو ترتفع في وجه حرية التعبير.

خسر ميلتون معركته في ذلك الوقت، لكن بعد نصف قرن من هذا التاريخ في عام 1695م، أصبحت إنجلترا أول دولة أوروبية، تلغي الرقابة الاحتياطية.

لم يحظَ «خطاب جون ميلتون»، ولفترة طويلة، بأي صدى في دول أوروبا (صدر بالفرنسية بعد أن ترجمه ميرابو، في عام 1788م، عشية الثورة، بينما نُشر في إيطاليا في دار لاترسا، تحت إشراف كروتشي، في أوج الفاشية في عام 1933). كان مصير الأعمال الأخرى الوافدة من إنجلترا، وهولندا، وألمانيا، في نهاية القرن الثامن عشر، –التي سعت إلى إرساء أسس نظرية لمفهوم التسامح – مختلفاً. أثارت مؤلفات لوك، ولايبنيز، وبيل، عبر أرجاء أوروبا، جدلاً واسعاً، انتقل من المستوى الديني، إلى ذلك السياسي. وفي

مدن مثل نابولي، تعتبر نائية نسبةً إلى العواصم، التي دار فيها الجدل حول محكمة التفتيش، كان بمقدور رجل شغف بكل ما هو جديد في مجالي الفلسفة والعلوم، مثل جوسبي فاليتا، الذي لا يوجد -في رأيه- ما هو «أكثر إزعاجاً» من رؤية «سرقة حرية الفكر»، أن يجمع مكتبة «شبه عامة» من 10000 مجلد، تضم شتى المعارف، ولم تخل -ما بين كتب كاثوليكية وبروتستانتية- من مؤلفات، مثل: «التسامح بين الأديان» لليبنز، أو «مسيحية بلا غموض» لجون تولاند- المفكر الإنجليزي الحرّ-، الذي كان يتحتم على كل الحقائق -وفقاً له- بما فيها الإيمان، أن تقوم على أساس عقلي.

الحكم المطلق والرقابة

1- نحو سيادة رقابة الدولة

شهد الصراع المتصاعد بين الكنيسة والدولة نقطة تحول خلال القرن الثامن عشر، عندما أخذت دوافع تلك الأخيرة في التقدم على الأولى، ولم يمثل رسوخ ذلك الخلل في اتزان العلاقة بينهما مشكلةً حاسمةً، في ما يمس قدرة كنيسة روما على التأثير في الرقابة الثقافية، فقد تمكنت مؤسساتها، ورجالها، من فرض تقاليدهم بالقوة لفترة طويلة. لكن المناخ لم يعد كما كان في السابق.

بينما كانت القوائم الجديدة تصدر دائماً أكثر ازدحاماً، لم يتسم عمل محاكم التفتيش المختلفة عامةً -كما رأينا- بصرامة بالغة. تعود الانتفاضات الأخيرة لمحكمة التفتيش التابعة لكنيسة روما إلى فترة ولاية البابا إسكندر الثامن، قبل ذلك بعدة أعوام، قرابة عام 1676م، صدر مؤلَف «الرد» للكردينال العجوز فرانشيسكو أليتزي، وهو أحد قضاة المحكمة المقدسة، ردًّا على «تاريخ محكمة التفتيش المقدسة» لساربي، الذي يدعم فيه بقوة كافة دوافع الكاثولكية دفاعاً عن سيادة التشريع الكنسي على المطبوعات.

بدا أن القوة القمعية للمحكمة المقدسة آنذاك في سبيلها إلى الزوال، فقد كانت شتى الدول الأوروبية بما فيها تلك التي تعاظم فيها تأثير محاكم التفتيش عمن سواها تعمل للحد من نشاطها. في إسبانيا تراخى عمل المفتشين في النصف الثاني من القرن الثامن عشر نتيجةً لزوال الخطر الإلحادي، ولم تجد حرية التعبير لدى كبار الكتاب في العصر الذهبي ما تشكو منه. كان المؤلفون المحظورون قلة قليلة، كما لم تحظَ الأعمال الوافدة من الخارج باهتمام كبير، ومع اعتلاء فيليب الخامس العرش، ترسخت الاتجاهات الملكية، وتوطدت العلاقات مع فرنسا، التي تَرد منها كتب علمية وتقنية، وفي عام 1714م ناقش مجلس كاستيليا اقتراح ميلكور ماكاناز الساعي إلى الحد من صلاحيات المحكمة المقدسة الرقابية، دون التوصل إلى إقراره.

وفي إيطاليا بدأت الضغوط المعادية للسياسة الكنسية تؤتي أكلها في تحجيم عمل المفتشين، مع عودة تجارة الكتب إلى الحياة مجدداً، لم يبد أن المكتبات الكبيرة التي كانت في طور التأسيس في تلك الأعوام، —سواءً أكانت عامة أم خاصة— كانت تواجه عوائق رقابية جسيمة. في نابولي في النصف الثاني من القرن السابع عشر كان بالإمكان استقدام

كتب من شمال أوروبا بسهولة، فقد كان كبار تجار الكتب ذوو الأصول الفرنسية، والذين يمارسون نشاطهم في المدينة، يعرفون الطرق التي يتجنبون بها رقابة المفتشين. في البندقية، بين عامي 1688 و1695م، استعادت الجمهورية الصلاحيات التي أُجبرت على التخلي عنها في منتصف القرن، وفي دوقية سافويا أيضاً، فقدت محكمة التفتيش الكثير من فاعليتها تحت ضغط سياسة فيتوريو أميديو الثاني المعادية للهيئة الكنسية.

لم يبد تراجع مكانة المحكمة المقدسة جلياً في ذلك الحين؛ ففي الأوقات المليئة بالتناقضات يصعب إدراك وقوع الانهيار الحتمي، خاصة أن الكنيسة استمرت في إبداء حيوية متقدة في أوجه أخرى، واستعداد لفرض هاجسها الرقابي في كافة الاتجاهات، وكلما سنحت لها الفرصة، في تلك العقود ذاتها، صارت ممارسة جميع الأمراء لتأثير مباشر على إنتاج الأفكار وتداولها أمراً أساسياً.

ولا يساورنا الشك حول وجود علاقة قوية بين ترسيخ حكم الملكيات المطلق في القرن السابع عشر، وقيام نظام رقابي منظم، يسعى إلى استبعاد أي احتمالات وجود تدخل آخر، ولا يعني هذا التوصل إلى حل نهائي للصراع التقليدي

الدائم بين الدولة والكنيسة، فقد أضيفت ما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر تنويعات أخرى إلى المتناقضات القائمة والجذرية: الدولة–الكنيسة، العقيدة–الهرطقة، التصريح–الحظر. حمل توطيد قوى الدولة المركزية في طياته –نظرياً– حتمية فرض المراقبة –مباشرة ودون وساطة– على تداول أي مطبوعة، لكن سرعان ما ظهر واضحاً أن حجب ما لا يحظى بالقبول ليس كافياً لتدعيم نشاط الدولة، كان من الضروري العمل بشكل إيجابي أيضاً، سعياً إلى إقرار أفكار ومعلومات حول عمل الأمراء الصحيح في أذهان الرعايا، أصبح عندئذ من العسير التفكير في الرقابة بتوجيه النظر صوب الحظر وحده، ودون الاعتداد في الوقت ذاته بالوعي المتزايد بقدرة النشر على التأثير في القراء بشكل معقد، ولا يتعلق الأمر هنا، ولفترة طويلة من القرن السابع عشر على الأقل، برأي عام قادر على أن يلقي بظلاله على عمل الأمير، لكن حينما توهمت الملَكية قدرتها على صياغة أفكار الرعايا، أطلقت، بشكل غير إرادي، آلية عمل ارتدت بسهامها إليها على المدى البعيد، فمن خلال توفير وسائل يتضح، ويُعلن من خلالها عمل الدولة، كانت السياسة تخرج من أستار غرف البلاط السرية، وتنكشف أمام أعين الجميع.

في تلك اللحظة النادرة من تاريخ أوروبا، كانت فرنسا هي القدوة والمرجعية سواء في مستوى ونوعية الإنتاج الأدبي، أو في الإجراءات التي اتخذتها. وقد طُرحت القضايا ذاتها في دول أخرى أيضاً، حيث كانت توجد بالفعل، ومنذ فترة طويلة، مكاتب للرقابة المركزية. سبق أن أشرنا إلى إسبانيا والبندقية، في هذا الصدد أكثر من مرة. لكن الأحداث الفرنسية تُعتبر جوهريةً في هذا السياق لإدراك تطور العلاقة الجدلية بين المؤسسات الرقابية، واتساع نطاق النشر في عقود القرن الثامن عشر الفارقة.

بدأ النظام عمله بين فترتي حكم كل من ريشلو وكولبير، في عام 1623م، وبناءً على مبادرة من الكردينال نافذ السلطة، تقرر وضع كل ما ينشر تحت الإشراف الملكي، ربما سعياً إلى إيجاد حل للخروقات القائمة بالفعل، ولصعوبة فرض الرقابة على الأعمال الدينية بشكل خاص. وهكذا أنشأ المجلس الملكي أربعة مكاتب رقابية بهدف إقصاء كلية اللاهوت بالسوربون، التي عارضت هذا القرار طويلاً، بسبب عدم تقبلها لذلك التهميش الكلي والواضح. أصبحت الكتب العلمانية خاضعةً في ذلك الوقت لفحص السجل وحده، بينما كان الصدام يدور حول الأعمال الدينية. خُففت الرقابة

في أعوام حركة المنجنيق[11]، لكنها شُددت بعد عام 1660م على يد كولبير الذي اهتم أيضاً بخفض عدد بائعي الكتب في باريس من (72 إلى 35)، وبإقرار قواعد للاستيراد من الخارج، وتنظيم عمل الطباعين المحليين. كانت الأمور تسير آنذاك نحو إنشاء جهاز إداري كامل أحكم إقامته في نهاية القرن الأب بينيون، الذي عملت تحت إدارته وزارة حقيقية مكلفة بالإشراف على أنشطة الأدب والطباعة (المكتبة). وعلى الرغم من أن تكرار الصراعات مع السلطات الدينية حول الصلاحيات في القضايا العقائدية، إلا أن صناعة النشر كانت تبدو، في نهاية القرن، خاضعةً تماماً لرقابة المستشارية الكاملة، التي كانت تسجل موافقتها ورفضها. كان المخطوط المقرر نشره يُوكل إلى رقيب يُعِدُّ رأيا عنه، دون أي تعجل، وغالباً ما يستغرق بضعة أشهر. وكان اسمه، في حال موافقته على النص، يُقيد في السجل ذاته. يتضح في فترة إدارة الأب بينيون (1699– 1714م) أن نسبة متوسطة تتراوح بين 10 و15٪ من الطلبات سنوياً قد نالت رداً سلبياً. وتتنوع الأنماط: خرافات، أعمال مشينة، أو هجائية، مؤلفات سياسية، أو

(11) الحركة المعارضة لسياسة الكردينال مانساريتو، وقد بدأت سرية ثم أعلنت. اشتق الاسم من كلمة –Fionda–، التي تعني المنجنيق، وهي الآلة التي كان المعارضون يرجمون بها نوافذ منزل الكردينال. (المترجمة)

كتب اتصفت بكونها ببساطة عديمة النفع، كما كان بمقدور الرقيب أن يوجه اللوم إلى الكاتب في القضايا التي تمس الدين، أو العلم، لتأييده أفكاراً مدانةً أو مثيرةً للفُرقة. وهكذا كانت السلطة تقوم بالإشراف بكل دقة على مؤلفات أتباع جانسن أو المذهب السكوني، والكتب الوافدة من الخارج، أو المؤيدة لحركة استقلال الكنيسة الفرنسية بشكل مفرط، وأعمال كارتسيو.

تأسس في الثلاثينيات أيضاً نظام للمراقبة لم يبدأ في أداء مهامه سوى في الأعوام الأخيرة من القرن: كان يتبع المستشار ومدير «المكتبة» نائب من الأمن يهتم باحترام المراسيم الملكية، ومراقبة حركة التجارة غير المشروعة بين باريس وضواحيها، ومصادرة الكتب الممنوعة. تظهر فاعلية النظام في النسبة المرتفعة لمرتكبي جرائم المطبوعات بين عدد سجناء الباستيل (19٪ من السجناء ما بين عامي 1659 و1789م).

وفي خطوات موازية لتوطد أركان هيئات الرقابة الحكومية، دارت رحى عملية مركبة لتشكيل الجمهور الفرنسي من خلال أعمال تاريخية جدلية، مطبوعات، وصحف تتوافق مع مستويات الجمهور المختلفة، تعاون بعض المؤرخين والأدباء والصحفيين باجتهاد مع الملكية،

بهدف إعادة بناء الماضي القريب، وإبراز الوضع الحالي. كان ريشيلو على قناعة تامة بأن خلق المصداقية يعتبر أحد مفردات الحكم أيضاً، بينما أضاف أحد الكتاب المؤتمرين بأمره وهو فرانسوا دي كولومبي في عام 1631م تتمةً ضروريةً إلى مبدأ الحكم الملكي وفقاً للحق الإلهي: «لا يكفي أن يخول الأمراء سلطتهم من السماء فلا بد أن يؤمن رعاياهم بذلك». كان للمطبوعات السياسية والأكاديمية، وتمويل الكُتاب إذن دور دعائي يجب تقييمه بالتزامن مع النشاط القمعي الأكثر وضوحاً.

في إطار ذلك السعي الحثيث لإقامة الدولة، استطاعت الملكية الاستفادة من تعاون الكثير من الأدباء الذين يميلون إلى إيجاد صيغة من صيغ التوافق مع السلطة، في ظل عدائهم لمناخ الإصلاح المضاد، ويمثل نموذج جابريال نودي –الذي أشرنا إليه آنفاً– حالةً مثاليةً، كان أمين مكتبة ماتسارينو، وهو أحد أتباع مذهب الشك نتيجة لتكونه ثقافياً في إيطاليا في عشرينيات وثلاثينيات القرن، بين روما والبندقية، يحبذ وجود ثقافة نخبوية لا تغض الطرف عن أي من الاتجاهات، وكان أحد المؤيدين المخلصين لحق الدولة، وسياسة الحكومة المطلقة، وقد قدم بشكل منتظم –بطريقة أو بأخرى– دعمه

لمن يهاجمون من داخل المجتمع الراقي -ودون المساس بالأنظمة الاجتماعية القارة- نزعات الظلامية واليقينية.

خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، ازدادت الآلة الإدارية القائمة على الرقابة الفرنسية تعقيداً، حيث تطلبت زيادة الإنتاج المطبوع عدداً متزايداً من المراجعين، بغية إتمام الإجراءات الأولية لمنح التراخيص بأقصى سرعة ممكنة. ارتفع عدد الإصدارات السنوية من 200- 400 في أوائل القرن إلى 500 عند منتصفه، وفي عام 1764م تمت مراجعة 1564 مؤلّفاً، في الوقت ذاته ارتفع عدد وحدات المراجعة من 120 إلى 200، وسرعان ما صار قانون «المكتبة» الذي أصدره المستشار أجوسو في عام 1725م، بهدف إعادة تنظيم القضية برمتها، غير مواكب للأحداث، ولم تعد هيئة الرقابة الملكية، في منتصف القرن، وتحت إدارة جوليلم دي لامونيون دي ماليشربي، وثيقة الصلة بالثقافة الأكثر حيوية في تلك الأعوام، قادرةً على أداء العبء الذي يثقل كاهلها بكفاءة، كان ماليشربي على دراية واسعة باللحظة التي تمر بها البلاد، ونجح في تجاوز تلك الظروف الصعبة بعملية، في عام 1759م، قام بعرض كل المشكلات التي تواجه نظام الرقابة الفرنسي بوضوح في سلسلة من التقارير، التي تشكل أحد

أكثر الوثائق فصاحةً حول الأوجه المتناقضة التي اتسمت بها الرقابة الاحتياطية في شتى بلدان أوروبا الغربية. كان النظام يتصف بالغموض، وعدم دقة التكليفات، لم تكن لدى الرقباء فكرة واضحة عن مهامهم، وكانت صرامتهم البالغة تهدد بتنشيط الإنتاج السري، بينما كان تساهلهم المفرط يثير، بشكل حتمي، ردات فعل أولئك الذين شعروا بالصدمة تجاه الكتب الجديدة المصرح بها.

لقد أصبح من المحال – تقريباً – جراء الزيادة المستمرة في الإصدارات، القيام برقابة الماضي المدققة ذاتها، كما شجعت أولئك الذين يعتمدون على رقباء لا يتسمون بالتشدد، وقراءة لا تتميز بالدقة؛ لذا اقترح ماليشربي الخفض من الدوافع الداعية للحظر جذرياً، وزيادة مسؤوليات المؤلفين والرقباء، وضرورة إرساء قواعد واضحة وملزمة لهم. كان لا بد من تضييق نطاق الحظر على الأعمال الإباحية، والتشهيرية، والتهجم على شخص الملك، والدين، وكان كل ما عدا ذلك مسموحاً به، بما في ذلك النقد الموجه إلى وزراء الدولة، والكتب الماجنة بشكل عام.

أتت مقترحات مدير «المكتبة» في لحظة حاسمة، وكنتيجة أيضاً للصخب الشديد الذي أثارته بعض الإجراءات، التي

اتخذها مكتبه، بين جنبات البرلمان الذي لم يعلن أبداً موافقته بشكل كلّي على إقصائه من الصلاحيات الرقابية. في عام 1758م نُشر، بامتياز ملكي، كتاب «عن الروح» لهيلفتيوس، وبدعم من ماليشربي ذاته. كانت ردات فعل الكنيسة والبرلمان قويةً للغاية؛ طالب الأخير بالعدول عن النشر، في الوقت الذي صدرت فيه الإدانة البابوية أيضاً؛ اضطر ماليشربي عندئذ إلى سحب الامتياز، والأمر بإبعاد الرقيب الذي كُلف بالقراءة. ارتبطت تلك الواقعة بأخرى بارزة بالدرجة ذاتها، لكنها أكثر تشابكاً، وهي تلك الخاصة بـ«الموسوعة» التي كانت قد دخلت طور النشر منذ عام 1750م، وبلغت المجلد العاشر. واجه العمل –رمز عصر التنوير– معارضين أشداء خلال تاريخ طباعته الذي يتجاوز العقد، في عام 1752م نجا ديدرو ورفاق له –بفضل معاونة ماليشربي– من أول هجوم شديد قادة اليسوعيون وأتباع جانسن، لكن الهجوم تجدد في عام 1759م، وارتبط بواقعة هيلفتيوس التي رأى فيها البرلمان محاولة للهجوم على الدين، وسلطة الدولة، وعمل على إيقاف تداولها. وكما حدث في حالة «عن الروح»، كان سحب الامتياز الملكي يماثل الإدراج في القائمة تقريباً، وقد قام ماليشربي بحل تلك القضية أيضاً، وتمكن من إنقاذ

العمل، حينما بدا التخلص منه حتمياً، وسمح له بالاستمرار، مستعيناً بذكر بيانات نيوشاتل الزائفة.

يتضح هنا الدور الغامض الذي لعبه ماليشربي، ويتوارى في حالات أخرى. تشتهر بالقدر نفسه واقعة «إميل» لروسو الذي نال الترخيص، ثم صودر بعد ذلك، كان لا بد من حرق الكتاب، وسجن المؤلف، لكن الحراس المكلفين بمرافقته إلى الباستيل تركوا له الوقت الكافي للابتعاد عن باريس.

وفي الدويلات الإيطالية، باستثناء البندقية، كانت عملية إلحاق الرقابة بالدولة، وتحجيم التدخل الكنسي، تسير ببطء أكبر، لتبلغ نضجها الكامل في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ولا بد أن يعتد كل استعراض وجيز للمظاهر التي اتخذها حظر الكتب في تلك الأنحاء، شيئاً فشيئاً، وبشكل أساسي، بحقيقة أن القرارات المتخذة كانت ذات قيمة أكبر على مستوى العلاقات الرسمية بين الدولة والكنيسة، مما كانت عليه على مستوى الرقابة الملكية، وبخلاف صعوبة تغيير مواقف رسختها الأعراف القديمة التي اتسمت برقابة السلطات الكنسية على المجتمع، يجب النظر بعين الاعتبار إلى الإنتاج الهامشي المطبوع في كل الدويلات الإيطالية تقريباً، وحقيقي أيضاً أن مراقبة ما يفد من الخارج كانت على

درجة من الأهمية، لكن لم تبد فاعلية القوى القائمة عليها كافية، من حيث عدم قدرتها على الإمساك بتيار الأعمال المحظورة المتدفق، الذي يصعب تحديد كميته.

وفي عام 1648م، تمكنت الوصية على العرش في دوقية سافويا ماريا كريستينا –وللمرة الأولى– من وضع الدولة على قدم المساواة مع الكنيسة في منح تراخيص الطباعة، كان الأمر يتعلق –على أية حال– بمحاولة الدولة احتلال موقع، افتقد إلى الأهمية على المستوى الواقعي، حتى أن كارلو إيمانويلي الثاني قد أرسل في العام التالي وزراء ورعايا لتوفير كل معاونة ممكنة للمفتش، ولم يتغير شيء بعد ذلك طوال القرن الثامن عشر، وفي عهد فيتوريو أميديو الثاني كان الاتجاه يسير نحو تجميد نشاط المحكمة المقدسة، وظلت الحدود ما بين الصلاحيات المختلفة غير محددة لوقت طويل. في عام 1733م وُضع تصور مشروع لإصلاح المراجعة على المطبوعات، مستوحى من ذلك الخاص بالبندقية، كان «التصريح بالطباعة» سيصبح في تلك الحالة مجرد تأشيرة بسيطة، دار الجدل أيضاً حول القيمة الإجمالية للقوائم بالرجوع إلى كُتّاب النشاط الإعلامي الملكي، والمعارضين للفلسفة الأرسطية مثل ساربي، جروتسيو، بوفندورف، بودين، جيرسون، جاليليو،

كارتسيو، جاسندي، ولايبنيز، وعلى الجانب الآخر كان لا بد أن تظل المؤلفات غير الأخلاقية والإلحادية، أو تلك التي تعتبر مدمرة للمجتمع الإنساني في إطار الحظر، كأعمال هوبز وسبينوزا. ظل المشروع بعيداً عن حيز التطبيق لفترة طويلة، واكتفت السلطات بدعوة الناشرين «في الخفاء» إلى عدم الالتفات كثيراً إلى أوامر التفتيش؛ خوفاً من الدخول في صراعات مع روما. عاد المشروع إلى النور من جديد عام 1745م، ودخل حيز التنفيذ مع بعض التخفيف الدال، واختفت قوائم المؤلفين الذين لا يجب أن يمسهم الحظر، وأضيفت أخرى؛ بغرض فرض الرقابة على الثقافة الشعبية، ووُجّه اللوم إلى الرقباء الكنسيين، لأنهم أغفلوا في الأغلب هذه الأوجه، وشجعوا تداول المؤلفات ذات الموضوعات الفلكية، والسحرية. لقد أُضيفت في المجمل صرامة على صرامة، وإن أتاحت عدم فاعلية نظام المراقبة حيزاً كبيراً أمام تجارة الكتب غير المشروعة الوافدة من الخارج.

وفي نابولي أيضاً ظلت الحدود ما بين حقول اختصاص السلطتين المدنية والدينية، غير محدّدة لفترة طويلة، وفي عام 1726م كان المؤتمر الأسقفي في نابولي يدعم حقوقه الخاصة في مجال المراجعة، ملوّحاً بالطرد من الكنيسة الكاثوليكية،

ولم تخضع أدوار الملكية والكنيسة للتحديد، إلا بعد مجيء البوربون مُدعِّماً من موقع الأولى. أبدى بييترو جانوني تأييده لرقابة الدولة التي تضع التدخل الكنسي موضع الرأي الاستشاري، وطالب تشليستينو جالياني -المسؤول عن الرقابة في نابولي في تلك الأعوام بوصفه القس الأكبر- بضرورة عدم اتباع مراسيم كنيسة روما، خاصةً إذا ما سعت إلى القضاء على التشريعات الملكية، غير أن كلا الطرفين (الدولة - الكنيسة) بدا مفتقداً الأدوات التي يفرض بها احترام القوانين، حتى أنهما تركا السبيل مفتوحاً أمام التهريب، والإنتاج غير المرخص. مارس لورينزو تشيكاريلّي نشاطه بين العقدين الأول والثاني من القرن دونما إزعاج، وقام -تحت ستار حماية عليا- بنشر كتب كان من العسير التمكن من إصدارها في إيطاليا، لمؤلفين مثل: بوكاتشيو، بولتشي، جاليليو، والمؤلفات الأولى التي كانت تنشر فكر نيوتن في إيطاليا.

لم يختلف الوضع في فلورنسا كثيراً، حيث تم التوصل متأخراً إلى إعادة تنظيم للمسألة برمتها، وكان لا بد من انتظار زوال آل ميدتشي، ومجيء آل لورينا، لتظهر مجدداً قوانين الطباعة ذات الاتجاه الملكي. أعاد إحدى مطبوعات

فرانشيسكو ستيفانو في عام 1743م صياغة الإجراءات بشكل جذري، مخضعاً كل شيء لرقابة الدوق الكبير، وتاركاً لمحكمة التفتيش الصلاحية في ما يتعلق بالكتب الدينية فقط، وكان التصريح النهائي يعود في كل الأحوال إلى السلطة الملكية، وأمام ردات فعل المحكمة المقدسة القوية، تشبث مجلس الوصاية على العرش بموقفه، ساعياً إلى وقف المحاولات الكهنوتية للتأثير في الناشرين الذين استمروا في طلب «تصريح الطباعة» من الأب المفتش خفيةً؛ خوفاً من الطرد من الكنيسة. كان منشور عام 43 يتجاوز أيضاً محاولة تنظيم العلاقات بين الدولة والكنيسة، ويسعى إلى إعادة ترتيب مسألة النشر برمتها، حيث فُرض الحظر على امتلاك مطابع خاصة في المنازل، وبات ضرورياً إشهار نشاط الطباعة.

في توسكانا الخاضعة لحكم آل لورينا، نالت ليفورنو -التي اشتهرت باهتمامها الواضح بصناعة النشر الحيوية فيها، كما تُنسب إليها أيضاً إحدى طبعات «الموسوعة» التي صدرت مجدداً في إيطاليا، والطبعة الأولى من «الجريمة والعقاب» لبيكاريا-، استقلالاً خاصاً، يعارض بشكل جزئي التوجه السائد في تلك الأعوام نحو مركزية أنشطة الرقابة في العاصمة، ويمكن تفسير الاستقلالية الممنوحة إلى حاكم

ليفورنو، على ضوء المبادرات الساعية إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية في ميناء توسكانا الرئيسي، ولم يكن يسيراً فرض التشريع الجديد على دوقية كبرى كتلك، اعتادت منذ قرون على نظام نشر غير محدد المعالم في الأغلب، وفي التسعينيات من القرن كان هناك من لا يزال يتحاشى –دون وجود دافع معين–، تقديم طلب للحصول على ترخيص حكومي، بينما استمرت السلطة الكنسية في إصدار ترخيصها بصيغة «تصريح الطباعة» التقليدية.

وفي عام 1772م، صدر في مودنا أيضاً قرار بإعادة تنظيم كلي للرقابة على الطباعة، تلك التي انتقلت تماماً إلى سلطة الدوق، تاركةً لهيئة الأساقفة مهمة المراجعة الأولية عوضاً عن المفتش.

وبعيداً عن المظاهر التشريعية، ساد في إيطاليا –التي بدأت تسترد أنفاسها في منتصف القرن الثامن عشر– مناخ جديد، لا يختلف في شيء عن مثيله في جزء كبير من جمهورية الأدب الأوروبي، التي كان للمراجعين فيها نصيب كبير أيضاً، كان المسؤولون الفعليون عن أجهزة الرقابة الأوروبية الأساسية هم الأدباء، والكتاب المرتبطون بعلاقات وثيقة شخصية وفكرية، مع من يتوجه إليهم، طلباً للترخيص، والمستعدون

في أغلب الأحيان لابتكار حيل، تنأى بهم عن المضايقات. تزدحم مراسلات العصر بمعلومات عن النشر، ومداولات حول مراجعة الأعمال قيد الإصدار، أما في ما يخص القوانين السارية حيثما كان يتحتم تجنب مثل تلك العلاقات، فقد شاع أن يقوم المراجعون، والمؤلفون، والناشرون بالتعامل في ما بينهم. وكان اختيار الناشر مشروطاً عادة بصلات يعقدها مع رقباء بعينهم. وقد تحدثنا طويلاً عن نموذج ماليشربي، لكن الشيء ذاته حدث مع مكاتب الرقابة في الدويلات الإيطالية أيضاً. في ميلانو قام باولو فريسي وألفونسو لونجو -عضوا أكاديمية بوني، والمقربان من فيري وبيكاريا- بمهام مماثلة، وفي نابولي، ظل تشيلستينو جالياني قساً أكبر لأعوام طويلة، وهو أحد كبار المتحمسين لفكر نيوتن.

وفي فرنسا كان جوفاني لامي، وهو مدير سلسلة «الأخبار الأدبية»، مراجعاً، ووجه إليه في عام 1747م اتهام بنشر المؤلفات غير المرخص لها، بينما كان جوسبى بيلّي بينشيفيني، وهو القارئ الشغوف لكتب عصر التنوير، والمؤيد للاستمتاع بالفن الإباحي، يتولى مهمة إصدار ترخيص الطباعة «دون بيانات» دقيقة. في البندقية حظي بمسؤوليات جسام، في أوقات مختلفة، كل من كارلو لودلي، وجاسبارو جوتسي،

اللذين أعادا تنظيم المراجعة على المطبوعات، طبقاً لمعايير أشمل للانفتاح، والتسامح، وقد تعاونت مع هذا الأخير بعض الشخصيات الشهيرة في البندقية في عصر الإصلاح خلال الستينيات: ألبرتو فورتيس، توماسو أنطونيو كونتين، وجوفاني فرانشيسكو سكوتّوني، الذي كان لأحداث حياته مغزى بالغ الدلالة، فهو راهب فرانشسكاني منشق على طائفته، اتُهم بنشر كتب فاضحة بين رهبان الدير، وتعرض للسجن، وخلال الأعوام الثلاثة التي قضاها حبيساً، استمر دون أي مضايقة تذكر في مراجعة المخطوطات، والمؤلفات المقرر نشرها لصالح سلطات الجمهورية.

أبدى المسؤولون عن الإشراف على الكتب الوافدة من الخارج -أيضاً- انفتاحاً غير مسبوق، ولم يعد كُتّاب مثل إرازموس، ومكيافيلّي، وباسكال، وآخرين كثر يثيرون المشكلات.

وفي مناخ شهد تحولاً جذرياً كذلك، اتجهت مواقف الكنيسة أيضاً صوب التغيير، فأظهرت للمرة الاولى -منذ قرون- سلوكاً دفاعيا، تحت ضغط الهجوم التشريعي الملكي، والكتب التي لم يكن بمقدورها القبول بها، كما كانت الوسائل ذاتها التي استعانت بها منذ قيام مجمع ترنتو، تبدو كأنها قد

فقدت صلاحيتها، حيث بدا أن مفتشي المحكمة المقدسة المتشددين -في بعض الأحيان- يشاركون في الأجواء الجديدة، التي ساد فيها التعطش إلى كل جديد، والعلاقات الفكرية، على الدفاع المتزمت عن العقيدة.

وخلال ولاية البابا بيندكتوس الرابع عشر، بلغت فكرة الانضمام «المقنن» إلى دعاوى الإصلاح الاجتماعي، والاهتمام بتلك المظاهر الخاصة بعصر التنوير، كبار رجالات الكنيسة، بدت القائمة ذاتها، بالرغم من إعادة الإصدار الدورية والتحديث المنتظم، مشوشة في بنيتها، وغير ملائمة للعصر. كانت اللائحة التي أصدرها بيندكتوس الرابع عشر في عام 1758م نتيجة مراجعة شاملة، وقد جعل منها الترتيب الأبجدي الجديد، والإحالة إلى مراسيم الحظر، أداة أكثر يسراً وجدارة بالثقة. صُححت أخطاء وتناقضات تراكمت مع مرور الأعوام، وأُلغيت الكتب التي لم تعد قيد التداول، وروجعت قرارت حظر ألحقت بالثقافة الكاثوليكية ذاتها أضراراً بالغة. وأخيراً في عام 1748م، توفي في سجون بيمونتي بييترو جانوني، وهو مؤلف «التاريخ المدني لمملكة نابولي»، الذي حُجب في عام 1723م بسبب موقفه المعادي للهيئة الكنسية، وآخر المضطهدين العظام من قبل محكمة

التفتيش الرومانية. في مجالات أخرى أيضاً، وفي أعوام ولاية البابا بيندكتوس الرابع عشر ذاتها، أُضيفت إلى القائمة أعمال أثارت صدى أوروبياً واسعاً، وشكوكاً حول العقيدة الكاثوليكية، أو أظهرت ميلاً بشكل ما نحو أجواء الإصلاح. ففي عام 1744م أُدين كتاب شيبيوني مافّي «حول دور المال»، الذي يؤيد إباحة الاقتراض بالفائدة، وفي عام 1751م حان دور -ولو ببعض التردد- «روح القوانين» لمونتسكيو، وبالطبع لم يكن لأوامر الحظر في القرن الثامن عشر ما كان لسابقتها في القرنين السالفين من تأثيرات، كانت قرارات الحجب التي تخللت في أوج حركة «الإصلاح المضاد» نفوس الكاثوليك، كما شهدنا في حالة إرازموس، تمثل آنذاك في الأغلب تصريحات أولية، لا تعتبر مخالفتها أمراً جسيماً بشكل خاص. وعلى أية حال، كان الحظر الروماني ما زال يلقي بظلاله حتى في فرنسا التي لم تعترف بالقائمة أبداً، ومما يدل على ذلك تلك المحاولات التي قام بها مونتسيكو ذاته، لتجنب نيل الإدانة.

كان تركز المسؤوليات الرقابية الأساسية في أيدي الحكومات، يعني بشكل جوهري -في أوج القرن التاسع عشر، وفي كل الدول تقريباً- انفراجاً واضحاً في الحيز الرقابي،

ولم يأت ذلك في كل الأحوال نتيجة لإرادة واعية، أو روح متسامحة، بل كانت الرغبة في القضاء على النشر غير الشرعي، واسع الانتشار، هي التي أغرت على الأرجح بغض الطرف.

«لقد صارت أفكار البشر سلعةً تجاريةً مهمةً»- هكذا كتب فولتير في عام 1733م، سادت عندئذ السلوكيات النفعية على المواقف الفكرية، كان جاك بيرنار دى شوفيلين -مدير «المكتبة» بين عامي 1729 و1732م- على استعداد للتصريح بنشر القاموس لبيل، حيث رأى أنه من غير الملائم أن تتخلى الدولة عن مصدر دخل سيصب في صالح الناشرين الهولنديين، في حال التمسك برفضه، وعدم القدرة على وقف استيراده، ووفقاً للمنطق ذاته أعطى ترخيصات سرية للأعمال الأكثر خطورة مثل مؤلفات هوبز، سبينوزا، جان-بتيست روسو، التي كانت قد انتشرت بالفعل في أرجاء فرنسا. حينما صارت الدولة مسؤولة تماماً عن الأجهزة الرقابية، أدركت أنها لن تنجح في الاحتكار الكامل للإشراف على تداول المطبوعات، كما لم يكن باستطاعتها إغفال أن صناعة النشر تمثل مصدراً أساسياً للدخل، وعملاً للرعايا، على الأقل في بعض أنحاء القارة، لم يعد بالإمكان آنذاك التوهم بقدرة القمع على إبعاد مخاطر مماثلة. وكان النموذج الإنجليزي

الذي بدأ الجميع في الإشارة إليه حاضراً، تعرف فولتير -الذي أقام في لندن ما بين عامي 1726 و1728م، واقترب من أساتذة الفلسفة الإنجليزية الجديدة: بيكون، ونيوتن، ولوك- على واقع لم يبدُ شبيهاً بذلك الفرنسي الذي يألفه، حيث يتميز بجو الحرية السائد فيه: «غالباً ما يسود في إنجلترا الفكر -ذكر في «الخطابات الإنجليزية»-، ويحظى الأدب بتقدير أكبر مما يناله في فرنسا». وكان هذا الوضع طبقاً للفيلسوف، إحدى تبعات النظام السياسي المباشرة: «يوجد في لندن زهاء ثمانمئة شخص يملكون الحق في إعلان أفكارهم، وتدعيم مصالح الأمة، ويتطلع ما يقرب من خمسة أو ستة آلاف إلى نيل الشرف ذاته، وينصب الآخرون أنفسهم قضاة لهؤلاء، وبمقدور أي شخص أن ينشر ما يظنه حول الشأن العام. هكذا تجد الأمة كلها ذاتها مضطرة للتعلم».

2- السوق السوداء

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كان كل ما يتسم بطابع رسمي، غالباً ما يثير في نفوس القراء الملل أو الرفض، ذكر فولتير في عام 1773م: «كنت متعباً من حياة باريس الخاملة، والمرتبكة، ومن حشد المتعالمين، والكتب السيئة

المطبوعة تحت الموافقة والامتياز الملكي»، لقد حمل الفضول الجمهور إلى توجيه النظر صوب نواحٍ أخرى، صوب ما يبدو من بيانات النشر قادراً على استدعاء غير المألوف، والمخالف للقواعد القارة.

أدى توطيد أركان رقابة الدولة، إلى إنعاش سوق غير شرعية، خصبة، فعادةً ما تأتي قرارات الحظر معها بالسعي إلى البحث عن قنوات للإنتاج، والتوزيع، مغايرة لتلك الشرعية؛ لذا شهدت أوروبا بين القرنين السابع عشر، والثامن عشر قيام شبكة بديلة، وحمل طبع وتوزيع كتب ممنوعة في طياته أخطاراً جسيمة، لم يكن كبار الناشرين يميلون إلى التعرض لها، فقد سمح نظام الامتيازات بازدهار أعمالهم، مقللاً من حجم المخاطر إلى أقصى حدّ، لقد كان من العسير أن يشعروا بالحاجة إلى المجازفة، في عالم تحدد قواعده المصادفة البحتة، وتغيرها بشكل دائم. لكن وضع الناشرين الصغار كان مختلفاً تماماً، حيث كان الكتاب الممنوع يشكل لهم أيضاً رهاناً قادراً على انتشالهم من البؤس، كانوا يقومون في مطابع صغيرة، مخبأة في المدن ذات الصلة القديمة بالطباعة، التي تقاسي تدهور الأحوال مثل ليون، أو في أخرى خاضعة لحكم أجنبي، مثل أفينيون التي يسيطر عليها البابا، أو في الخارج مثل هولندا،

وجنيف، أو في دوقية بولّيون الصغيرة، أو إمارة نيوشاتل، بإصدار الكتب التي تحظرها الرقابة الملكية، إضافة إلى العديد من المقلدات، وتجدر الإشارة إلى أن الأمر لا يرتبط بوقائع هامشية، عديمة التأثير على مجمل الإنتاج المطبوع باللغة الفرنسية، وليس هذا مجال الدخول في تفاصيل أكبر لقضية تتمتع بأهمية بالغة، كما أنه ليس بالإمكان تجاهلها، متى أردنا إعادة رسم حركة تداول الإنتاج المطبوع تحت النظام الملكي المطلق بشكل كلي، تكفي -فحسب- الإشارة إلى أنه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كان كتاب واحد من بين اثنين فرنسيين يُطبع خارج فرنسا.

ولم يكن حجم أعمال السوق غير الشرعية يختلف كثيراً عن مثيله الرسمي، كان حشد من الأشخاص يعملون في خدمة المنتجين، ويقتاتون من عمليات التهريب المماثلة. قص روبار دارنتون في العديد من مؤلفاته مغامرات العديد من هؤلاء الوكلاء غير المعروفين، الذين عملوا في توزيع الكتب لصالح شركة نيوشاتل للطباعة، وهي إحدى المراكز الأساسية لنشر الكتب المحظورة في ذلك العصر. اتسم نظام الإمداد غير الشرعي بتشابكه وتشعبه في الأراضي الفرنسية بشكل خاص، فكان يوجد عملاء يجمعون المعلومات

حول خصائص السوق الأدبي، وأذواق الجمهور، وأعمال الكُتاب، ورحالة متجولون يراقبون السوق الريفي، ويقيمون سلوك السلطات القائمة على الرقابة، والرقباء، وكان هناك بالأخص باعة كتب جوالون، على علم تام بكافة المشترين المحتملين، يجولون في أنحاء أوروبا، متوائمين تماماً مع أذواق ومتطلبات جمهور متفاوت بدرجة كبيرة، ويعتبر البائع المتجول إحدى الشخصيات التقليدية في مشهد الطباعة في أوروبا في العصر الحديث، وهي شخصية متوارية، لكنها أساسية لإدراك قدرة العديد من الطباعين الأوروبيين –الذين كانوا يثقون ببراعتهم الاستثنائية في التكيف مع أكثر المواقف تنوعاً، وأشد الأفكار السياسية اختلافاً– على الانتشار ما بين المستعمرات الإسبانية في أمريكا إلى أراضي الإمبراطورية الروسية الأكثر بعداً.

ولم يكن الجميع يتخصصون في الكتب غير المصرح بها، فقد كان استعدادهم في ذلك المجال يتناسب بشكل مباشر مع حالة اليأس، والنزوع إلى مواجهة المخاطر. وكلما كانت المخاطر عظيمة، كان احتمال الثراء السريع أعظم. «مخالفة الشرعية تتواءم مع الهامشية[...]» –كتب روبار دارنتون في عام 1991– «جذبت تجارة الكتب الممنوعة في المقام الأول

مغامرين، وبائعي كتب مفلسين، وأولئك الذين دفعتهم الحاجة الملحة أو الطموح الشديد. لم ينخرط التجار الراسخون فيها إلا نادراً، وتحديداً عندما يعتقدون في عدم وجود ما يشكل خطراً عليهم»، لكن نحو نهاية القرن التاسع عشر، وفي الأعوام التي اشتدت فيها أزمة تجارة الكتب التقليدية، كان عدد الذين يميلون إلى المجازفة في ازدياد دائم، متكئين في ذلك على أنظمة رقابية قليلة الفاعلية بشكل عام، تعسر عليها أن تدرك، في ظل غياب أداة تماثل «القائمة الرومانية»، ما يجب حجبه، وما يلزم السماح به.

وفي إيطاليا، لم يكن للتجارة غير الشرعية حجم مثيلتها في ما وراء جبال الآلب، ومن جانب آخر كانت المطابع السويسرية تعتمد بشكل أساسي على طلبات السوق الفرنسية، ولم يكن ما يصل من إنتاجها إلى إيطاليا سوى انعكاس للشهرة التي أثارتها الكتب الممنوعة، في نفوس فئة نخبوية إلى حد كبير من الجمهور الايطالي. ظلت الكتب الخطيرة في الأغلب باللغة الفرنسية، بينما كان انتشار المؤلفات المماثلة الصادرة داخل البلاد أكثر محدودية بكثير، ولا يعني ذلك أن إيطاليا لم تكن محلاً لاهتمام شبكة منظمة تعمل على توزيع الكتب

المحجوبة، فقد كان الباعة المتجولون لبريانسون[12] يملكون فروعاً مهمةً في شبه الجزيرة، حيث كان يمارس العديد من العملاء لدور نشر متخصصة في الأعمال الفلسفية، أو الإباحية، عملهم. في برغامو، في السبعينيات، كان جوسبي روندي مستورداً نشطاً لكتب التنوير، بينما كان بمقدور الناشر لورين جيرود، في تورينو، مع بعض الحذر وربما بعض الدعم السياسي، استيراد– وبكميات كبيرة– مؤلفات سياسية، وفلسفية وروايات وقصص إباحية، كانت الرقابة في بيمونتي تحجبها بكل حزم، وتتأكد تلك المظاهر المتضاربة، إذا ما تمكنا من إلقاء نظرة على أذواق وأولويات القراء: فإذا كان باستطاعتنا أن نتفهم كيف أن رقيب الدوق الكبير في فلورنسا، جوسبي بيلّي بينشيفيني، وهو رجل معتدل، وكاثوليكي دمث، لم يتردد في التطلع إلى الصور الملعونة في «تيريزا الفيلسوفة»[13] المحظورة بشدة، فإن تصرفات رئيس رهبان كاسالي مونفيراتو، إيناتسيو دي جوفاني، في قلب مملكة سافويا –وحيث لا بد أن تتسم الرقابة الجمركية

(12) بلدية فرنسية تقع أعلى جبال الآلب. (المترجمة)

(13) رواية فرنسية كتبها جان بتيست دي بوير وماركيز دارجن في عام 1748م، وقد صُنفت ضمن الأدب الإباحي، مما أدى إلى تحقيقها انتشاراً واسعاً في القرن الثامن عشر في فرنسا. (المترجمة)

بصرامة بالغة– ستثير للوهلة الأولى دهشة أعظم، فقد استقدم من جينيف بين عامي 1760 و1761م، عبر البريد العادي، ما يربو على المئة كتاب، أغلبها محظور، وتشكل فيها الروايات التي تتنوع بين العاطفية والفاضحة، الجزء الأكبر.

3- تصاريح في الخفاء وبيانات زائفة

يفسر التنافس المستمر بين السوقين الشرعية، وغير الشرعية، ما كان من الحيل الشائعة التي تبنتها أجهزة الرقابة الرسمية، للتخفيف من وطأة بعض القوانين التي صاغتها هي ذاتها؛ وذلك لأن تطبيقها حرفياً كان كفيلاً بأن يترك آثاراً سلبيةً، سياسيةً وتجاريةً. وكان أكثر الحيل شيوعاً هو وضع أماكن نشر غير حقيقية على أغلفة الكتب (أُطلق على هذه الممارسة في إيطاليا «بيانات زائفة» أو «نشر بدون بيانات» وفي فرنسا «عنوان زائف»)، وهو نشاط لا يعتبر ثانوياً للرقابة تحت النظام الملكي المطلق، لقد بدأت الحكومات بهذه الطريقة في فصل مسؤولياتها عن تلك الخاصة بالمؤلف.

ويعود اللجوء إلى هذا الإجراء إلى نشأة الهيئة الرقابية، عندما فرضت السلطات المدنية والدينية –بغرض تمييز كل كتاب بدقة والمسؤولين عنه، ومن بين أمور أخرى عدة–، الالتزام بإيضاح مكان، وعام النشر، واسم الناشر أو الطباع

المسؤول عن كل طبعة. كانت قائمة باريس التي صدرت عام 1544م تحذر بوضوح من خطر الكتب المطبوعة تحت ستار أسماء مزيفة، أو تغييرات في أماكن النشر. وخلال القرن السادس عشر استخدم الناشرون، والطباعون العاملون بدون ترخيص، خدعاً مماثلةً لتغطية كل ما كان محظوراً بشكل لا ريب فيه، أو لطرح كتب غير مسموح بتداولها مرة أخرى بعد أعوام من تخزينها. تتعدد الأمثلة، وترتبط بشكل أو بآخر بكل الكُتّاب الذين شملتهم القوائم، وإذا ما اكتفينا بمثال واحد فقط، نذكر أن أعمال مكيافيلّي العديدة التي صدرت بين عامي 1584 و1587م مشيرة إلى مطبعة أنطونيلّو ديلّي أنطونيلّي، كانت في الحقيقة من إنتاج الطباع اللندني الشهير جون وولف.

ولم يتجاوز الأمر حتى تلك اللحظة نطاق طباعة الكتاب غير الشرعي، ولا يوجد ما يشير إلى استخدام الرقابة الرسمية البيانات الزائفة، لحل قدر كبير من القضايا البالغةِ التعقيد، ولتجاوز كافة المشكلات الناجمة عن تطبيق تشريعات مختلفة في الآن ذاته.

عند ذلك الحد، لا بد من العودة إلى بعض التصورات التي قامت عليها فكرة الرقابة تحت الحكم الملكي المطلق،

لم تكن الهيئات المكلفة بالمراجعة، التي يوكل إليها التصريح بطباعة أحد الكتب تكتفي بتوضيح عدم وجود موانع للنشر، لكنها كانت تعطي أيضاً نوعاً من التصديق الإيجابي. كانت الأغلفة تحمل بالتالي صيغاً تشير إلى هذا «القبول». بكلمات أخرى كان الأمر ينتهي بإعلان تضامن السلطات العامة مع المؤلف، وكان هذا ما يبدو أمام الجميع. كانت صيغة الموافقة تؤدي إذن إلى مواقف محرجة. وتكثر الحالات التي لم يكن الحظر فيها ضرورياً، لكن لم يبد مقبولاً إصدار مطبوعات تحمل صيغاً تعبر عن تأييد بالغ الوضوح لمضمون النص. وقد لاحظ ذلك باولو ساربي في عام 1609م، وأكد في الوقت ذاته أن الضرر الناتج عن حظر كل الأعمال التي لا تتوافق توافقاً تاماً مع مواقف حكومة البندقية سيكون جسيماً للغاية، وتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى العديد من المؤلفات ذات الطابع القانوني، أو التشريعي الكنسي، أو الكتيبات الشعبية. «بالتأكيد لا أستطيع أن أرى دون الشعور بالأسى بعض كتب الشعر البذيئة يقال عنها في تقارير أحد القضاة المبجلين أنها جديرة بالنشر»؛ لذا اقترح ساربي إلغاء صيغ القبول التقليدية، ولم يحظَ الاقتراح السابق لعصره بوقت طويل للغاية بأي صدى. وفي البندقية، كما في الدول الأوروبية الكبرى

الأخرى، استمرت تأشيرة السلطة بالموافقة في الظهور على الأغلفة الداخلية حتى نهاية القرن الثامن عشر.

كانت المشكلات التي أثارها ساربي حقيقةً واقعة، ولم تلبث أن ظهرت واضحةً بشكل خاص كلما اتخذ النشر أبعاداً تفرض وضعاً لا يمكنه الخضوع لنزوات الرقباء المتطرفة. وكانت الحيلة التي أوجدت حلاً للقضية في العديد من دول أوروبا، هي ذاتها التي أتاحت نشر الأعمال التي لم يكن من الممكن تحمل مسؤوليتها كاملةً، وذلك بإعطائها موافقات سرية، أو مكان نشر غير حقيقي. وفي البندقية في النصف الأول من القرن السابع عشر، تم تسجيل حالات لتراخيص مُنحت دون المرور بالإجراءات الإدارية المعتادة، متحاشيةً بهذه الطريقة التقارير المنصوص عليها، كانت التصاريح المماثلة تنتهي في الأغلب إلى إصدارات تحمل بيانات نشر زائفة.

وانتشر النظام على نطاق واسع في النصف الثاني من هذا القرن، ولا بد من التأكيد على عدم الخلط بينه وبين العادة الشائعة، بالدرجة ذاتها، في النشر غير الشرعي، مع وضع بيانات نشر خاطئة، وقد توطد في فرنسا بقوة حتى بداية القرن السابع عشر. وهكذا كان بمقدور الكثير من الكتب

التخلص من حالة عدم الشرعية المطلقة، ونيل ترخيص من الجهات ذاتها القائمة على الإشراف على الطباعة، بشكل بدأ سرياً، ثم سار وفقاً لإجراءات تشابهت شيئاً فشيئاً مع تلك الخاصة بالتراخيص الرسمية، حتى أنها كانت تُسجل منفصلةً -تفادياً لأي تجاوزات- في سجلات خاصة تحاكي سجلات الكتب الوافدة من الخارج. أثار جوليلم دي ماليشربي، جدلا لا يختلف كثيراً عن ذلك الذي أثاره ساربي، في منتصف القرن الثامن عشر، بإعادة صياغة تلك التصاريح الخاصة، التي نشأت بالأساس لحماية الرقباء في حالات خاصة ومحددة، ثم اتسع نطاقها تدريجياً. وكثيراً ما تكررت الظروف التي لا يمكن فيها إعطاء ترخيص عام لأحد الكتب، مع ضرورة الاعتداد بعدم القدرة على منعه من الصدور. في ذلك العصر كانت نصف الكتب الصادرة في مملكة فرنسا تخرج وفق هذا النظام، والشيء ذاته ينطبق على ما يقرب من 40٪ من إجمالي الكتب المسموح بها في البندقية في عام 1765م.

وتعددت المجالات التي لجأت إلى البيانات الزائفة: كل الأدب العاطفي، والروايات، والكتابة المسلية؛ لأنها كانت تعتبر في مجملها إباحية، أو لأجل الأسباب التي ساقها ساربي

سالفاً. في أوج القرن الثامن عشر كانت الكتب المماثلة تستتر خلف بيانات متخيلة تتواءم مع طابع العمل ذاته: بكين، فانتازيانوبولي، كيكروبولي، بيتوريسكوبوليس، وسار على النهج ذاته جزء كبير من الإنتاج التاريخي، والصحفي المرتبط بقضايا آنية، لقد كان من اليسير للغاية أن تثير تلك المؤلفات حفيظة الأمراء الأصدقاء، وكان العزم ينعقد على تجنب أي تعقيدات دبلوماسية مزعجة منذ البداية. وغالباً ما كان اسم أمستردام يتردد منقذاً في مثل تلك الحالات: كان ما يقرب من 25٪ من الإصدارات التي تحمل بيانات فرنسية زائفة تستخدمه، كان الشيء ذاته يحدث في إيطاليا، كما حدث أيضاً في العقود المتقدمة من القرن الثامن عشر، مع كل الإنتاج ذي الطابع التنويري، الذي نال الترخيص بتلك الطريقة، كي لا ينتفع من ورائه الناشرون الهولنديون والسويسريون.

وفي بعض الأحيان، كانت تصدر تحت ستار البيانات الزائفة أيضاً مؤلفات ذات موضوع كهنوتي، لم يكن الاتجاه التشريعي في تلك الدول يسمح بنشرها، كما حدث في البندقية– على سبيل المثال– للكثير من الأعمال العقائدية، وقوائم الكتب الممنوعة ذاتها، التي تتعارض تماماً مع تشريعات البندقية. لكن الأمر كان يمس كتباً تشهد إقبالاً

كبيراً، وكان حظرها كفيلاً بإصابة المطابع بأضرار جسيمة. كانت الأعمال المؤيدة للسياسات الكهنوتية تصدر في تلك الأحوال بتراخيص تشير إلى الدول البابوية، أو بعض الإمارات الأسقفية الألمانية.

وسرعان ما انضمت الدواعي التجارية -أيضاً- إلى تلك السياسية والفكرية. في فرنسا كان يُصرح بوضع بيانات أمستردام على الكتب التي تحاكي طبعات هولندية، وفي البندقية كان يصرح بذكر موسكو أو سان بطرسبورغ للناشرين اليونانيين المتخصصين في اللغات السلافية؛ وذلك لتجنب عمليات التفتيش المتوجسة خلال الرحلات الطويلة صوب أماكن التوزيع. وتعلم الجمهور -بدوره- الاعتياد على تلك الحيل، والتعاطف معها. في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان إصدار أحد الأعمال وفقاً للقواعد المشروعة، يعني طرح كتب، تعكس في مضمونها ثقافة تقليدية. وإذا كان هناك سعي حثيث في كل من إيطاليا وفرنسا، صوب كل ما هو جديد ومثير للجدل، فقد كان لا بد من اللجوء في أغلب الأحوال إلى الكتب الوافدة من الخارج، أو الصادرة في إيطاليا، والحاملة بيانات زائفة. وفي بعض الأحيان كان باعة الكتب يضعون ذلك في الحسبان أيضاً، وأمام بعض

المحاولات للمواءمة بين التشريع والواقع، كان هناك من لا يزال يتوسل بعض الحيل للإيحاء بما يخالف المألوف، محاولاً الاقتراب من ذوق الكتب الممنوعة، دون المجازفة بشيء.

حاولت الرقابة الرسمية –تحت ستار البيانات الزائفة– أن تمتلك مجدداً زمام الإشراف على تداول المطبوعات، الذي كانت التجارة غير المشروعة تسعى إلى سحبه من يديها، لكنها كشفت بهذا التصرف عن كل تناقضاتها، ففي الوقت الذي نصبت فيه ذاتها مشرفاً أعلى، ومطلقاً على تجارة الكتب، كان لا بد لها من أن تدرك عجزها الجوهري، الذي تبدى عبر تلك الأداءات التي تعكس تحرراً افتراضياً. لقد مَثل ذلك الأداء –من جهة أخرى– وفي الكثير من الدول الأوروبية، المعبر الذي قاد إلى سبيل مفهوم وواعٍ لحرية النشر. كان ديني ديدرو، الذي ثار في عام 1763م على المسؤولين عن الرقابة الفرنسية، هو من طالب، باسم الناشرين والمؤلفين، بزيادة غير محدودة في عدد التراخيص السرية، لأن المجتمع «في أشد الحاجة إلى ذلك الخرق في القانون العام»، لصالح الآداب والتجارة. على الجانب المعاكس، وبعد ذلك بعامين، في البندقية، تم التقدم باقتراح إلغائها، مع الدفع «بخطورة النظام، وعدم استقراره، وغير ملاءمته»، وأنه يجب على

الدولة البدء في تولي كافة المسؤوليات في تلك الأحوال. في الحقيقة توقف استخدام البيانات الزائفة لعدة أعوام، لكن تخطي الإنتاج المطبوع الحدود، التي يمكن أن تسمح بها دولة تابعة لنظام الحكم المطلق، جعلها تعاود الظهور، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

4- عصر التنوير والرقابة وحرية النشر

إذا اعتبرنا أن المعيار الذي يتحتم القياس عليه، هو المعيار الفرنسي، فإن مستوى الجدل في إيطاليا في الستينيات والسبعينيات، يبدو متأخراً، ومتزامنا مع الإصلاحات الشمولية، التي أمتدّت في تلك الأعوام إلى الكثير من المؤسسات الرقابية. وبكلمات أخرى، بينما كان ديدرو، وكاتبو «الموسوعة»، يطرحون بوضوح قضية حرية الطباعة، كان النقاش يدور على الجانب الآخر من الآلب، حول ما إذا كان على الصلاحيات الرقابية أن تؤول تماماً إلى الدولة، أو حول ماهية الصلاحيات، التي يمكن تركها في أيدي السلطات الكنسية. نال شهرة عظيمة في إيطاليا في تلك الأعوام مؤلف «حول وضع الكنيسة وسلطة بابا روما التشريعية» لجوستينو فبرونيو، وهو الاسم المستعار ليوهان نيوكلاس فون هونهيم، أسقف تريفيري. كان العمل الذي

يؤيد بحسم سيادة الأساقفة القضائية، وتبعية البابا للمؤتمر الأسقفي العام، قد أُدرج في القائمة على الفور، لكنه ترك أثراً بالغاً على الكتاب الإيطاليين في الستينيات، خاصةً في إقليم فينيتو، حيث أسهم في إحياء فكر ساربي، الذي لم يخمد تماماً أبداً. كان فبرونيو، بدعوته إلى «تثقيف الشعب»، حول جذور السلطة الكنسية التشريعية، يدعم بوضوح حقوق الدولة والأساقفة، في مواجهة التدخلات الكنسية، التي امتدت لقرنين، وتسببت في إدانة العديد من المؤلفات، ليس لدواعٍ إلحادية، وإنما بسبب «دواعي الكنيسة السياسية» فقط. تكررت الموضوعات، التي طرحها الأسقف الألماني –بدرجة متفاوتة من العمق– في أعمال الكثيرين، ممن سنحت لهم الفرصة في تلك الأعوام للكتابة عن الرقابة، متماسة مع الحدود، التي كان يصعب الوصول إليها. وقد عمل أولئك الذين تولوا مسؤولية بارزة في تنظيم وإدارة الرقابة في البندقية، في تلك الأعوام، مثل: توماسو أنطونيو كونتين، أو أنطونيو مونتنياكو، على احتواء الجدل داخل حيز الاختلاف التشريعي. كان يتحتم حماية المؤسسات بكل حزم من أي هجوم ذي أصول إكليركية، والتدخل في تعليم رجال الدين أيضاً، لكن لم يكن مسموحاً التخلي عن نظام الرقابة.

وفي أوج عصر التنوير ظل الاعتقاد بأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال التنازل عن الدفاع عن العقيدة ضد الإلحاد، وأنه أمر محسوم تماماً. «كان مهماً للأمراء أيضاً -كتب كاميلّو مانيتّي، الأستاذ بجامعة بادوفا في عام 1767م- عدم انغماس الرعايا في معارضات شديدة للدين القار، حيث تتكئ عليه السعادة، وأمن كل الدول الداخلي». وهكذا عبر كوزيمو أميدي أيضاً، وهو أحد أوائل ممثلي الفكر التشريعي الإيطالي، عن تأييده -ولو بشكل مبهم- حرية الطباعة في عام 1768م، التي ستعود بالنفع على الدولة، على أن تظل محكومة بآراء مراجعي الأمير المستنيرين.

وفي الأعوام ذاتها، بدأت في الظهور اتجاهات أخرى. كانت الكتب الفرنسية تتداول بيسر، وقد تُرجم منها الكثير إلى الإيطالية. في عام 1760م -على سبيل المثال- وفي مجموعة الأعمال المختارة لفولتير، ترجم أنطون ماريا دونادوني، وهو المسؤول عن الرقابة الجمركية، على الكتب الوافدة إلى البندقية من الخارج، «خطاب إلى موظف عام» لفولتير، وهو أحد أشهر الخطب الأولى حول حرية الطباعة، في الأعوام التالية صار النقاش حول تلك القضايا، أكثر حدة، كما شارك فيه أيضاً بعض أشهر ممثلي عصر التنوير في إيطاليا، وكثيراً ما تكرر هجوم بييترو

فيري على المراجعين، وقد أتيحت له -بين عامي 1766، و1767م- فرصة التعرف على الوضعين الإنجليزي والفرنسي، بفضل شقيقه أليساندرو الذي اقترب شخصياً من بعض أشهر الفلاسفة. وعلى الرغم من نوبات غضب فيري المتكررة ضد هذا الرقيب أو ذاك، إلا أنه لم يعبر قط عن فكرة مكتملة حول المعايير العامة، التي يجب أن يتكئ إليها أي نظام رقابي. وبالتأكيد «كان واضحاً للغاية» -كما ذكر فرانكو فينتوري- «أن طريق الإصلاح من أعلى لم يمر دون أخطار جسيمة»، و«أن الاستبداد الحقيقي يسعى بشكل تلقائي إلى الإفراط في فرض اللوائح، وإحكام الرقابة، أكثر من سعيه إلى الحرية المدنية»، وقد لاحظ «الفائدة العظيمة التي سترد من حرية الطباعة»، مضيفاً بخصوص الوضع على الضفة الأخرى من المانش، إن «حرية الطباعة تعتبر إحدى الدعائم الأكيدة للحرية الإنجليزية وسبيلاً، وصلت عبره، وتصل كل يوم، إلى أعلى مراتب المعارف الإنسانية».

كان من الحتمي أن تتبدى مظاهر الحكم المطلق المستنير، المتعارضة بشكل أكثر شيوعاً، وغالباً ما استوحي من أجواء «المقهى»[14] في ميلانو، فكر يتسم بجذرية أكبر، حول مفهوم

(14) مطبوعة صدرت في ميلانو في يونيو 1764م على يد بيترو فيري والمثقفين الذين اعتادوا الالتقاء في أكاديمية بوني. تميزت عن المجلات والصحف في ذلك الوقت باهتمامها بالقضايا الاجتماعية والسياسية. (المترجمة)

الحرية. كان جوسبي جوراني -صاحب الخبرات الأوروبية الواسعة، والقريب من أكاديمية بوني- قد أعلن أفكاره حول الحرية، وطالب «بحرية الكتابة والتحدث في شؤون الحكم».

«إن معاقبة كل من يتذمر من القرارات السياسية، ومن يتحدث، أو يكتب بتلك الحرية» -كتب في عام 1770م في «الاستبداد الحق»- «التي تعتبر تتمةً للروح والعقل، لا يشير إلى حكم شديد التدني فحسب، لكن معاقبة إحدى الفضائل الاجتماعية الجميلة المتمثلة في الصدق، تعادل تعليم الشعوب السير في درب الجريمة، وتحرم الأمير ذاته من القدرة على النفاذ إلى مشاعر الأفراد والجمهور».

وبالرغم من أن كتاب جوراني، قد مثل في إيطاليا في ذلك العصر، قمة قصوى، كان الطريق قد مُهد أمام أكثر المناقشات تعقيداً حول التخلص من القيود الرقابية، في مستويات الجمهورية الأدبية العليا -على الأقل-. بعد ذلك بعشرة أعوام تقريباً، ذكر جايتانو فيلانجيري، في كتابة «علم التشريع» (1780م)، الموضوع مجدداً، داخل إطار مشروع عام، يتعلق بالتربية، والتعليم العام. كان المصلح الجنوبي الكبير أفضل من أعاد صياغة القضية، في كافة أوجهها داخل إيطاليا، معلناً فكرة حرية الطباعة، التي كان من المقرر لها أن تنال حظاً وافراً في ما بعد بفضل الثورة. كانت القضايا

التشريعية قد هُمِّشت تماماً آنذاك. تجلت الفكرة في ذهن فيلانجيري وصاغها بوضوح، فبعيداً عن أي من الهيئات المؤسسية، يعتبر «الشعب هو صاحب السيادة حقيقةً وتأكيداً»، يعبر عنها من خلال «محكمة الرأي العام». ولا بد -على أية حال- من أن تُهيأ للشعب الظروف، التي تمكنه من استخدام سيادته؛ وفي شعب «جاهل، وفاسد، لا تدرك هذه المحكمة مصالحها».

صارت حرية الطباعة إذن، إحدى أدوات التربية الرئيسية، «على المُشرع أن يقرها» -استطرد فيلانجيري- «وعلى المشرع أن يحميها، لأن الصالح العام يرتبط بوجودها، وأدائها عملها بشكل صحيح». كان الأمر يمس أحد الحقوق الطبيعية «الأسمى، والأقدم، من كل القوانين»، و«لا يمكن التفريط فيه، أو التنازل عنه»، «أحد أكثر المنافع ثراءً، أحد أكثر الحقوق قدرةً على صيانة الحقوق الأخرى، إحدى أقل الحريات تعرضاً للخطر، أي للترخيص، وأحد أكثر المساعدات، التي قد يقدمها المُشرع إلى التعليم العام». وقد أجاب فيلانجيري -باقتناع لم يتمتع به سوى قلائل في عصره- على من يخشى وقوع تجاوزات، بأنه سيكون كافياً فرض الالتزام بأن تحمل كل مطبوعة اسم الكاتب، أو «اسم

الناشر على الأقل»، بخلاف ذلك كان يرفض أن يصير العلاج الوحيد الممكن لانتشار الأخطاء من خلال النشر هو «حرية النشر ذاتها»، أو القدرة على المعارضة، ونصر الحقيقة، من خلال إثارة الاختلاف العام والحر.

تسمو «محكمة الرأي العام» -هكذا كما تُصوَّر- فوق كل المؤسسات الأخرى، لتصير الطرف الثالث العظيم- بعد الدولة والكنيسة-، في المناقشات حول الرقابة والحرية. كان يوجد آنذاك في المدن الأوروبية، في القرن الثامن عشر، حيز عام، وبالغ الحيوية من الجدل، قادر على الإفلات، من أسر السلطتين التقليديتين، والخضوع لهما، وفي داخل هذا الحيز مارس أفراد ذوو أصول اجتماعية مختلفة -على أساس معايير المساواة- الحق في النقد، دون أي عوائق. وجد الجدل الحر لأول مرة -في نطاق ما أُطلق عليه الجمهورية الأدبية، وداخل أجواء، يغلب عليها الطابع العلمي والثقافي، ثم بعد ذلك في الأوساط الاجتماعية والثقافية الأكثر انفتاحاً- ما يؤججه، في ما كان الإنتاج المطبوع قادراً على تقديمه عبر تمظهراته الصحفية الحديثة، محولاً الانتباه إلى الجانب السياسي. وأصبحت ممارسة النقد، في الأكاديميات، والصالونات، والدوائر الأدبية، والمقاهي، حقاً أساسياً يجب

على الحكومات النظر إليه بعين الاعتبار. «لقد غير عصر الطباعة» -كتب ماليشربي عام 1777م- «من ظروف ممارسة السلطة تماماً، وخلق في الأمة ذوق وعادة التثقف بالقراءة، وبالتالي القدرة على التفكير، وإبداء الرأي». كانت مواقف الأمراء الجديدة تجاه تداول المطبوعات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، نتاجاً لهذه التحولات الجوهرية.

في حين أخذت فكرة المبدأ الطبيعي لحرية الطباعة في الانتشار، بدءاً من الستينيات، فإن القلق تعاظم -في النطاق الكاثوليكي- حول ما يمكن أن يشكله ذلك المبدأ من تهديد، ولم يكن الأمر يتعلق بإحياء اتجاهات الإصلاح المضاد، بقدر يعبر عن الوعي المكتسب بضرورة مواجهة القضية عبر مواقف أكثر حداثة، وبالتالي ضرورة إعداد مشروع جديد، يجابه انتشار الأعمال غير المرغوب فيها، ولا يتكئ فحسب على أدوات الماضي، التي لم تعد تتناسب مع العصر. كان لا بد من أخذ الزمن، وقدرة وسائل الاتصال على التأثير بعين الاعتبار، بل والاستفادة من تلك الوسائل في المواجهة، وتجدر الإشارة - على الأقل - إلى نشاط اليسوعي فرانشيسكو أنطونيو زكريا- الكاتب النشيط للصحف المجادلة ضد روح العصر، ومؤلف أول تاريخ عام للرقابة على الكتب في عام 1777م

(التاريخ الجدلي لحظر الكتب)، الذي صار أداة للصراع ضد التنوير، والكتب التي تسعى إلى نشر مبادئه. اعتبر التراجع الكلي في مواقف كنيسة روما، إحدى تبعات الهجوم، الذي قادته الكتب المعادية للدين، التي كانت تشن هجوماً عنيفاً لعقود، في شتى أرجاء أوروبا: «إنه تاريخ بالغ الأهمية -ذكر في المقدمة- كنا نفتقده حول الحظر؛ لكنه تاريخ جدلي، تتضح فيه الضرورة القصوى لنزع الكتب التي تخص أياً من المعارف، غير القويمة، من أيدي المؤمنين. وفي وجه جعجعة السياسيين الزائفين، والملحدين، وغير المخلصين للكنيسة، يتأكد بجلاء الحق السامي لها -الذي نالته من المسيح- في حظر مؤلفاتهم».

كان زكريا سابقاً لأفكار ومشاعر، كان من المقدر لها أن تحظى بانتشار واسع منذ ذلك الوقت فصاعداً، داخل الأوساط الكنسية، وأن تصير نواة اتجاه كاثوليكي رجعي، امتد طوال القرن التاسع عشر. وقد هيأت حرية الطباعة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أيضاً، الظروف التي جعلت من أحداث نهاية القرن العنيفة، أمراً قابلاً للحدوث. كان الملحدون اليعاقبة هم آخر سلالة، تمتد من لوثر، وكالفينو، وتصل مروراً بأشخاص مثل بيل، وسبينوزا،

ولوك، إلى روسو، وفولتير، ومؤلفي «الموسوعة»، وتطالب بالحرية والمساواة بين الجميع. ولم تكن «الثورة الرهيبة» سوى نتيجة المؤامرة التي دبرها الكتاب/الفلاسفة، والذين قادوا -بفضل إمكانية التعبير عن رأيهم دون قيود- الرأي العام، ضد الدين المسيحي، والنظام السياسي القديم.

الخاتمة

أُقرت حرية النشر رسمياً، مع صدور «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» في باريس في 26 أغسطس عام 1789م، وفيه يُعتبر «تبادل الفكر الحر، والآراء، أحد حقوق الإنسان الأكثر تقديراً، ويحق لكل مواطن أن يتحدث ويكتب وينشر بحرية كاملة في ما عدا ما يُعد تجاوزاً، وفقاً للحالات التي نصت عليها القوانين».

لقد أدى الخوف من انتقال حمى الثورة خارج فرنسا، في الأعوام التالية على ذلك، إلى إغلاق الكثير من المنافذ التي كان الأمراء المستنيرون قد فتحوها، وأُعيد تنظيم الأجهزة الرقابية، وشُددت المراقبة في شتى المواضع تقريباً، كما جرت -في بعض الأحيان- محاولات لإقامة حدود يصعب اختراقها، تتكئ على اتفاقيات دولية لم يسبق لها مثيل، لكن الأحداث اللاحقة أضاعت كل تلك الجهود عبثاً، وانتشرت أفكار الثورة العظيمة في أرجاء أوروبا. استمر الجدال عندئذ حول الرقابة والحرية، وبغض النظر عن الأحداث المتعاقبة في القرنين التاسع عشر والعشرين، صار المبدأ الذي أُرسي عام 1789م نقطةً مرجعيةً لكل النظم الليبرالية الحديثة. تنقل المادة

21 من دستور الدولة الإيطالية لعام 1948 حرفياً نص «إعلان حقوق الإنسان والمواطن».

وطالما جعلت آنية الموضوع الدائمة، من السعي إلى إعادة تكوين نظرة تاريخية صحيحة، تعتد بشتى الأوجه، أمراً عسيراً. يتواصل الحديث عن الرقابة، ويواصل –في كافة الأحوال– الإحالة إلى مضامين سياسية، ودينية، ترتبط بكل ما هو آني، وتخاطر دائما بالإسقاط على الماضي، محرفةً من حقيقته.

لقد نظر التاريخ الديمقراطي والليبرالي، المتسم بطابع القرن التاسع عشر، –وعلى سبيل المثال–، نظرة أزدراء إلى الرقابة الكنسية التي سادت في القرون الماضية، متبنياً منطق أولئك الذين قادتهم الظروف إلى الوقوع ضحية لها، ولم يأخذ في اعتباره أبداً ماهية ظروف ممارسة السلطة الفعلية، وتداول المعلومات، وتجاهل حقيقة أن السلطات المدنية أيضاً، كانت ترى في إقامة نظام مراقبة قادر على إبعاد خطر الإلحاد، والإسهام في توطيد أركان عمل الدولة، شرطاً أساسياً لبقائها.

في الجانب المقابل، سعت بعض المراجعات التاريخية الحديثة، إلى التهوين من تبعات حركة «الإصلاح المضاد»

على التطور الفكري في الدول الكاثوليكية، وقد أدى السعي إلى إفقاد «الأسطورة السوداء» -التي نشأت حول عمل محاكم التفتيش- جوهرها، إلى التقليل من قدر الاشتراطات الباهظة، التي طالما وفرتها تلك البُنى القمعية.

وفي كلا الجانبين، لم تنل بعض الآثار المهمة الأخرى التي تركتها الرقابة على المطبوعات في الثقافة الأوروبية، في العصر الحديث، حظاً من الانتباه. ففي تناقض غريب، أثار القمعُ الاهتمامَ في بعض الأحيان، موقظاً الشغف تجاه الكتب الممنوعة، وأتاح له الاستمرار. بينما أدت حتمية مراوغة المراقبة على أصعدة أخرى إلى ارتفاع مستوى الأسلوب، واللجوء إلى استخدام السخرية، والتلميحات. وقد لوحظ حديثاً أن «الروح الفرنسية»، في القرن الثامن عشر، تعدّ هي أيضاً، إحدى نتائج اللعبة الماكرة التي كان المؤلفون والرقباء يمارسونها معاً.

والحق أن القمع قد تجلى بمظاهره الشرسة ذاتها منذ عصور سحيقة أدى إلى إفقاد المشكلة طابعها التاريخي. لقد أشرت في مستهل هذا الكتاب إلى التاريخ الطويل لصورة محرقة الكتب، بدايةً من العصر القديم، ووصولاً إلى النازية، وما تلاها، وربما حالت قوة تذكير تلك النيران دون النظر

خارج حدود الأطر الفكرية، ووضع قضية الرقابة داخل الإطار الأوسع لفكرة الاتصال، وعلاقته مع السلطة، وتمثل صعوبة إدراك عدم القدرة على تحديد تعريف واحد للحيز الذي يمكن أن تمارس داخله حرية التعبير أحد مخاطر البقاء قيد المفاهيم الثابتة، وذلك لأنه يسعى إلى التجدد بشكل دائم، وفقاً لتطور تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بالنظم المؤسساتية، والاحتياجات ذات الطابع الاجتماعي. ولا توجد سلطة على وجه الأرض يمكنها أن تصم أذنيها –وإن جازفت بالتبسيط المفرط لمشكلات لا تزال بمنأى تماماً عن إيجاد حل لها– عن آراء المحكومين، إلى درجة أن تكف تماماً عن محاولة التأثير عليها. وفي مهمة كتلك لا يكون الحظر والمحرقة الأداتين الأكثر فاعلية دائماً.

التسلسل الزمني

1452–1456م	يوهان جوتنبرج– يبدأ الطباعة بحروف متحركة.
1487	إنوتشينزو الثامن يعهد إلى رئيس القصر المقدس، والأساقفة، بمهمة مراقبة انتشار الكتب المنافية للأخلاق.
1488	السوربون تحجب «الدفاع» لبيكو ديلاّ ميراندولا.
1501	صدور مرسوم بعنوان: –*Inter Multiplices*– لإسكندر السادس إلى الأساقفة في ألمانيا، ويضم مبادئ الرقابة الاحتياطية.
1552	صدور قانون الملوك الكاثوليك، الذي يفرض الرقابة على الطباعة في إسبانيا.
1515	صدور مرسوم بعنوان: –*Inter Sollictudines*– لليون العاشر، الذي يفرض على العالم المسيحي كله الالتزام بالرقابة الاحتياطية.
1517	إعلان الأطروحات الخمسة والتسعين للوثر، في ويتنبرغ.
1520	صدور مرسوم بعنوان: –*Exsurse domine*– لليون العاشر، ضد لوثر.
1520	برلمان باريس يكلف السوربون، بمراقبة الأعمال الدينية.
1527	مجلس العشرة يفرض ضرورة الحصول على ترخيص للنشر، في البندقية.

1542 إقامة محكمة التفتيش التابعة لكنيسة روما.

1544 السوربون تنشر أول قائمة للكتب المحظورة.

1545 – 1563 عقد مجمع ترنتو.

1546 صدور أول قائمة في الأراضي المنخفضة في لوفانيو.

1549 صدور أول قائمة إيطالية في البندقية.

1551 صدور أول قوائم محكمة التفتيش الإسبانية.

1553 حرق التلمود في روما والبندقية.

1554 المجلس الملكي الإسباني، مسؤولاً، عن الإشراف على تداول المؤلفات.

1557 ماري تُودور، تمنح امتياز الطباعة، إلى اتحاد الناشرين في لندن.

1558 تشديد جديد للوائح المنظمة للنشر في إسبانيا.

1559 بولس الرابع يعلن أول قائمة لكنيسة روما.

1559 صدور قائمة المفتش العام فيرناندو دي فالديس الإسبانية.

1562 مجلس العشرة، يعيد البت في قانون الطباعة.

1563 إنشاء الترخيص الملكي للنشر في فرنسا.

1564 بيوس الرابع ينشر قائمة ترنتو.

1571 صدور أول قائمة للأعمال المنقحة في لوفانيو.

1573 تنقيح «الديكاميرون»، لبوكاتشيو.

1584 صدور أول قوائم محكمة التفتيش الإسبانية التنقيحية.

1593 إدانة «حول الفلسفة الكلية الجديدة» لفرانشيسكو باتريتسي.

1596 صدور قائمة كليمنت الثامن.

1600 إدانة وإعدام جوردانو برونو.

1606 الحظر البابوي على جمهورية البندقية.

1607 صدور قائمة كنيسة روما الأولى والوحيدة، للأعمال الواجب تنقيحها.

1616 حظر كتب كوبرنيكوس.

1623 تعيين الرقباء الملكيين الأربعة في باريس.

1633 محاكمة جاليليو.

1643 إدانة «أوجستينو»، لجانسن.

1644 إعدام فيرّاتني بلاّفيتشينو في أفينيون.

1644 جون ميلتون ينشر «خطاب جون ميلتون إلى البرلمان الإنجليزي حول حرية الطباعة دون رقابة»، مؤيداً حق الطباعة دون الخضوع لرقابة.

1653 مرسوم بعنوان: *Cum occasione*– يدين مذهب جانسن.

1663 إدانة أعمال ديكارت.

1664 صدور قائمة إسكندر السابع.

1679 إدانة «رسالة في اللاهوت والسياسة» لسبينوزا.

1681 صدور قائمة إينّوتشينزو الحادي عشر.

1687 المحكمة المقدسة تدين ميجل دي مولينوس.

1695 إلغاء الرقابة الاحتياطية في لندن.

1699 إدانة «الأقوال» لفينلون.

1699 الأب بينيون مديراً للمكتبة.

1700 إدانة «القاموس التاريخي والنقدي» لبيير بيل.

1723 إدانة «التاريخ المدني لمملكة نابولي» لبييترو جانوني.

1734 إدانة «مقال حول الفكر الإنساني» لجون لوك.
1743 إصلاح الرقابة في توسكانا، وخضوعها لإشراف الدوق الكبير.
1745 إصلاح الرقابة في بيموتني.
1748 وفاة بييترو جانوني، سجينا في تورينو.
1750 بدء إصدار «الموسوعة» في باريس.
1750 ماليشربي مديرا للمكتبة.
1751 إدانة «روح القوانين» لمونتسكيو.
1753 بيندكتوس الرابع عشر يأمر بإصلاح القائمة.
1758 صدور قائمة بيندكتوس الرابع عشر.
1659 ماليشربي يكتب «مذكرات حول المكتبة».
1759 إدانة «عن الروح» لكلود- أدريان هليفتيوس في باريس وروما.
1759 إدانة «الموسوعة».
1762 مصادرة «إميل»، لجان جاك روسو في باريس.
1765 الحد من صلاحيات مفتش المحكمة المقدسة في البندقية.
1772 إصلاح الرقابة في دوقية مودنا.
1777 فرانشيسكو أنطونيو زكريا ينشر «التاريخ الجدلي لحظر الكتب» في روما.
1789 «إعلان حقوق الإنسان والمواطن»، يقر حق حرية التعبير.
1966 بولس السادس يلغي القائمة.

الفهارس

فهرس الأعلام

-أ-

-ب-

-ك-

-م-

-ن-

-هـ-

-و-

قائمة المراجع

يضم الجزء الأول الدراسات والمراجع ذات الطابع العام التي يرتكز عليها هذا العمل بشكل أساسي، ثم يلي ذلك المراجع الأكثر تخصصاً، وفقاً لترتيب الفصول والعناوين الداخلية. أما في ما يخص المراجع الأجنبية فقد ذُكرت في طبعتها الإيطالية إن وجدت، ووضع تاريخ صدور الطبعة الأصلية بين قوسين.

مراجع عامة

في ما يخص العلاقة بين الطباعة، والثقافة، والقراءة، والمجتمع، مع العديد من الإحالات إلى مشكلة الرقابة:

E. Eisenstein, *La rivoluzione inavvertita. La stampa come fattore di mutamento, Mulino, Bologna 1986 [1979]; Storia della letture nel mondo occidentale*, a cura di G. Cavallo e R. Chartier, Laterza, Roma-Bari 1995.

وحول الإطار العام لمشكلة الرقابة على مدى ثلاثة قرون، هي عمر العصر الحديث، مع إلقاء الضوء بشكل خاص على

الموقف في فرنسا:

G, Minois, *Censure et culture sous l'Ancien Régime*, Fayard, Paris 1995.

وفي ما يتعلق بإيطاليا يعتبر مرجعاً أساسياً:

A. Rotondò, *La censura ecclesiastica e La cultura*, in Storia d'Italia, V, I *Documenti*, t. II, Einaudi, Torino 1973, pp. 1397-1492.

إضافةً إلى:

V. Frajese, *Regolamentazione e controllo delle pubblicazioni negli antichi stati italiani (sec. XV-XVIII),* in *Produzione e commercio del libro e della carta*, a cura di S. Cavaciocchi, Le Monnier, Firenze, 1992, pp. 677- 730.

في ما يخص نظم التصنيف المكتبي مع إشارة لا بد منها إلى موضوع الحظر:

Serrai, *Storia della bibliografia*, 8 voll., Bulzoni, Roma, 1988- 1997.

وحول قوائم الكتب الممنوعة:

F.H. Reusch, *Der Index der verboten Bücher, Ein*

Beitrag zur Kirchen- und Literaturageschichte, I, Cohen, Bonn 1883- 1885.

وقد توفرت مجموعة كاملة تقريباً من الوثائق، والتشريعات، وقوائم الكتب، ومنسوخات القوائم، مزودة بدراسات حول المؤسسات الرقابية في البلدان الكاثوليكية في القرن السادس عشر، في المجلدات العشرة لسلسلة:

Index des livres interdits, diretta da J.M. De Bujanda, Centre d'Etude de la Renaissance, Éditions de l'Université de Sherbrooke - Librairie Droz, Québec -Genève 1985-1996.

وتضم مادة حول قوائم باريس (1544، 1545، 1547، 1549، 1551، 1556)، لوفانيو (1546، 1550، 1558)، البندقية (1550، 1558)، ميلانو (1554)، محكمة التفتيش البرتغالية (1547، 1551، 1559، 1561، 1564، 1581، 1597)، محكمة التفتيش الإسبانية (1551، 1554، 1559، 1583، 1584)، أنفيرسا (1569، 1570، 1571)، روما (1557، 1559، 1564، 1590، 1593، 1596)، بارما (1580)، موناكو (1582). ويعتبر المجلد الأخير (*Thesaurus de la littérature interdite au XVIe siècle*) لائحة جامعة لكافة العناوين المحظورة من

شتى المؤسسات الرقابية في أوروبا في القرن السادس عشر.

ومن المراجع الجامعة القيمة حول مواقف الكنيسة الكاثوليكية التقليدية في ما يتعلق بالحظر:

G. Casad. *L'Indice dei libri proibiti. Saggi e commenti*, Pro Familia, Milano-Roma 1936.

الرقابة على الكتب

تحتشد قائمة المراجع حول الرقابة على الكتب بكثير من العناوين. وتعتبر نقطة انطلاق جيدة أعمال مؤتمر:

La censura libraria nell'Europa del secolo XVI, a cura di U, Rozzo, Forum, Udine 1997.

مع دراسات أخرى لـ ل. بالسامو، ج.م. دي بوجاندا، س. كابيلّو، س. كافتسا، أ. كورسارو، ج. ف. جيلمونت، ج. فرانيتو، أ. بروسبيري، أ. روتسو، س. سيدل مينكي.

ويقدم صورة وافية عن الصراعات داخل الكنيسة الكاثوليكية، والمقر البابوي:

G. Fragnito, *La Bibbia al rogo*, Il Mulino, Bologna 1997; A. Rotondò, *Editoria e censura*, in *La stampa in Italia nel Cinquecento*, a cura di M. Santoro, Bulzoni,

Roma 1992, pp. 71- 88.

وحول المواقف المحلية المختلفة يرجى مراجعة دراسات المداخل المتعددة لمجموعة قوائم ج. م. دي بوجندا السالف ذكرها. أما في ما يتعلق بإسبانيا:

V. Pinto Crespo, Inquisiciòn y controlo ideológico en la Españа del siglo XVI, Taurus, Madrid 1983.

والبرتغال:

I.S. Revah, *La Censure inquisitoriale, portuguaise au XVIe siècle*, Instituto de Alta Cultura, Lisbone 1960; R Rêgo, *Os ìndices expurgatòrios e a cultura portuguesa*, Instituto de cultura e lingua portuguesa, Lisbona, 1982.

وفي ما يتعلق بجذور الرقابة الفرنسية:

J.X. Farge, *L'Université et le parlement. La censure à Paris au XVIe*, siècle, in *Censures. De Bible aux larmes d'héros*. Bibliothèque publique d'information, Centre George Pompidou, Paris 1987, pp. 88

والإنجليزية:

F. S. Siebert, *Freedom of the Press in England,*

1476-1776, University of Illinois Press, Urbana 1965; *Censorship and the control of the Print in England and France 1600-1910*, a cura di R. Myers, e M. Harris, St. Paul Bibliographies, Winchester 1992; L. Balsamo, *Vicende censorie in Inghilterra tra '500 e '600*, in La censura libraria, cit., pp. 31-52.

ولا تقدم كافة الدراسات التي أُعدت حول الدويلات الإيطالية المختلفة صورة إجمالية وافية. فمن بين الأعمال المهمة حول دوقية ميلانو:

Stampa, libri, e letture a Milano nell'età di Carlo Borromeo, a cura di N. Raponi e A. Turchini, Vita e Pensiero, Milano 1992.

وبه دراسات لـ ك.م. ستيفنز، وش. دي فيليبو باريجي، ود. زاردين. وحول مملكة نابولي:

P. Lopez, *Inquisizione, stampa e censura nel Regno di Napoli tra '500 e '600*, Ed. del Delfino, Napoli 1974.

وفلورنسا:

A. Panella, *La censura sulla stampa e una questione*

giurisdizionale fra Stato e Chiesa in Firenze alla fine del secolo XVI, «Archivio Storico Italiano», s. V, XLIII (1909). pp.140-151.

وعلى النقيض تتعدد المراجع حول أحداث الرقابة في البندقية. ويمكن مراجعة التشريعات في:

H.F. Brown, *The Venetian Printing Press*, Nimmo, London 1891.

و الإطار المحدد لسوق الكتاب في البندقية:

M. Zorzi, Dal *manoscritto al Libro, in Storia di Venezia, IV*, Enciclopedia italiana, Roma 1996, pp. 817- 958.

والنزاعات بين روما والبندقية:

L'Inquisizione romana e l'editoria a Venezia 1540-1605, Il Veltro, Roma, 1983 (1977).

وحول المظاهر الأخرى المهمة:

A. Del Col. *Il controllo della Stampa a Venezia e i processi di Antonio Brucioli* (1548- 1559), «Critica storica», 17 (1980), pp. 457- 510; P.F. Gredler, *culture and censorship in Late Renaissance Italy and France*,

Variorum reprints, London 1981; M, Jacoviello, *Proteste di editori e librai veneziani contro l'introduzione della censura sulla Stampa a Venezia* (1543-1555), «Archivio Storico Italiano», CLI (1993), pp. 27-56.

ويتناول العلاقة بين انتشار الكتاب والإصلاح البروتستانتي:

La Réforme et le livre. L'Europe de l'imprimé (1517-v.1570), a cura di J.-R Gilmont, Editions du Cerf, Paris 1990.

وحول جينيف:

C. Santschi, *Le censure à Genève, au XVIIe siècle: de le Escalade à la révocation de l'Edit de Nantes, Tribune éditions*, Genève 1978; F. Giacone, *Gli Essais di Montaigne e la censura calvinista*, «Bibliothèque d'Humanisme et Renaissance», 48 (1986), pp. 671-699; J.-F. Gilmont, *La censure dans la Genève de Calvin*, in La censura libraria cit.

وهولندا:

S. Groenvald, *The Dutch Republic. an island of liberty of the press in 17th centtury Europe? The authorities and the book trade*, in *Commercium litterarium. La Communication dans la République des Lettres*, a cura di H. Bots, F. Waquet, APA- Holland University Press, Amsterdam 1994, pp. 281-300; *Le magasin de L'univers. The Dutch Republic as the Centre of the European Book Trade*, a cura di C. Berkvens-Stevelinck, H. Bots, P.G. Hoftijzer, Brill, Leiden 199

ثقافات محظورة

إضافة إلى سلسلة ج. م. دي بوجندا الرئيسية السالف ذكرها، وبحث ج. فرانيتو يتسم بأهمية واضحة:

A. Rotondò, *Nuovi documenti, per la storia dell' «Indice dei libri proibiti»* (1572- 1638), «Rinascimento», s.II, III (1963), pp. 145- 211; J. Tedeschi, *Florentine documents for a history of the index of prohibited books*, in *Renaissance. Studies in honor of Hans Baron*, a cura di A. Molho, e J. Tedeschi,

Sansoni, Firenze 1971, pp. 577- 605; P. Simoncelli, *Documenti interni alla Congregazione dell'indice 1571- 1590: logica ideologia dell'intervento censorio*, «Annuario dell'Istituto Storico Italiano per l'Età Moderna e Contemporanea», 35- 36 (1983- 1984), pp. 187- 215; V. Farjese, *La revoca dell'Index sistino e la Curia romana*, «Nouvelles de la République des Lettres», 1(1986), pp, 15-49.

وفي ما يخص القوائم الإسبانية:

A. Vìlchez Diaz, Autores y *anonimos espanoles en los indices inquisitoriales*, Universidad Complutense, Madrid 1986.

ووطأة النشاط القمعي على الأدب الإيطالي في القرن السادس عشر:

Le pouvoir et la plume. Incitation, contrôle et repression dans l'Italie du XVIe siècle, Université de la Sorbonne Nouvelle, Paris 1982; U. Rozzo, *L'espurgazione dei testi letterari nell'Italia del secondo Cinquecento, in La censura libraria*, cit., pp. 219-271;

وتتسم بغزارة أكبر قائمة المراجع حول بعض الحالات الخاصة. ففي ما يتعلق بالرقابة على «الديكاميرون»:

R. Mordenti, *Le due censure: la collazione dei testi del Decameron «rassettati» da Vincenzio Borghini e Lionardo Salvati*, in *Le pouvoir et la plume*, cit., pp. 253-274 e G. Chiecchi, L. Troisio, *Il Decameron sequestrato. Le tre edizioni censurate nel Cinquecento*, Unicopli, Milano 1984.

وفي ما يخص وقائع أخرى:

V. Cian, *Un episodio della storia della censura in Italianelsec.XVI.L'edizionespurgatadel«Cortegiano»*, «Archivio Storico Lombardo», XIV (1887), pp. 661-724; L. Firpo, *Correzioni d'autore coatte, in Studi e problemi di critica testuale*, Commissione per i testi di lingua, Bologna 1961, pp. 143-57; Id., *La prima condanna di Machiavelli*, «Annuario dell'Università degli Studi di Torino» 1966-1967, pp. 23-46.

ويضم أخباراً وأفكاراً مهمة حول الكتب العامية، ومحو الأمية، والمدرسة:

V. Baldo, *Alunni, maestri e scuole in Venezia alla fine del XVI secolo*, New Press, Como 1977; P. Lucchi, *La Santacroce, il Salterio e il Babuino. Libri per imparare a leggere nel primo secolo della stampa*, «Quaderni storici», 38 (1978), pp. 593-630; *Libri, Idee e sentimenti religiosi nel Cinquecento italiano*, Panini, Modena 1987; P.F. Grendler, *La scuola nel Rinascimento italiano*, Laterza, Roma-Bari 1991[1989].

وحول تأثير المناخ القمعي في القراء:

C. Ginzburg, *Il formaggio e i vermi. Il cosmo di un mugnaio friuliano del'500*, Einaudi, Torino 1976; S. Seidel Menchi, *Erasmo in Italia 1520-1580*, Bollati Boringhieri, Torino 1987.

والعلاقة بين العلم والرقابة:

U. Baldini, *La scuola galileiana, in Storia d'Italia. Annali* 3. *Scienza e tecnica nella cultura e nella società dal Rinascimento a oggi*, a cura di G. Micheli, Einaudi, Torino 1980, pp. 381-463; J. Pardo Tomàs, *Ciencia y Censura. La inquisición española y los libros*

científicos en los siglos XVI y XVII, Consejo superior de investigaciones científicas, Madrid 1991; R. J. Backwell, *Galileo, Bellarmine and the Bible. Including a translation of Foscarini's «Letter on the Motion of the Earth»*, University of Notre Dame Press, Notre Dame-London 1992.

حدود الرقابة

في ما يتناول تطبيق قائمة كليمنت، إضافة إلى مرجع ج. فرانيتو السابق ذكره، يُرجع إلى:

R. De Maio, *I modelli culturali della Controriforma. Le biblioteche dei conventi alla fine del Cinquecento*, in Id., *Riforme e miti nella Chiesa del Cinquecento*, Guida, Napoli 1973, pp. 365-381; A. Barzazi, *Ordini religiosi e biblioteche a Venezia tra Cinque e Seicento*, «Annali dell'Istituto storico itala-germanico in Trento», XXI (1995), pp. 141-228.

حول أنطونيو بوسّيفينو:

L. Balsamo, *Venezia e l'attività editoriale di Antonio Possevino*, in *I gesuiti e Venezia. Momenti e problemi*

di storiaveneziana della Compagnia di Gesù, a cura di M. Zanardi, Gregoriana, Padova 1994, pp. 629-660; Serrai, *Storia della bibliografia* cit., IV, pp. 711-760.

والرقابة في البندقية في القرن السادس عشر:

P. Ulvioni, *Stampa e censura a Venezia nel Seicento*, «*Archivio Veneto*», s. V, CVI (1975), n. 139, pp. 45-93; S. Adorni e A.N. Mancini, *Stampa e censura ecclesiastica a Venezia nel primo Seicento: il caso del «Corriera svaligiato»*, «Esperienze letterarie», X (1985), fasc. 4, pp. 3-36; M. Infelise, *A proposito di «imprimatur». Una controversia giurisdizionale difine '600 tra Venezia e Roma in Studi veneti offerti a Gaetano Cozzi*, TI Cardo, Venezia 1992, pp. 287-299.

وتتوفر نصوص باولو ساربي حول الرقابة في:

P. Sarpi, *Scritti giurisdizionalistici*, a cura di G. Gambarin, Laterza Bari 1958 e in *Opere*, a cura di G. e L. Cozzi, Ricciardi Milano- Napoli 1969.

وتبدو قائمة المراجع حول محكمة التفتيش أكثر ثراءً، وهي غالباً ما تتناول فكرة قمع تداول الكتب. يُرجع إلى:

F. Bethencourt, *L'Inquisition à l'époque moderne. Espagne, Portugal, Italie XV-XIX siècles*, Fayard, Paris 1995, e A. Prosperi, *Tribunali della coscienza. Inquisitori, confessori, missionari* Einaudi, Torino 1996.

ومما يضم عناصر مهمة، وبيانات كمية حول النشاط القمعي على موضوعات الكتب:

The Inquisition in early modern Europe. Studies on Sources and Methods, a cura di G. Henningsen e J. Tedeschi, University Press, Northern Illinois 1986 (saggi di J. Contreras con G. Henningsen e E.W. Monter con J. Tedeschi).

وفي ما يخص إسبانيا:

M. Defourneaux, *L'Inquisition espagnole et les livres françaises au XVIIIe siècle*, PUF, Paris 1963; J. Blasquez Miguel, *La Inquisición en Castilla-la Mancha* Universidad de Cordoba - Libreria anticuaria Jerez, Cordoba 1986; Id., *La Inquisición en Cataluňa: el tribunal del Santo Oficio de Barcelona 1427-1820*,

Arcano, Toledo 1990.

وتظهر نظرتان متعارضتان لعمل المحكمة المقدسة في إسبانيا في القرن السادس عشر في:

C. Péligry, *Les difficultés de l'édition castillane au XVIIe siècle à travers un document de l'époque*, «Mélanges de la casa Vélasquez», XIII (1977), pp. 257-284 e F. Lopez, *La librairie madrilène du XVIIe au XVIIIe siècle*, in *Livres et libraires en Espagne et au Portugal (XVIe-XXe Siècle)*, CNRS, Paris 1989, pp. 39-59.

وحول إيطاليا:

A. Borromeo, *Inquisizione spagnola e libri proibiti in Sicilia ed in Sardegna durante il XVI secolo*, «Annuario dell'Istituto Storico Italiano per l'Età Moderna e Contemporanea», 35-36 (1983-1984), pp. 217-271; S. Cavazza, *Inquisizione e libri proibiti in Friuli e a Gorizia tra Cinquecento e Seicento*, «Studi Goriziani», XLIII (1976), pp. 29-80; E. Kermol, *La rete di Vulcano. Inquisizione, libri proibiti e libertini*

nel Friuli del Seicento, Coop. Borgo Aquileia, Udine 1989; J. Tedeschi, *Il giudice e l'eretico*, Vita e Pensiero, Milano 1997(1991).

وفي ما يخص الشغف الذي أثاره الحظر:

A. Prosperi, *Effetti involontari della censura, in La censura libraria*, cit., pp. 147-161.

وحول مظاهر الانزعاج من مناخ الإصلاح المضاد، والاتجاه الإباحي في القرن السادس عشر:

G. Spini, *Ricerca dei libertini. La teoria dell'impostura delle religioni nel Seicento italiano*, Nuova Italia, Firenze 1983[2].

L'Advis pour dresser une bibliothèque di Gabriel Naudé

وقد حظي بترجمتين إلى الإيطالية، كلتاهما كانت في عام 1992،

a cura di M. Bray, Liguori, Napoli e V Lacchini, Clueb, Bologna.

وفي ما يتناول تزييف البروتستانت للقوائم:

G. Bonnant, *Les Index prohibitifs et expurgatoires*

contrefaits par des protestants au XVIe et au XVIIe siècle, «Bibliothèque d'Humanisme et Renaissance», XXXI (1969), pp. 611-640.

وحول «خطاب» جون ميلتون يُنظر إلى مقدمة ج. جوريلّو، وتمهيد س. بريليا، في طبعته الإيطالية، لاترسا، روما– باري، 1987. وتوجد نسخة بنص إنجليزي مقابل صدرت بعناية م. وهـ. جاتي (روسكوني، ميلانو 1998).

الحكم المطلق والرقابة

حول الاتجاهات العامة للرقابة في إسبانيا وفرنسا وإيطاليا بين القرنين السابع عشر والثامن عشر:

M. Infelise, *La censure dans les pays méditerranéens (1600-1750)*, in *Commercium litterarium*, cit., pp. 261-279.

والرقابة الفرنسية بين القرنين السادس والسابع عشر:

H.-J Martin, *Livre, pouvoirs et société à Paris au XVII siècle (1598-1701)*, Droz, Genève 1969.

كما تبدو شديدة الفاعلية النتائج التي توصل إليها:

D. Roche e H. J. Martin, *Histoire de l'édition*

française, II, *Le livre triomphant* 1660-1830, Promodis, Paris 1984.

وفي ما يخص المظاهر الأخرى أيضاً:

A. Sauvy, *Livres saisis à Paris entre 1678 et 1701. Martinus Nijhoff*, La Haye 1972; B. de Negroni, *Lectures interdites. Le travail des censeurs au XVIIIe siècle 1723-1774*, Albin Michel, Paris 1995.

وحول ماليشربي يُرجع إلى مؤلفه:

Mémoires sur la librairie et sur la liberté de la presse, Paris 1809 (Slatkine Reprints, Genève 1969)

ومقدمة ر. شارتي للطبعة الثانية (ناشيونال إمبريمير، باريس 1994)

ويقدم استعراضاً للدراسات الحديثة حول الرقابة في ألمانيا:

E. Tortarolo, *Censura e censori nella Germania del Settecento. Alcuni temi della storiografia recente*, «La Fabbrica del libro. Bollettino di storia dell'editoria in Italia» III, 1 (1997), pp. 26-31.

والتشريع النمساوي في نهاية القرن السابع عشر:

J.-P. Lavandier, *Le livre au temps de Joseph II et de Leopold II*, Lang, Bern 1995.

ويتناول أجواء الإصلاح في إيطاليا في القرن السابع عشر:

F. Venturi, *Settecento riformatore*, 5 voll., Einaudi, Torino 1969-1990.

وفي ما يتعلق بإصلاح الهيئات الرقابية في الدويلات الإيطالية بين القرنين السادس والسابع عشر، وتداول الكتب:

A. Machet, *Censure et librairie en Italie au XVIIIe siècle*, «Revue des Études Sud-Est Européennes», X (1972), pp. 459- 490.

وحول البيمونتي:

L. Braida, *Il commercio delle idee. Editoria e circolazione del libro nella Torino del Settecento*, Olschki, Firenze 1995.

ونابولي:

V.I. Comparato, *Giuseppe Valletta. Un intellettuale napoletano della fine del Seicento*, Istituto Italiano per

gli Studi Storici, Napoli 1970; V Ferrone, *Scienza, natura, religione. Mondo newtoniano e cultura italiana nel primo Settecento, Jovene*, Napoli 1982; M. Napoli, *Stampa clandestina, mecenati e diffusione delle idee nella Napoli austriaca*, «Roma moderna e contemporanea», II, 2 (1994), pp. 445-466; *Editoria e cultura di Napoli nel XVIII secolo*, a cura di A.M. Rao Liguori, Napoli 1998.

وفلورنسا وتوسكانا:

M.A. Timpanaro Morelli, *Legge sulla stampa e attività editoriale a Firenze nel secondo Settecento*, «Rassegna degli Archivi di Stato», XXIX (1969), pp. 613 -698; F. Waquet, *Le livre florentin dans la culture toscane: les enseignements du registre de la censure* (1743-1767), «Bibliothèque de l'école des chartes», 138 (1980), pp. 217-229; E. Gremigni, *Tra libertà e censura: la diffusione e la pubblicazione di opere a stampa a Livorno nell'età di Pietro Leopoldo, in Saggi e ricerche (XVII-XX secolo)*, a cura di A. Affortunati e

E. Gremigni, Università di Firenze, Firenze 1994, pp. 2958; S. Landi, *Libri, norme, lettori. La formazione della legge sulle stampe in Toscana* (1737-1743), «Società e storia», 74 (1996), pp. 731-769; R. Pasta, *Editoria e cultura nel Settecento*, Olschki, Firenze 1997.

ولومباردیا:

A. Tarchetti, *Censura e censori di sua maestà Imperiale nella Lombardia austriaca: 1740-1780*, in *Economia, istituzioni, cultura in Lombardia nell'età di Maria Teresa*, a cura di A. De Maddalena, E. Rotelli, G. Barbarisi, II, il Mulino, Bologna 1982, pp. 741-792; A.P Montanari, *Il controllo della stampa nella Lombardia austriaca*, «Roma moderna e contemporanea», II, 2 (1994), pp. 343-378.

ومودِنا:

G. Montecchi, *Aziende tipografiche, stampatori e libraia Modena dal Quattrocento al Settecento*, Mucchi, Modena 1988, pp. 67-91.

والبندقية:

F. Piva, *Cultura francese e censura a Venezia nel secondo Settecento*, Istituto Veneto di Scienze, Lettere ed Arti, Venezia 1973; M. Infelise, *L'editoria veneziana nel '700*, Angeli, Milano 1989.

وفي ما يتعلق بالتهريب، والسوق السوداء على الأراضي الفرنسية تُراجع دراسات كل من:

Berkvens-Stevelink, B. Lescaze, R Birn e R. Darnton in *Histoire de l'édition française*, II, cit.

كما تبدو بالغة الأهمية كتب روبار دارنتون العديدة حول موضوع الكتاب غير المشروع:

L'intellettuale clandestino. Il mondo dei libri nella Francia dell'Illuminismo, Garzanti, Milano 1990 [1982]; *Édition et sédition. L'Univers de la littérature clandestine au XVIIIe siècle*, Gallimard, Paris 1991; *Libri proibiti. Pornografia, satira e utopia all'origine della rivoluzione francese*, Mondadori, Milano 1997 [1995].

وفي ما يخص باعة الكتب المتجولين:

L. Fontaine, *Histoire du colportage en Europe XVe-XIXe siècle*, Albin Michel, Parigi 1993.

واستخدام بيانات الأمكنة الزائفة في الطباعة:

B. Moreau, *Contrefaçon et clandestinité à Paris au début de la Réforme: les premières «fausses adresses»*, in *Les presses grises. La contrefaçon du livre (XVIe-XIXe siècles)*, a cura di F. Moureau, Aux amateurs des Iivres, Paris 1988, pp. 41-53; F. Furet, *La Librairie du royaume de France au 18e siècle*, in *Livre et société dans la France du XVIIIe siècle*, Mouton, Pans-La Haye 1965, pp. 3-32; F. Weil, *L'interdiction du roman et la librairie* Aux amateurs des livres, Paris 1986; J.-D. Mellot, *Per una valulazione dei falsi indirizzi: la testimonianza delle edizioni con permesso tacito in Francia*, in *Lo spazio del libro nell'Europa del XVIII secolo*, a cura di M.G. Tavoni e F. Waquet, Pàtron, Bologna 1997, pp. 251-275.

وإصدار تصاريح باستخدام «بيانات زائفة» في البندقية:

Infelise, *l'editoria*, cit.

وعن مفهوم الرأي العام:

J. Habermas, *Storia e critica dell'opinione pubblica*, Laterza, Bari 1971 [1962]; E. Tortarolo, *Opinione pubblica, in L'Illuminismo. Dizionario storico*, a cura di V. Ferrone e D. Roche, Laterza, Roma-Bari 1997, pp. 283-291.

وعلاقته بالرقابة:

E. Tortarolo, *Censorship and the Conception of the Public in Late Eighteenth-Century Germany: Or, are Censorship and Public Opinion Mutually Exclusive?*, in *Shifting the Boundaries* a cura di D. Castiglione e L. Sharpe, University of Exeter Press, Exeter 1995, pp. 131-150.